



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

People's démocratique republic of algeria

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of higher éducation and scientific research

جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريج

University Of Mohamed Al-Bachir Al-Ibrahimi-BBA

كلية الحقوق والعلوم السياسية

Faculty of Law and Political Sciences



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في الحقوق
تخصص: قانون إعلام ألي والأنترنت

إشراف الدكتور:
• بوقرة عيسى

إعداد الطالبتين:
• مخلوفي تاسعديت
• صيفي شافية

الموسومة ب:

متطلبات وتحديات الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية
دراسة قطاع العدالة في الجزائر نموذجا -

نوقشت وأجريت يوم: 2024/06/09.

أمام لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
عشاش حمزة	أستاذ محاضر قسم ب	رئيسا
بوقري عيسى	أستاذ مساعد قسم ب	مشرفا ومقررا
دريسي عبد الله	أستاذ مساعد قسم ب	ممتحنا

السنة الجامعية 2024/2023



شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى: "إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه

توكلت وإليه أنيب "

"سورة هود الآية: 88"

صدق الله العظيم.

إذا كان هناك شكر، فهو لله سبحانه وتعالى، الحمد لله الذي يسر لنا
أمورنا نعم المرشد والمعين، فالحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة
وأعاننا على أداء هذا الواجب، نحمدك اللهم ونصلي ونسلم على عبدك،
الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإله
وصحبه أجمعين..

-كما نتوجه بالشكر والعرفان، إلى الدكتور المشرف على العمل:

بوقرة عيسى،

حفظه الله الذي تفضل مشكورا بالإشراف على هذه المذكرة وما قدمه
لنا من نصح وتوجيه والذي منحنا من وقته الثمين وعلمه النافع ما أعاننا
على إتمام هذا العمل..

-نوجه تحية من الحب والتقدير والشكر إلى كل أعضاء لجنة المناقشة

الذين تكرموا بقراءة هذا البحث المتواضع، وتقويمه بتوجيهاتهم.

-كما نقدم الشكر إلى أساتذتنا لفاضل بكلية الحقوق، وإلى كل من

يقرأ هذا البحث بغرض الاطلاع والاستفادة منه، وإلى كل ساعدنا من قريب
أو من بعيد.

إهداء

إلى رمز العطاء والصبر أُمي الحبيبة، حفظها الله
وأدام عليها الصحة والعافية والتي أتمنى أن
تمنحني الحياة فرصة مكافأتها ولو حتى بقليل
أُمي."

إلى من أضاء نفسه لينير دربي، وشجعني بكل
إخلاص لأكمل مشواري ولو كرست بقية عمري
لما استطعت رد جميلته

أبي العزيز."

إلى الزوج الكريم، أطفالي نبع الحنان،
آلاء، إسراء، وإدريس.

إهداء

إلى من قال فيهما ربنا الكريم
"وصاحبهما في الدنيا معروفا"، إلى نبع
الحزان والحب، والتفاني إلى من كان دعاؤها
سر نجاحي

"أمي"

إلى الوالد الكريم حفزه الله ورعاه وسدد

خطاه

"أبي"

إلى سندي إخوتي وأخواتي الغاليات اللواتي
كن رفيقات دربي وما زلنا يدعمنني.



مقدمة

مقدمة:

لقد عرف العالم في العقود الأخيرة، خاصة في الألفية الثالثة ثورة هائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي أدى بدوره إلى ظهور الشبكة العالمية للاتصالات *الانترنت* التي ساهمت في تحول الدول إلى مجتمعات إلكترونية تعتمد بشكل كبير على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كافة الميادين

تعد التنمية الاجتماعية أحد أهم مظاهر ومؤشرات تطور الشعوب والمجتمعات، فمنذ أن تحولت وظيفة الدول من دول حارسة إلى خادمة، سعت إلى إنشاء وتسيير وإدارة المرافق العامة في جميع المجالات التي تتصل اتصالا مباشرا وغير مباشر بالمواطن المعني بإشباع حاجياته منها عن طريق الخدمة العمومية التي ما فتئت الجزائر في تحسينها وتطويرها بالشكل الذي يقرب الهوة بين الإدارة المسيرة للمرفق العام والمواطن المستفيد من هذه الخدمة، هذا التقارب الذي يستلزم دفع عجلة جميع المجالات التي يدخلها العمل الإداري، والتغيير للأحسن دائما لاسيما وأننا في عصر تكنولوجيا المعلومات التي ألقت بضلالها على بنية الإدارة، للانتقال بها من عهد الإدارة التقليدية الورقية إلى إدارة شبكية افتراضية ذات معطيات رقمية تتجاوز الحدود الزمانية والمكانية.

لذا أصبح التغيير الإداري من أهم سمات الوقت الحاضر والذي ينبغي التعامل معه وتوظيفه بكفاءة عالية، لأنه أصبح ضرورة حتمية، ونتيجة لهذا التغيير فقد انتقل العمل الإداري مستفيدا من تكنولوجيا المعلومات الإدارية من الأساليب التقليدية التي تعتمد على المعاملات الورقية والإجراءات الروتينية إلى الأساليب الإلكترونية في الإدارة.

إن التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية في كل دول العالم يعد ، نوعا من الاستجابة القوية للتحول الرقمي وشبكات الأعمال في انجاز العمل الإداري وقد أصبح تطبيق الإدارة الإلكترونية من أولوية الدول من أجل مسايرة التقدم الحاصل، وتعتبر الجزائر من بين الدول التي، تبنت الإدارة الإلكترونية وتحاول تعميمها على مختلف القطاعات

والإدارات من أجل توفير المرونة اللازمة في التعاملات استجابة للمتغيرات الداخلية والخارجية المتلاحقة، ودعم التواصل بين الإدارة العمومية وفروعها وبين المؤسسات والمواطنين وكذلك من أجل اختصار الوقت ، الجهد ، المسافة وسعت الدولة في توفير المقومات اللازمة سواء التكلفة التي تحتاجها تلك التعاملات ومن أجل ذلك هيكل الموا رد البشرية القادرة على التعامل على مستوى البنية التحتية أو البنية التشريعية والأمنية في مختلف الإدارات حددت مدته بـ 5 سنوات لتكون كافية لتحقيق التحول الرقمي داخل كل القطاعات في الدولة، واللاحق بالركب التكنولوجي العالمي، لكن هذا المشروع لم يطبق كاملا على أرض الواقع ما دفع الدولة من خلال وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية المشرفة على تطوير مشروع الرقمنة بوضع البنية القاعدية اللازمة لشبكة الأنترنت وتوفير الألياف البصرية ونشرها عبر ربوع الوطن، ما ترتب عليه رقمنة، كل القطاعات وإيصال هذا التطور إلى أغلب مناطق الظل، أما أهم قطاع ستتصب عليه دراستنا والذي استفاد فعلا من العصرية وكان السباق في هذا التطور كما ساهم في تخفيف العبء على المواطنين هو قطاع العدالة، فالجهاز القضائي كغيره من أجهزة الدولة ونظرا لأهميته حظي بعناية خاصة من طرف الدولة ليواكب التطورات الحاصلة عالميا، وهذا ما حدث فعلا، فقد تم ادخال الإدارة الالكترونية إلى قطاع العدالة بشكل تدريجي وممنهج حتى يتمكن الموظفون والمواطنون من التأقلم مع هذا الوضع الجديد لقد بدأت إصلاحات العدالة في الجزائر منذ استحداث اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة سنة 1999، والتي جاءت في مجملها بمجموعة من المحاور الرئيسية للإصلاح وتوصيات من بينها عصرية قطاع العدالة.

واستخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال في العمل القضائي لتخفيف إجراءات العمل على القطاع في حد ذاته، وتسهيل حصول المواطنين على الخدمات القضائية بسهولة، وهو ما تم فعلا، فقد ساهمت الإدارة الالكترونية داخل قطاع العدالة في تبسيط الإجراءات القضائية على المواطنين وتوفيرها لهم عن بعد دون الحاجة للتنقل، أي أن العدالة الالكترونية

تحكمت في عاملي الزمان والمكان فأصبح كل من يحتاج خدمة من الجهات القضائية يحصل عليها من خلال الموقع الإلكتروني الخاص بها في أي مكان وزمان وجد، كما تمت ترقية أساليب العمل الإداري والقضائي داخل القطاع..

ان العصرية في الجزائر تواصلت بوضع الأسس الأولى لإقامة تقاضي إلكتروني على أرض الواقع، فباشرت بمواقع إلكترونية لرفع شكاوى عن بعد وكذا تبادل المذكرات بين المحامين والتقاضي عن بعد على أمل الوصول إلى عصرية تامة للقطاع، وبهذا فقد تمكنت العدالة في الجزائر من قطع شوط كبير مجال العصرية والرقمنة، والاستخدام الأمثل لتكنولوجيا الاعلام والاتصال للوصول إلى عدالة رقمية وفقا للمعايير الدولية.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في عنوان الموضوع والمتمثل في متطلبات وسبل الانتقال من الإدارة التقليدية على الإدارة الإلكترونية في قطاع العدالة والذي يعتبر من أهم المواضيع حديثة من حيث نمط الإدارة الإلكترونية فهو أسلوب جديد ظهر في أواخر القرن العشرين تم اللجوء إليه نظرا لما يحققه من مميزات في العمل الإداري والقضاء على كل سلبات الإدارة التقليدية من بيروقراطية، والعمل على تسهيل الإجراءات الإدارية *لكون إدخال الإدارة الإلكترونية في تقديم الخدمات العمومية ذات أهمية بالغة، نظرا للتأثير المتبادل القائم بين الموضوعين، فالإدارة الإلكترونية ساهمت وبشكل غير مألوف في تحويل كل الخدمات الإدارية الخاصة بالتسيير الإداري للمؤسسات والقطاعات وكذا الخدمات العمومية المقدمة للمواطنين نحو الطابع الإلكتروني سعيا نحو ترشيد الخدمات العمومية وتحسينها تحقيقا لحكم أرشد وفقا لمعايير عالمية، وهذا التطور لم يخص المواطنين فقط بل سهل وبشكل كبير العبء على الإدارات العمومية وفي قطاع العدالة وخفف الضغط عليها.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي يمكن اجمالها فيما يلي:

■ إزالة الغموض حول موضوع الإدارة الإلكترونية ومحاولة الإحاطة بكافة الجوانب النظرية المتعلقة بها والتعرف على مفهوم الإدارة الإلكترونية ودورها في تقديم الخدمات.

■ تسليط الضوء على التحديثات التي أوجدتها وزارة العدل في إطار عصرنة قطاع العدالة.

■ معرفة أهمية وفوائد تطبيق الإدارة الإلكترونية في الدراسة.

■ تحديد متطلبات وامكانيات تطبيق مشروع الجرائر الإلكترونية ومعوقات إقامته ومدى اسهامه في عصرنة قطاع العدالة في الجزائر.

■ إثراء المكتبة الجامعية بهذا النوع من البحوث ليكون تكملة لدراسات سابقة في هذا المجال ونقطة انطلاق للدراسات اللاحقة.

أسباب اختيار الموضوع:

لعل اهتمام الباحث ورغبته في تناول موضوع معين عما سواه هو في الحقيقة مبني على اعتبارات ذاتية ترتبط بشخص الباحث وتوجه اهتماماته بحكم الميل نحو موضوعات معينة، وأخرى موضوعية ترتبط بمواصفات موضوع الدراسة من حيث قيمته العلمية وكذا حداثة الموضوع وصلاحيته البحث فيه، مما سبق يمكن تلخيص أهم مبررات تناول هذا الموضوع فيما يلي:

- **المبررات الذاتية:** تنطلق من الاهتمام الشخصي بموضوع الإدارة الإلكترونية باعتباره يمثل مرتكز النهوض بجو الخدمة العمومية، حيث يعتبر هذا الموضوع حديث ويعاني من بعض الغموض رغم أهميته الكبيرة بسبب ارتباطه مباشرة بالمواطن ورضاه، فلهذا من بين أهم المبررات الموضوعية لاختيار هذا الموضوع ما يلي:
- محاولة التعرف على استراتيجية الخدمات العامة الإلكترونية وكيف تؤثر آليا في الوصول إلى جودة الخدمات العمومية.

■ الإحاطة بأهم الرهانات والتحديات التي تواجه استخدام الإدارة الالكترونية والتي تحول دون الوصول إلى تحقيق جودة للخدمات العمومية بقطاع العدالة خاصة، ومحاولة تقديم بعض الاقتراحات التي قد تساعد في تجاوز هذه الرهانات والتحديات مستقبلا.

المبررات الموضوعية:

■ تتبع هذه الأخيرة من القيمة العلمية لموضوع الإدارة الالكترونية وعلاقته بجودة الخدمة العمومية، حيث يعتبر هذا الموضوع حديث ويعاني من بعض الغموض رغم أهميته الكبيرة بسبب ارتباطه مباشرة بالمواطن ورضاه، فلهذا من بين أهم المبررات الموضوعية لاختيار هذا الموضوع ما يلي:

■ محاولة التعرف على استراتيجية الخدمات العامة الالكترونية وكيف تؤثر آليا في الوصول إلى جودة الخدمات العمومية.

■ الإحاطة بأهم الرهانات والتحديات التي تواجه استخدام الإدارة الالكترونية والتي تحول دون الوصول إلى تحقيق جودة للخدمات العمومية بقطاع العدالة خاصة، ومحاولة تقديم بعض الاقتراحات التي قد تساعد في تجاوز هذه الرهانات والتحديات مستقبلا.

الإشكالية:

سعت الجزائر خلال السنوات الأخيرة للارتقاء إلى مصاف الدول الراقية من خلال اعتمادها على عدة برامج تنموية مختلفة المجالات والأصعدة على المستوى الإداري والاجتماعي والاقتصادي والبشري، وقد كان للإدارة العمومية نصيبها من هذه البرامج حيث تسعى الدولة الجزائرية إلى تحديثها هيكليا وإداريا وإلكترونيا معتمدة في ذلك على مفرزات العولمة الايجابية والخاصة بالتقدم التكنولوجي والعلمي وهذا لأجل التكفل الأفضل باحتياجات المواطن وبالتالي ضمان أكبر قدر من الاستقرار والانسجام الاجتماعي،

بالإضافة إلى تقديم خدمة عمومية ذات جودة عالية قائمة على احترام وتقدير المواطنين وهذا لأجل تطوير سبل التواصل والحوار بين الإدارة العمومية والمواطنين أبرز القطاعات التي تسعى إلى تحديث إدارتها العمومية وإضفاء الطابع التكنولوجي والتقني عليها هو قطاع العدالة، الذي هو دائما في عملية مستمرة لأجل تكريس معالم الإدارة الالكترونية لأجل الارتقاء بخدماته وهذا ما يتطلب مجموعة من المتطلبات والخطوات التي ينبغي توفرها لتطبيق هذا النوع من الإدارة، انطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي متطلبات وتحديات الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة

الإلكترونية في قطاع العدالة في الجزائر؟

التساؤلات الفرعية

وتتدرج تحت هذه الإشكالية مجمعة من التساؤلات الفرعية والتي يمكن إجمالها فيما

يلي:

- ماهي الإدارة الإلكترونية والإدارة التقليدية؟
- فيما تتمثل سبل الانتقال السليم من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية ؟
- فيما تتمثل متطلبات الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية في الجزائر؟
- ماهي التحديات التي تواجه عملية الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية في قطاع العدالة في الجزائر؟
- هل انجحت الجزائر في الانتقال لانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية في قطاع العدالة ؟
- الدراسات السابقة :
- الدراسة الأولى: دراسة نورة بنت ناصر الهزاني (2008) الخدمات الإلكترونية في الأجهزة الحكومية >رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب جامعة الرياض للبنات، تتركز مشكلة الدراسة حول الخدمات الإلكترونية في الأجهزة

الحكومية وتقييم لمواقع الوزارات السعودية على الإنترنت باعتبارها أحد التوجهات الحديثة في مجال الإدارة لاعتمادها على تقنية المعلومات.

ركزت هذه الدراسة على توضيح ما تقدمه الوزارات في السعودية من خدمات إلكترونية على مستوى مواقعها الإلكترونية من أجل تحقيق مشروع الحكومة الإلكترونية ، حيث ركزت على محتوى ومضمون الموقع وكيفية تصميمه وشكله الذي يوضع للزوار والراغبين في الحصول على المعلومات من كل وزارة مشكلة للحكومة الوطنية ، لذا فإن هذه الدراسة تتوافق مع دراستنا في محتوى الخدمات الإلكترونية التي تقدمها الإدارات المعنية للمواطنين ، وكيفية إستفادتهم من تلك الخدمات الإلكترونية التي من شأنها تحسين الخدمة العمومية للمواطنين.

■ الدراسة الثانية: دراسة إبراهيم عبد اللطيف الغوطي -2006- : (متطلبات نجاح

مشروع الحكومة الإلكترونية من وجهة نظر الإدارة العليا في الوزارات الفلسطينية

>>رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية غزة فلسطين ، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى توفر متطلبات نجاح الحكومة الإلكترونية في فلسطين ، من خلال تحليل آراء بعض العاملين في الإدارات العليا للوزارات الفلسطينية بإستخدام أداة الإستبانة التي تم توزيعها على مجتمع الدراسة الذي شمل سبعة مواقع إدارية في الوزارات الفلسطينية ، حيث أستخدم المسح الشامل لمجتمع الدراسة الذين بلغ عددهم 100 شخص.

المناقشة: ركزت هذه الدراسة على المتطلبات التي يتطلبها مشروع الحكومة

الإلكترونية وذلك من خلال آراء ووجهات نظر أصحاب الإدارات العليا في فلسطين ، ذلك أن القرار الأول والأخير يعود إلى أصحاب هذه الإدارات وأهمية الدور الرئيسي الذي يلعبه أولئك المدراء في إحداث تغيير ونقلة نوعية على مستوى إداراتهم من أجل تحقيق الحكومة الإلكترونية ، لذا فإن هذه الدراسة تتوافق مع دراستنا في معرفة وجهة نظر العاملين والمدراء

في البلديات التي تطبق الإدارة الإلكترونية على مستوى الوطن ومدى إدراكهم لمفهوم الإدارة الإلكترونية وميزاتها وأهميتها على الإدارة التقليدية. .

منهجية الدراسة:

اعتماد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المناسب وطبيعة أهداف الموضوع، ويقوم هذا المنهج على دراسة نظرية لبناء الإطار المعرفي لموضوع الدراسة ، من خلال الاستفادة من الدراسات السابقة و المتسارعة في هذا الموضوع.

صعوبات الدراسة:

واجهت هذه الدراسة مجموعة من العراقيل والصعوبات أهمها:

- صعوبة الحصول على بعض المعلومات من داخل المديرية العامة لعصرنة العدالة بوزارة العدل بسبب حساسية القطاع حسبهم -تردد متعاملي القطاع (عينة الدراسة)ورفضهم أحيانا التعاون معنا خاصة فيما يخص الإجابة على الأسئلة المطروحة و تحججهم بالوقت وعدم امتلاك المعلومات الكافية.
- نقص وشح في المراجع المتخصصة خاصة باللغة العربية.

هيكلية الدراسة:

لمعالجة هذه الدراسة تم تقسيم الدراسة المتكونة من فصلين على النحو التالي:

الفصل الأول تحت عنوان الإطار الإيتومولوجي و الأساس القانوني لمفهوم الإدارة الإلكترونية، ضبط مفاهيمي لمفهوم الإدارة الإلكترونية، المطلب الأول ، الخصائص و الأهداف المطلب الثاني ،ثم تطرقنا للمفاهيم المشابهة للإدارة الإلكترونية ، كإدارة الرقمية و الحكومة الإلكترونية ،إدارة الأعمال الإلكترونية، اما المبحث الثاني تناولنا أسباب و سبل الإنتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية، من خلال الأسباب المطلب الأول و سبل الإنتقال المطلب الثاني، اما الفصل الثاني فتناولنا بالدراسة دواعي الإنتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية في قطاع العدالة نموذجاً، وقد تضمن ثلاث مباحث المبحث

الأول تناول أسباب التحول كخيار حتمي وكاستراتيجية أما المبحث الثاني تناول الآليات التشريعية و التنظيمية و التقنية، أما المبحث الثالث فتناول النتائج المحققة في مجال التحول مع العراقيل و آفاق التحول.



الإطار الإيمولوجي والأساس القانوني لمفهوم الإدارة الإلكترونية

تمهيد:

يواجه النشاط الإداري والاقتصادي بوجه عام تحديات كبيرة، وذلك بسبب التطورات التكنولوجية التي اتاحتنا التكنولوجيا الإعلام والاتصال بمكوناتها المختلفة وخاصة الأنترنت مع تزايد استعمالات الإعلام الألي وثورة المعلومات والتطور في الفكر الإداري والاقتصادي إذ أصبحنا لا نكاد نجد اليوم مؤسسة ومنظمة تخلو من بيانات لوظائف إدارية مختلفة، والتي من دونها لا تستطيع المؤسسة الاستمرار في العمل ونتيجة ذلك انتقل النشاط الإداري من الأساليب التقليدية التي تعتمد على المعاملات الورقية والإجراءات البيروقراطية إلى الأساليب الإلكترونية.

المبحث الأول: الإدارة الإلكترونية ضبط مفاهيمي

لقد أصبح الواقع يفرض علينا التفاعل مع شبكة الأنترنت واستخدام الحاسوب وكافة التقنيات الحديثة بما في ذلك المعاملات الإلكترونية داخل الإدارة، حيث تعد الإدارة الإلكترونية ضرورة حتمية لتسهيل الإجراءات وتقديم الخدمات بشكل أسهل وسريع واستفادة كل شرائح المجتمع من الخدمة دون تمييز لضمان تحقيق الشفافية الإدارية. وعليه سنحاول في هذا الجزء من الدراسة التطرق إلى مفهوم الإدارة الإلكترونية وتطورها الكرونولوجي وفك الغموض بينها وبين المفاهيم المشابهة لها على غرار الحكومة الإلكترونية والإدارة الرقمية.

المطلب الأول: مفهوم الإدارة الإلكترونية

لقد سعت عديد من حكومات الدول العالم عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الولوج إلى عالم إلكتروني بهدف تقييم وإيصال المعلومات والخدمات إلكترونية في كافة المجالات، حيث اغلب المعاملات الإدارية بدأت تأخذ منحى جديد يتم بالشفافية والسرعة عن طريق ما يسمى بالإدارة الإلكترونية¹.

¹ نجم عبود نجم، الإدارة والمعرفة الإلكترونية، الاستراتيجية، الوظائف، المجالات، دار اليازدي العلمية للنشر والتوزيع: عمان، 2004، ص 128-130.

أولاً: نشأة الإدارة الإلكترونية وتطورها

رغم أن العديد من الدارسين يعتقدون أن مفاهيم الإدارة الإلكترونية وبدايتها جاءت مع انتشار الانترنت في منتصف التسعينيات، إلا أنه من المنصف القول أن تاريخ هذه التطبيقات الحكومية يعود إلى عقود قبل ذلك، وأن تحول تلك التطبيقات الحكومية التي أطلق عليها اسم الإدارة الإلكترونية، حدث مع بداية انتشار الانترنت ومفاهيم التجارة الإلكترونية، ومن المهم التنويه أيضاً إلى الاختلاف في المفاهيم ما بين الحقبة الزمنية للتطبيقات الحكومية المركزة على التكنولوجيا، حيث كان الهدف الأول في البداية يتركز على رفع الكفاءة الداخلية للمنظمة، بينما تركزت تطبيقات الحكومة الإلكترونية اليوم على خدمة المواطن (المستفيد) كهدف أولي.

في هذا الصدد يشير الدكتور نجم عبود نجم في كتابه "الإدارة والمعرفة الإلكترونية"، من خلال دراسته للفكر الإداري والمدارس الإدارية، أن الإدارة الإلكترونية هي امتداد للتطور التكنولوجي في الإدارة بدءاً لإحلال الآلة محل العامل في التخطيط والرقابة بمساعدة الحاسوب.¹

وهو ما يتفق معه الدكتور سعد غالب ياسين في كتابه "الإدارة الإلكترونية وفاق تطبيقاته العربية"، حيث يرى أنه مع بداية انتشار استخدام نظم الحاسوب في أنشطة الأعمال وجدت معظم المنظمات والمؤسسات العامة أن استخدامها للحاسوب سيعني الإسراع في إنجاز الأعمال واختصار للجهد والوقت والموارد²

وبدأت بوادر الأعمال الإلكترونية بعد الحرب العالمية الثانية، وبالضبط عند إطلاق الاتحاد السوفياتي سابقاً القمر الصناعي الأول Sputnik سبوتنيك عام 1958، وشعرت الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك بخطر، هذه الخطوة العملاقة وأحسست أنها تحتاج إلى إعادة استراتيجيتها لضمان التفوق وجاء الردّ في إنشاء وكالة لمشروعات الأبحاث المتقدمة

¹ نجم عبود نجم، الإدارة والمعرفة الإلكترونية، الاستراتيجية، الوظائف، دار اليازودي العلمية للنشر والتوزيع، 2004، ص 128-130

² سعد غالب ياسين، الإدارة الإلكترونية وفاق تطبيقاتها العربية، معهد الإدارة العامة، الرياض، 2005، ص 49.

research project agency كأحد وكالات وزارة الدفاع الأمريكية وعهد إليها بمهمة تحقيق التفوق العلمي والتكنولوجي للقوات المسلحة في مواجهة الاتحاد السوفياتي، وعام 1965 عهدت القوات الجوية الأمريكية لمؤسسة راند Rand corporation وهي مؤسسة حكومية متخصصة في أنشطة البحث والتطوير عهد إليها بدراسة لتحقيق استمرار السيطرة على ترسانة الصواريخ والقاذفات النووية، إذا ما تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية كلها أو جزء منها لهجوم نووي من جانب الاتحاد السوفياتي¹.

عكفت مؤسسة راند Rand على الدراسة وانتهت إلى أن نظام القيادة والسيطرة على الترسانة النووية هو نظام يعمل بجهاز كمبيوتر مركزي، وهو ما يجعل مركز القيادة نقطة حاكمة وأن تعرضها للهجوم يعني فقدان السيطرة، من هنا اقترحت مؤسسة راند إنشاء شبكة اتصالات عسكرية تربط بين مراكز مختلفة يمكن لأي منها كمركز قيادة رسمي وأن تتصل هذه المراكز بطريقة شبكية وبحيث يتصل كل مركز بالمراكز الأخرى، وانتقلت هذا التجربة من الناحية العسكرية إلى الناحية المدنية وكانت أولى تجلياتها في مرحلة الثمانينات في الدول الإسكندنافية وتمثلت في ربط القرى البعيدة بالمركز وأطلق عليها إسم القرى الإلكترونية les villages électroniques ويعدّ لارس Lars من جامعة أدونيس Adonis في الدنمارك رائد هذه التجربة وسماها مراكز الخدمة عن بعد².

وفي عام 1973 استخدم مصطلح اللاورقي في الولايات المتحدة الأمريكية، في إشارة إلى فكرة مفادها التحول إلى العمل الرقمي Digital، حيث ان عام 1974 أخذت مؤسسة xerox corporation تروج لهذا المفهوم باعتباره يمثل مكتب المستقبل، وفي عام 1996 بدأت شركة مايكروسوفت الأمريكية باستخدام الربط الشبكي بين الحواسيب المستخدمة في مؤسستها شبكة محلية Réseaux Local، مما أدى إلى تقليص الحاجة لاستخدام الورق بشكل كبير جداً، وفي نهاية التسعينيات استخدم مصطلح الإدارة الإلكترونية مع انتشار

¹ رأفت رضوان، الحكومة الإلكترونية، مجلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية، العدد 9، ماي 2009، ص 9.

² رأفت رضوان، المرجع نفسه، ص 9

شبكة الأنترنت العالمي وهو ما ساعد على ظهور الثورة الرقمية التي تقودنا إلى عصرنة المعرفة من خلال شبكات التواصل الاجتماعي Yahoo. Email، والتي سهلت عمل الإدارة في تعاملاتها و تقديمها للخدمات.¹

ثانيا: الإدارة الإلكترونية ضبط مفاهيمي

قبل الحديث عن الإدارة الإلكترونية لابد من أن نتطرق لمفهوم الإدارة عموما، ثم ننتقل لضبط مفهوم الإدارة الإلكترونية.

1. تعريف الإدارة:

لغة: مشتقة من الفعل الثلاثي "دار" تعني قاد، ووجه وأشرف أو راقب أو أعلن وهي مأخوذة من الكلمة اللاتينية Administraite، والتي تنقسم إلى مقطعين: AD: والتي تقابلها بالإنجليزية TO، وMinistrate والتي تقابلها بالإنجليزية بالإنجليزية Serve، وبذلك فهي تشير إلى الفعل TO SERVE، والتي تعني تقديم الخدمة للغير.²

اصطلاحا: هناك عدة تعريفات الإدارة حيث يعرفها الدكتور علي السلمي في كتابه "الإدارة المعاصرة"، على أنها عملية تهدف إلى تحقيق نتائج محددة باستخدام الموارد المتاحة للمنشأ بأعلى درجة من الكفاءة والفعالية في ظل الظروف الموضوعية المحيطة.³

كما تعرف أيضا انها فن إنجاز المهام من خلال القوى البشرية العملية في المنظمة وتكون عمليات التخطيط، التنظيم والسيطرة واتخاذ القرارات هي الوظائف الأساسية، كما يعرفها الدكتور ثابت عبد الرحمان إدريس"، في كتابه "نظم المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة على أنها "ذلك الجهد الإنساني الذي يتعلق بتخطيط وتنظيم وقيادة ورقابة الموارد البشرية والمالية لتحقيق أهداف محددة بكفاءة وفعالية".⁴

¹ بشير عباس العلاق، الإدارة الرقمية المجالات والتطبيق، مركز الدراسات والبحوث الاستشارية، أبو ضبي، 2005، ص 9-10.

² محمد مصيرفي، إدارة الأعمال الحكومية، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع: الإسكندرية، 2005، ص 04.

³ علي السلمي، الإدارة المعاصرة، دار غريب للطباعة، القاهرة، ص 16.

⁴ عبد الرزاق السلمي، خالد ابراهيم سليطي، الإدارة الإلكترونية، دار وائل، 2008، ص 13.

2. تعريف الإدارة الإلكترونية:

- الإلكترونية: هي عملية التقاء بين الحاسوب وشبكات الاتصال.
- الإدارة الإلكترونية: تعرف الإدارة الإلكترونية على أنها تلك الجهود الإدارية التي تتضمن تبادل المعلومات وتقديم الخدمات للمواطنين، وقطاع الأعمال بسرعة عالية، وتكلفة منخفضة عبر أجهزة الحاسوب، وشبكات الانترنت مع ضمان سرية أمن المعلومات المتناقلة¹.

ومن خلال هذا التعريف نرى أنه يركز على الجانب المعلوماتي وإدارة المعلومات من حيث أهميتها، والاعتماد على تقنيات الاتصال الإلكترونية وليست الورقية، وأيضاً السرعة في الإنجاز وهو ما تراهن عليه الإدارات التقنية ويتوافق مع هذا الطرح الدكتور "العمرى"، في كتابه "المتطلبات الإدارية والأمنية لتطبيق الإدارة الإلكترونية"، حيث يعرفها أنها الأعمال والخدمات الإدارية التقليدية والإجراءات الطويلة المعقدة باستخدام الورق إلى أعمال إلكترونية تنفذ بسرعة عالية ودقة متناهية².

ويعرفها الدكتور "محمود الحسين" في كتابه "الإدارة الإلكترونية"، على أنها "إنجاز الخدمات العامة عبر شبكة الانترنت دون أن يضطر العملاء للانتقال إلى الإدارات شخصياً لإنجاز معاملاتهم مع ما يتوافق من إهدار للوقت والجهد والطاقة³.

ويعرفها الدكتور "نجم عبود نجم"، علة أنها " العملية الإدارية القائمة على الإمكانيات المتميزة للانترنت وشبكات الأعمال في التخطيط والتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للشركة والآخرين بدون حدود من أجل تحقيق أهدافها"⁴.

¹ بسام عبد العزيز الحمادي وليد بن سلمان الحمضي، الحكومة الإلكترونية، الواقع والمعوقات وسبل التطبيق بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، معهد الإدارة العامة، الرياض، 2003، ص3.

² سعيد بن معلا العمرى، "متطلبات الإدارية والأمنية لتطبيق الإدارة الإلكترونية، دراسة مسحية على المؤسسة العامة للموانئ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإدارية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2003، ص16.

³ حسين محمود الحسن، الإدارة الإلكترونية، المفاهيم، الخصائص، المتطلبات، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص41.

⁴ نجم عبود نجم، المرجع السابق الذكر، ص58.

من خلال كل التعاريف يمكن تعريف الإدارة الإلكترونية كما يلي: "بأنها منظومة الأعمال والأنشطة التي يتم تنفيذها إلكترونياً عبر الشبكات، وإن اقتبسنا التعريف الكلاسيكي للإدارة باعتبارها وظيفة إنجاز الأعمال من خلال الآخرين فإن بإمكاننا القول إن الإدارة الإلكترونية هي وظيفة إنجاز الأعمال باستخدام النظم والوسائل الإلكترونية ولذلك تعتبر الإدارة الإلكترونية عملية ديناميكية مستمرة لتحسين إنجاز الأعمال من خلال استخدام شبكات الاتصالات في مقدمتها شبكة الأنترنت¹.

المطلب الثاني: الإدارة الإلكترونية بين الخصائص والأهداف

تمتلك الإدارة الإلكترونية مجموعة من الخصائص التي تميزها عن الإدارة التقليدية، وهي الميزة الأساسية والجوهرية التي تجعل الدول تسعى إلى تطبيق الإدارة الإلكترونية في منظومتها، سوف نحاول دراستها بدءاً بالخصائص التي تميزها عن سابقتها، وكذلك الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها:

أولاً: خصائص الإدارة الإلكترونية:

تتميز الإدارة الإلكترونية بالعديد من الخصائص جعلت منها تحتل هذه المكانة العالمية وهي:

1: إدارة بلا ورق:

حيث تعتمد على البريد الإلكتروني والأرشيف الإلكتروني ونظم المتابعة الإلكترونية. إذ تعتمد المنظمة بالدرجة الأولى على المعلومات الإلكترونية بطرق ونظم اتصالات إلكترونية فهي تركز على إدارة إلكترونية دون أوامر روتين تقليدي بل تعتمد على الشبكات الحاسوبية وشبكات الاتصالات اللاسلكية والتقنيات الذكية في إدارة صنع القرار².

¹ ياسين سعد غالب، الإدارة الإلكترونية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010، ص 27.

² مزهر شعبان العاني، شوقي ناجي جواد، الإدارة الإلكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2014، ص 186-187.

2: إدارة بلا مكان ولا زمان

أ- والتي تقوم على الاجتماعات والمؤتمرات الإلكترونية واستخدام التلفون المحمول والعمل عن بعد والتعامل مع المؤسسات الافتراضية.

ب- إدارة تتخطى الزمن فبإمكان مواصلة العمل على مدار اليوم أي خلال 24 ساعة في اليوم الواحد وبتواصل حيث أن عامل الزمن مهم جدا هنا لإتمام الصفقات والعمليات الكبيرة والكثيرة حول العالم، نظرا لاختلاف التوقيتات فما بين دول العالم، حيث أن الانترنت في تفاعل حي ومباشر بالوقت الحقيقي سواء بين العاملين أو بينهم وبين الزبائن والموردين والاطراف الاخرى، كما ان الانترنت يعمل وفق قاعدة 24/7¹.

3: الاعتماد على النظم المتطور وسهولة توفير المعلومات لتحسين مستوى

الخدمات:

أ -الاعتماد على النظم المتطورة والبعد عن التنظيمات الجامدة، حيث أن المؤسسات الشبكية الذكية التي تقوم على أسس المعلومات والمعرفة فهي تحتاج إلى أنظمة إلكترونية وأنظمة التحصيل المجمع والخدمة عن بعد والشراء الإلكتروني وأنظمة المتابعة الفورية وأنظمة تخطيط الموارد ونقاط البيع الإلكتروني والتجارة والبنوك الإلكترونيين، مع سهولة إدارة ومتابعة الإدارات المختلفة للمنظمة او المنظمات وكأنها وحدة مركزية واحدة وهذه فائدة ومزية وضرورية في الإدارة الإلكترونية المعاصرة².

¹ نجم عبود نجم، الإدارة الإلكترونية، الاستراتيجية، الوظائف، والمشكلات، دار المريخ للنشر، الرياض، 2004، ص159.

² عامر ابراهيم القندليجي، الحكومة الإلكترونية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، عمان، ط1، 2015، ص126.

ب -سهولة توفير المعلومات: إن الهدف الاساسي من للإدارة الإلكترونية هي توفير المعلومات للمواطنين بأسهل طريقة خاصة بعد تبسيط الإجراءات الإدارية فتصبح المعلومات داخل كل منزل، وبالتالي فهي توفر¹:

- سهولة توفير المعلومات.
- بالسرعة النسبية في توفير المعلومات عبر الوسائط التقنية المتوفرة.
- توفير المعلومات حسب الطلب وفق الصلاحيات المفوضة وبالزمن الحقيقي.
- تتميز الإدارة الإلكترونية بإمكانية استرجاع المعلومات وتخطى عقبات الاندثار.

ج-تحسين مستوى الخدمات: يسعى نظام الإدارة الإلكترونية إلى تقديم الخدمات للجمهور والعملاء بشكل لائق وبمواصفات تتفق وجودة الإدارة الإلكترونية ذاته وذلك ان الحاسب الآلي وقاعدة البيانات التي زود بها تعطى نتائج يقينية لا مجال للخطأ فيها، الأمر الذي يحقق أنجاز المعاملات الخاصة بالأفراد أو الشركات أو المؤسسات، سيما وان نظام الإدارة الإلكترونية يختصر الإجراءات الكثيرة والمراحل الطويلة، التي كانت المعاملة والإنجاز المأمورية تتم من خلالها².

4: توفير الجهد والنفقات وزيادة الإلتقان، نظرا للطبيعة الخاصة للإدارة.

إن الطبيعة الخاصة للإدارة الإلكترونية سمحت بتوفير النفقات والجهد إضافة إلى جودة إلتقان العمل الإداري.

- توفير الجهد والنفقات وزيادة الإلتقان: في ظل نظام الإدارة الإلكترونية فإنه يتم توفير الجهد والمال، الأمر الذي يساعد على سرعة أداء الخدمة العامة بأسهل الطرق، ويمكن إنهاء الخدمة مع الإدارة في ثوان أو دقائق معدودة منذ الدخول إلى شبكة الأنترنت، حيث يدخل الفرد إلى الخط مباشرة ولا يقف في الصف انتظارا لدوره، ولذلك فالمأمول لأن نظام الإدارة الإلكترونية يقضي على كل انواع الانحراف

¹ مزهر شعبان، شوقي ناجي جواد، الإدارة الإلكترونية، المرجع السابق، ص188.

² عبد الفتاح بيومي حجازي، الحكومة الإلكترونية بين الواقع والطموح، دراسة متصلة في شأن الإدارة الإلكترونية التنظيم البناء، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص ص 164-165.

والفساد الإداري كالرشوة والتعقيد الإداري، كما يؤدي إلى تعدد العاملين في أداء الخدمة، ويعمل كذلك على تقليص الإجراءات الإدارية، ويساعد على إمكانية حفظها وأرشفتها بطريقة إلكترونية آمنة، تساعد على سرعة تداولها، ونقلها بين الجهات الإدارية المختلفة.

5: القضاء على بيروقراطية العمل الإداري وإضفاء الشفافية والوضوح عليه

✓ تقضي الإدارة الإلكترونية على بيروقراطية الإدارة التقليدية وتعمل على إضفاء الشفافية والوضوح على العمل الإداري.

✓ القضاء على بيروقراطية العمل الإداري: عن طريق الإدارة الإلكترونية يمكن القضاء على البيروقراطية بمعناها البغيض ونتائجها السيئة المؤدية إلى إهدار الجهد والوقت والمال وتعذيب أصحاب المصلحة، فالإدارة الإلكترونية في مجال العمل الحكومي الخاص، تهدف إلى التخلص من البيروقراطية القضاء على التعقيدات الإدارية، كما يمكنها كذلك أن تخلصنا من أمراض مزمنة عديدة في معاملات الإدارة، من ذلك القضاء على كمية النماذج الورقية غير العادية المتداولة، والمستندات والتوقيعات المطلوب استيفائها في هذه النماذج في معاملات الحكومة، وطلبها مرة أخرى في معاملات جديدة دون الاعتداد بما سبق تقديمه منها¹.

كما يمكن نظام الإدارة الإلكترونية موظفا واحدا من إنهاء المعاملة المطلوبة وتقديم الخدمات لصاحبها دون الرجوع إلى رؤسائه، أو رفاقه في العمل، وذلك بالرجوع لقاعدة البيانات المعدة سلفا في إدارته، والتي تعد بمثابة تفويض للموظف يتخذ قرارات على أساسه، وهو ما يحدث الآن في هولندا، لذا وجب القضاء على البيروقراطية بمفهومها الجامد وتسهيل تقسيم العمل والتخصص به².

¹ عبد الفتاح بيومي حجازي، بين الواقع والطموح، المرجع نفسه، ص 129.

² عامر ابراهيم قنديلجي، الحكومة الإلكترونية، المرجع السابق، ص 125.

ثانيا: مبادئ وأهداف الإدارة الإلكترونية:

يرتكز مفهوم الإدارة الإلكترونية على العديد من المبادئ، والأهداف، والتي سيتم تناولها في الآتي :

أولاً: المبادئ: يرى الأستاذ الدكتور عمار بوحوش أن من مبادئ الإدارة الإلكترونية الحكومية ما يلي¹:

➤ تقديم أحسن الخدمات للمواطنين oriented Citizen

وهذا الاهتمام بخدمة المواطن يتطلب خلق بيئة عمل فيها تنوع من المهارات والكفاءات، المهياة مهنيا لاستخدام التكنولوجيا الحديثة، بشكل يسمح بالتعرف على كل مشكلة يتم تشخيصها، وضرورة انتقاء المعلومات حول جوهر الموضوع، والقيام بتحليلات دقيقة، وصادقة للمعلومات المتوفرة، مع تحديد نقاط القوة والضعف، واستخلاص النتائج، واقتراح الحلول المناسبة لكل مشكلة

➤ التركيز على النتائج oriented Results

حيث ينصب اهتمام الإدارة الإلكترونية) على تحويل الأفكار إلى نتائج مجسدة في أرض الواقع، وأن تحقق فوائد للجمهور تتمثل في تخفيف العبء عن المواطنين من حيث الجهد، والمال والوقت، وتوفير خدمة مستمرة على مدار الساعة (دفع الفواتير عن طريق بطاقات الائتمان بدون التنقل إلى مراكز الهاتف، الغاز، لتسديد الرسوم، والفواتير المطلوبة .

➤ سهولة الاستعمال والإتاحة للجميع: أي إتاحة تقنيات الإدارة الإلكترونية للجميع في

المنازل والعمل والمدارس والمكتبات لكي يتمكن كل مواطن من التواصل.

➤ تخفيض التكاليف: ويعني أن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، وتعدد المتنافسين

على تقديم الخدمات بأسعار زهيدة، يؤدي إلى تخفيض التكاليف.

¹ عمار بوحوش، نظريات الإدارة الحديثة في القرن 21، دار الغرب الإسلامي: بيروت، 2006، ص ص 198-191

➤ **التغير المستمر:** وهو مبدأ أساسي في الإدارة الإلكترونية، بحكم أنها تسعى بانتظام لتحسين وإثراء ما هو موجود، ورفع مستوى الأداء سواء بقصد كسب رضا الزبائن، أو بقصد التفوق في التنافس.

ثانياً: وأهداف ومكاسب الإدارة الإلكترونية:

إذا كان تحقيق عوامل النجاح لأي منشأ يتم في بداية المشروع فإن الاهداف هي الثمرة التي يجنيها المسؤولون في المنشأ في نهاية المشروع ويمكن تلخيصها فما يلي¹:

- إدارة ومتابعة الإدارات المختلفة للمؤسسة وكأنها وحدة مركزية.
- تركيز نقطة اتخاذ القرار في نقاط العمل الخاصة بها مع إعطاء دعم أكبر في مراقبتها.
- تجميع البيانات من مصادرها الاصلية بصورة موحدة.
- تقليص معوقات اتخاذ القرار عن طريق توفير البيانات وربطها.
- تقليل أوجه الصرف في متابعة عمليات الإدارة المختلفة.
- توظيف تكنولوجيا المعلومات للمستفيدين بصورة فورية.
- التعلم المستمر وبناء المعرفة.
- زيادة الترابط بين العاملين والإدارة العليا ومتابعة وإدارة كافة الموارد.

ثالثاً: أهداف الإدارة الإلكترونية

تسعى الإدارة الإلكترونية إلى تحقيق العديد من الأهداف المهمة في إطار الاستفادة من الخدمات التي توفرها عن طريق التعاملات التي تجرى من طرف كل معني بهذه الخدمات سواء كانوا مواطنين أو شركاء كالزبائن والعملاء، ولعل من أهم هذه الأهداف ما يأتي:

¹ رأفت رضوان، الإدارة الإلكترونية، ورقة بحثية في الملتقى الثاني للجمعية السعودية للإدارة، مركز المعلومات واتخاذ القرار، القاهرة، مصر 2004، ص04.

1-الأهداف الإدارية

- التقليل من التعقيدات الإدارية وتنمية وتحسين أداء وقدرات الإدارة بالحصول على المعلومات وإيصالها خلال ثوان معدودة عن طريق شبكات الإدارة الإلكترونية التي بفضلها تم القضاء على مشكل إهدار الوقت والجهد، والتخلص من المعاملات الورقية التقليدية¹.
- تحويل الإجراءات من مركزية الإدارة إلى اللامركزية.
- القضاء على عامل الزمن في المعاملات الإدارية الإلكترونية، حيث تقدم الخدمات للمستفيدين بصورة مرضية طيلة أيام الأسبوع بما في ذلك أيام الإجازة الأسبوعية، وعلى مدار 24 ساعة.
- تحسين مستوى الخدمات الإدارية لطلابها عن طريق تزويد الحواسيب الآلية ببرامج مضبوطة من طرف مخططي البرامج لتقادي النتائج الخاطئة وتحقيق نتائج لا مجال للخطأ فيها، وبالتالي محاولة تجاوز ما قد يقع فيه الموظف العادي من أخطاء في المعلومات الخاصة بالأفراد والشركات، بالإضافة إلى أن ذلك يحقق عنصر الشفافية في التعامل مع الزبائن².
- توفير الجهد والوقت والتكلفة المالية المناسبة في العملية الإدارية، وقدرتها على استيعاب عدد كبير من المتعاملين في أقصر وقت ممكن وبفعالية كبيرة على عكس الإدارة التقليدية التي لا تخلو من الطوابير وانتظار الأدوار.

¹عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية الحكومة الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2003، ص100.

²عبد الفتاح بيومي حجازي، المرجع نفسه، 99.

- إلغاء نظام الأرشفة الورقي والبريد الصادر والوارد، واستبداله بالأرشفة الإلكترونية عن طريق البريد الإلكتروني بحيث نستطيع نشر المعلومات والوثائق على أوسع نطاق، وكذا استحضارها عند طلبها في أي وقت¹.

2- أهداف الاجتماعية والاقتصادية

- تتمثل الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للإدارة الإلكترونية فيما يلي:
- إلغاء عامل العلاقة المباشرة بين طرفي المعاملة أو التخفيف منه أقصى حد.
 - تعميق مفهوم الشفافية الوضوح والقضاء على المحسوبية والبيروقراطية (الحكم المكتبي)، حيث أن المتعامل مع الإدارة الإلكترونية يعلم أن كل المراحل المتعلقة بتعاملاته تتم بوضوح وشفافية تنتهي معها أي تضارب أو تناقض².
 - الحفاظ على حقوق الموظفين من حيث الإبداع والابتكار.
 - تحسين الانتعاش الاقتصادي وزيادة حجم الاستثمارات التجارية، وتقديم خدمات ذات نوعية جيدة³.
 - تعمل على ربط الإدارة بالمواطن في تلقي الخدمات.
 - إيجاد مجتمع قادر على التعامل مع معطيات العصر التقني.
 - تقليل الأخطاء المرتبطة بالموظفين، وزيادة تعزيز القدرات التنافسية للمنظمات خاصة في مجال تحسين أداء الخدمات، ومواكبة التطور التكنولوجي للدول المتقدمة مما يساعد على تضيق الفجوة الاقتصادية والعلمية بينها وبين الدول النامية⁴.

¹ أنظر، علاء عبد الزراق السالمي، مرجع سابق الذكر، ص39.

² عبد الفتاح بيومي حجازي، الحكومة الإلكترونية بين الواقع والطموح، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ص169.

³ سليمة بن حسين، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين أداء الخدمات الإدارية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة 1، العدد 07، 2014 ص218.

⁴ نعيم حسن حماد الفراء، الاتصال الإداري لمديري المدارس الثانوية بمحافظة غزة في ضوء الإدارة الإلكترونية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في أصول التربية، قسم أصول التربية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008، ص35.

- تحقيق مبدأ المساواة بين جمهور المنظمة بإتباعها أسلوباً موحداً في تقديم الخدمات مما يؤدي إلى التقليل من الوساطة والمحسوبية.
- توظيف تكنولوجيا المعلومات في دعم وبناء ثقافة مؤسسية إيجابية لدى كافة العاملين¹.

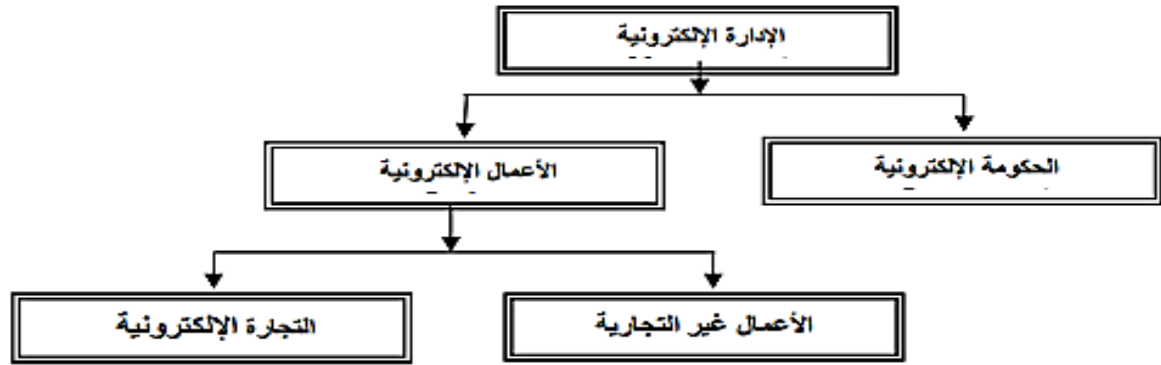
ف تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية في أساسه يوفر هذه الخدمات والتقنيات الضرورية لتطوير أي خدمة إدارية مهما كان المجال أو القطاع، فإذا طبقت فعلاً نستطيع القول إننا أمام إدارة إلكترونية ذات جودة عالية وشاملة باعتبار أن المتعامل معها قد لبي رغبته، وتحقق له الرضا والقبول بمستوى ودقة واحترافية الخدمة المقدمة له

المطلب الثالث: علاقة مفهوم الإدارة الإلكترونية بالمفاهيم المشابهة لها.

كثر في الآونة الأخيرة الجدل بشأن مصطلحي الإدارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية هل هما مصطلحان مختلفان؟ أم مصطلحان متشابهان؟، وانقسمت الآراء فبعض المفكرين رأى أنها إدارة وليست حكومة، والبعض الآخر يرى أنها حكومة وليست إدارة، والملاحظ في هذا هو اتساع الهوة بين طرفي الخلاف إلى درجة كبيرة، فكل طرف من الطرفين يتناول الفرق بين الإدارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية، بالإضافة إلى المفاهيم المشابهة الأخرى على غرار الأعمال الإلكترونية أو الأعمال الرقمية

¹ جمانة عبد الوهاب شلبي، واقع الإدارة الإلكترونية في الجامعة الإسلامية وأثرها على التطوير التنظيمي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2011، ص12.

الشكل رقم 01: يبين المفاهيم المشابهة للإدارة الإلكترونية



المصدر: نادية ابراهيمي السيد هنيدي، الإدارة الإلكترونية وإشكالية التداخل بينها وبين الحكومة الإلكترونية، كلية الدراسات السياسية والاقتصادية، الإسكندرية، 2017، ص 119-122

أولاً: علاقة مفهوم الإدارة الإلكترونية بالإدارة الرقمية:

كثيراً ما يتم الربط بين الإدارة الرقمية والإدارة الإلكترونية، بحيث يشير الكثير من الباحثين إلى نفس المعنى للمفهومين فالإدارة الرقمية هي الإدارة الإلكترونية في نظر الكثير من الباحثين، وتعرف أنها استراتيجية إدارية لعصرنة المعلومات تعمل على تحقيق خدمات أفضل للمواطنين المؤسسات.

ثانياً: علاقة مفهوم الإدارة الإلكترونية بمفهوم الحكومة الإلكترونية

لقد عرفت المنظمة العربية للتنمية بأنها استخدام المعلومات والأنترنت للوصول إلى استخدام أمثل للموارد الحكومية وضمان توفير خدمات حكومية مميزة للمواطنين في مختلف المستويات الحكومية، والبعض الآخر يرى أنها تعنى استخدام الجهاز الإداري في الدولة (السلطة التنفيذية) للتقنية الإلكترونية في أدائها ونشاطها ولا يمكن أن يشمل عمل السلطة التشريعية والقضائية، وتعني أيضاً أن نجعل جميع الإدارات الحكومية تتكامل مع بعضها البعض وتقدم خدمات فيما بينها وبين المواطنين والقطاع الخاص بشكل مباشر والإلكتروني

ومفهوم الحكومة الإلكترونية أشمل من مفهوم الإدارة الإلكترونية¹، ويمكن تحديد الفرق بين الإدارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية ثلاث آراء كالتالي²:

➤ الرأي الأول: يرى فريق من المفكرين أنها إدارة وليست حكومة للأسباب التالية:

- الحكومة جزء من الإدارة: يرى هذا الفريق أن الإدارة الإلكترونية هي الكل والحكومة الإلكترونية هي جزء من تطبيقات الإدارة الإلكترونية، فتعبير الإدارة الإلكترونية أكثر اتساعاً من الحكومة الإلكترونية، فهي بمثابة المظلة الكبيرة والتي يتفرع منها تطبيقات مختلفة مثل التجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية، والحكومة الإلكترونية.

ووجهة نظر هؤلاء أن تعبير الإدارة الإلكترونية هو الأصل الذي تتفرع منه بقية التعريفات، فهو أشمل وأعم وحجة هذا الفريق أنه لا حكومة بدون إدارة، وعليه لا الحكومة الإلكترونية بدون إدارة إلكترونية.

➤ الرأي الثاني: يرى فريق آخر من المفكرين أنها حكومة وليست إدارة للأسباب التالية

الإدارة جزء من الحكومة: ويرى هذا الفريق أن الإدارة الإلكترونية هي جزء من الحكومة الإلكترونية، وإن التطبيقات التكنولوجية في الإدارة التي تعمل على تحويل جميع العمليات الإدارية ذات الطبيعة الورقية إلى عمليات إلكترونية باستخدام التكنولوجيا الحديثة، تبقى تلك الممارسات والتطبيقات في دائرة محدودة أو شبكة محدودة خاصة بالمؤسسة أو القسم الإداري أو الوحدة الإدارية، وحين نربط الشبكات الداخلية لتلك الدوائر المحدودة بحدود مؤسساتها أو إدارتها الصغيرة بشبكة كبرى تنتظم داخلها جميع دوائر الدولة وتخضع لتصرفها، نصل إلى صيغة الحكومة الإلكترونية .

¹ علاء عبد الرزاق السالمي، الإدارة الإلكترونية، دار وائل للنشر عمان، الأردن، 2008، ص 33

² نادية ابراهيمي السيد هنيدي، الإدارة الإلكترونية وإشكالية التداخل بينها وبين الحكومة الإلكترونية، كلية الدراسات السياسية والاقتصادية، الإسكندرية، 2017، ص ص 119-122

فمن وجهة نظر هذا الفريق أن الإدارة الإلكترونية مرحلة سابقة على الحكومة الإلكترونية والتي هي أعم وأشمل حيث تصب فيها إدارات الدولة المتنوعة

➤ الرأي الثالث: يرى فريق آخر من المفكرين ليس هناك فرق بين الحكومة

الإلكترونية والإدارة الإلكترونية

هناك طرف آخر من المفكرين يدعو إلى إهمال هذا الخلاف والتعاطي مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها، فهم يرون أنه ليس هناك فرقا سواء كان التعبير إدارة إلكترونية أو حكومة إلكترونية.

ثالثا: علاقة مفهوم الإدارة الإلكترونية بمفهوم إدارة الأعمال الإلكترونية:

أول من استعمل المصطلح هي شركة ibm عام 1997، حيث عرفها بأنها مدخلا متكاملا ومرنا لتوزيع قيمة أنشطة الأعمال الجوهرية المميزة من خلال ربط نظم المعلومات بالعمليات وأنشطة الأعمال الجوهرية بطريقة بسيطة ومرنة وباستخدام تكنولوجيا الانترنت والشبكات¹.

وبناء على ما سبق نستنتج أن الأعمال الإلكترونية تنقسم إلى قسمين: التجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية الغير تجارية المتمثلة في إدارة العلاقات مع الزبائن، إدارة سلاسل التجهيز وتخطيط موارد المشروع، وأن الأعمال الإلكترونية هي أكثر شمولية من التجارة الإلكترونية، فالعلاقة بينهما هي علاقة الكل بالجزء.²

رابعا: فك الغموض المفاهيمي بين الإدارة التقليدية والإدارة الإلكترونية

تعتبر كل ميزة من مميزات الإدارة الإلكترونية عنصر فعال كانت الإدارة التقليدية تفقره اذ أن فقدان احدى هذه المميزات يؤثر سلبا في آداءها وفعالية دوائرها، فمن خلال خصها المتنوعة يمكن تحديد أوجه الاختلاف بين الإدارتين لكن بشكل نسبي فقط وليس بشكل مطلق، ومن خلال الأسس التالي:

¹ فريد كورتل، اسيا تيش سليمان، الإدارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، زمزم ناشرون وموزعون، الجزائر، 2015، ص28

² فريد كورتل، أسيا تيش سليمان، نفس المرجع، ص28-29.

الجدول رقم 1: يبين الفرق بين الإدارة التقليدية والإدارة الإلكترونية

التصنيف	التقليدية والإدارة	الإدارة الإلكترونية
الحفظ من الضياع	معلومات الوسائط الورقية تتعرض للتلف مع مرور الوقت مع إمكانية كبيرة لضياع بعض الملفات والوثائق أو الأوراق	الملف الإلكتروني في مأمن من التلف ويتم تأمينه عبر وسيط تخزين الكتروني مع صعوبة فقدان أي معلومة
الإسترجاع	صعوبة الاستخراج	سهولة البحث في أرشيف الشبكة عن أي ملف
التكاليف	ارتفاع تكاليف حفظ الملفات والمعاملات وإعادة استخراجها	تكلف فقط ثمن وسائط التخزين أو الشبكة التي حملت عليها المعلومات سلفا
الحماية	صعوبة تأمين الوثائق والمعاملات	تضمن برامج الحماية عدم التلاعب بالملفات والمعاملات سواء بالحذف أو الاضافة
التفاعل	يمتاز بالبطء	تتميز بالتفاعل السريع اذ يمكنها استقبال الآف الطلبات أو الرسائل في زمن قصير وارسال رسائل لعدد كبير ايضا
مدة الخدمة	محدودية ساعات الدوام الرسمي	تقدم خدماتها 24 ساعة يوميا
طبيعة اللقاء	مباشرة بين الطرفين أو من خلال وسائط كالهاتف	لقاء افتراضي يقوم على اجراء معاملة بين طرفين لا يوجد الا أحدهما فقط والآخر وهو برنامج
أسلوب الإدارة	تعتمد على الأشياء أكثر من المعلومات	تعتمد على المعلومات أكثر من الأشياء

المصدر: بن أوجيت فاطمة الزهراء، تجاح عصام، استراتيجيات التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية المجلد 7، العدد 3، مجلة التنمية البشرية والتعليم للأبحاث التخصصية، 2021. ص ص 557 – 55

من خلال هذا الجدول المبين أعلاه يتضح أن للإدارة التقليدية والإدارة الإلكترونية عنصر يصنع الفارق بينهما، ألا وهو تكنولوجيا المعلومات والاتصال اذ بتبني هذه المزايا توفر الجهد والوقت والتكلفة وتحسين الأداء وجودة الخدمة، لكن تتخللها بعض الصعوبات نذكرها¹:

- تكلفة اقتناء الأجهزة الإلكترونية اللازمة لذلك وتشبيتها.
- تكلفة تطوير الأنظمة المعلوماتية والبرمجيات وصيانتها.
- تكلفة تكوين الموظفين أو توظيف تقنيين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال

المبحث الثاني: أسباب وسبل الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الرقمية.
يتطلب امر إدخال الإدارة الإلكترونية والحفاظ على ديمومتها واستمراريتها، تفهم المنظمة والعاملين فيها لعملية انتقال المهام والعمليات في منظماتهم في تسيير الامور وفق منهج الإدارة التقليدية إلى تسيير الاعمال وفق منهج الإدارة الإلكترونية، ولا تتم هذه العملية إلا بقرار يصدر من ذوي الشأن لما تحتاجه العملية من جهود وحيثية وعمل دؤوب وتواصل مستمر لتثبيت هذا التحول.

المطلب الاول: أسباب التحول إلى الإدارة الإلكترونية.

دفعت موجة التغيير في مجال تقديم وإيصال المعلومات بجميع الحكومات للتحول نحو الإدارة الإلكترونية، لذلك نجد عدة تطورات دفعت دفعة واحدة باتجاه اعتماد الإدارة الإلكترونية، منها ما يتعلق بالمسؤولين الحكوميين الذين يقومون بتطوير طرق جديدة لتطوير العمل الحكومي ولزيادة الكفاءة في توصيل الخدمات، وأحيانا استجابة لضغوط المواطنين أو قطاع الأعمال أو لأطراف أخرى لها علاقة بالعمل الحكومي²، ويمكن أن نذكر أهمها³:

1. تسارع التقدم التكنولوجي والثورة المعرفية المرتبطة بها.

¹ بن أوجيت فاطمة الزهراء، تجاح عصام . مرجع سابق الذكر، ص 558

² رافيق بن مرسي، الاساليب الحديثة للتنمية الإدارية، بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 127

³ عمار بوحوش، نظريات الإدارة الحديثة في القرن 21، دار العرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ص ص 183-184

2. توجيهات العولمة نحو تقوية الروابط الإنسانية.
 3. التحولات الديمقراطية والسيطرة الإدارية.
 4. تزايد الضغط الشعبي على الحكومات وتطلعات المواطنين للحصول على خدمات أفضل.
 5. حاجة الموظفين الحكوميين للدعم النوعي مع تقديم خدمات جديدة ومتطورة.
 6. التسويق يصاحبه مساهمة المواطنين ودعم الشفافية.
- كما أن التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارات الإلكترونية ليس فقط أساسها الحاسبات وشبكة الانترنت وشبكات الاتصالات وغيرها من الجوانب الفنية رغم كونها عناصر أساسية ومهمة للإدارة الإلكترونية، ولكنها في الدرجة الأولى قضية إدارية تعتمد على فكر إداري متطور وقيادات إدارية واعية تستهدف التطوير وتسانده وتدعمه بكل قوة لغرض تحقيق مسؤوليتها الرئيسة وهي خدمة المستفيدين وتحقيق رغباتهم مع الالتزام بأعلى مستويات الجودة والإتقان في العمل. إن هذا التحول ليس عملية سهلة، بل شاقة تعتمد أساليب علمية وتقنيات تتطلب خبرات وتخصصات رائدة وتستغرق وقتا في الإعداد والتخطيط، ينبغي أن تتيحه القيادات الإدارية العليا بصبر وتوفر للقائمين عليها الإمكانيات المادية والمالية اللازمة وفق المقومات المقررة في تلك المشروعات .
- تنحصر الأسباب الداعية إلى التحول إلى أسلوب الإدارة الإلكترونية فيما يلي¹:

■ أولا: عامل الزمن:

طالما كان عنصر الزمن عقبة كبرى أمام الشركات والمؤسسات التي تخوض غمار المنافسة عالميا أو محليا بصدد تقديم منتجاتها، فتقديم منتج جيد ليس كل شيء في ظل تسابق المنافسين إلى تقديم منتج أفضل، فثم عنصر آخر كثيرا ما المنافسة لصالح إحدى الشركات والمؤسسات، ألا وهو الزمن.

¹ حسين محمد الحسن، الإدارة الإلكترونية المفاهيم الخصائص المتطلبات، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011. ص ص 104-117

فإن توافرت فرضية أن الجميع جودوا بمنتجاتهم، فإن ن من يصل بمنتجه أولاً هو الذي يحوز قصب السبق، وعندما تسعى أي دائرة إلى كسب سباق السرعة، وترجيح كفتها بعنصر الزمن، فإنها تجد نفسها أمام ضرورة الاستفادة من تطبيقات التقنية، والانطلاق إلى أفاق الإبداع التقني الذي يقدم لها حلولاً جديدة كل يوم لاختصار مزيد من الزمن، وتسيير اتخاذ قراراتها وتعميمها بالسرعة المطلوبة، وإنجاز معاملاتها في الوقت المناسب، إذ ليس هناك إدارة يمكنها العمل بمعزل عن التقنية، حتى ولو لم تكن في دائرة التنافس، فلا احد يمكنه التضحية بعنصر الزمن.

■ ثانيا : قفزة الحاسوب:

بقدر ما أدهش العالم ظهور الحاسوب في الخمسينات القرن الماضي، بقدر ما تلاشت تلك الدهشة سريعا أمام التطورات السريعة والقفزات المتتالية التي قفزتها تلك التقنية، حتى شهدت الثمانيات الميلادية من القرن الماضي ولادة الجيل الرابع من الحواسيب الذي عرف بالحاسوب الشخصي (PC) ، مما جعل الحاسوب في متناول أيدي الجميع، لقد نجحت تطبيقات التقنية بالفعل في تحقيق انجازات لم تكن متصورة فأتاحت إمكانية التعلم عن بعد، عبر اقتناء برامج ومناهج أرقى، وانعكست تقنية الحاسوب على نظريات الإدارة والمفاهيم الإدارية التي بدأت تخرج من وضعها الاستاتيكي القديم، فبدأت الآلات تتوب عن الإنسان في كثير من مواقع العمل.

■ ثالثا: تطور الاتصالات:

ونعني هنا الاتصالات الالكترونية التي مرت بطفرة هائلة، جعلت كل ما تحتاج إليه دوائر الإدارة سواء الحكومية منها أو الخاصة في متناول الأيدي، بأزهد تكلفة وأقل جهد عبر دول العالم، الأمر الذي كان يحتاج في وقت سابق إلى إنفاق ما لا حصر له من التكاليف الباهظة، بالإضافة إلى الوقت الذي كان يستغرقه انتقال المعلومات، مما يجعل بعضها غير فائدة في حال تجاوز وقت انتقالها.

إن تقدم التقنية شبكة الاتصالات والانترنت عزز بقوة فكرة تحول الإدارات إلى تعميم

تطبيقات

التقنية، بما أتاحتها الاتصالات من تواصل فعال وسريع مختصر للوقت عبر شبكة الاتصالات الداخلية للإدارة، إذ رفدت شبكات الانترنت تلك بمد هائل من المعلومات فكونت لها مرجعية معرفية تعينها على بناء خططها ومشروعاتها وتصوراتها التي أصبحت ممكنة التنفيذ في ظل هذا الدعم المعلوماتي الذي تقدمه الانترنت لإدارات التقنية.

■ رابعا: الإجماع على التقنية انتشار الثقافة الإلكترونية :

هناك فجوة بن الأجيال واضحة في مجال الثقافة الإلكترونية، تتجه أعين أجيال اليوم على أجيال دول العالم المتطور، ولم تعد ترضى بأقل من أن تكون على قدم المساواة معها، وأن تطبيقات التقنية على كل تفاصيل الحياة، وبخاصة ما يتعلق بجانب المعاملات.

كما أن الأجيال الجديدة تتعامل بسهولة مع الثقافة الإلكترونية، والحديث عن الثقافة الإلكترونية يستنبط من المصطلحات التي شاعت بين الشباب والمتعلقة بالإنترنت والثقافة الرقمية، ولم يعد الأمر يتطلب شهادة جامعة متخصصة في الحاسب لكي يمكن التعامل مع التقنية الرقمية. فلقد انتشرت وسائل التعلم عن بعد ووسائل الإعلام والقنوات الفضائية الإعلامية ومقاهي الإنترنت وغيرها من سبل نقل الثقافة الإلكترونية، لذلك فإن المواطنين في الدول النامية زاد لديهم الوعي وأصبحوا أكثر تطلعا نحو خدمات أفضل وأسرع وأسهل وخصوصا بعد سهولة التنقل بين الدول، وسهولة معرفة ما يدور في العالم من خلال وسائل الاتصال الفضائية المتقدمة وشبكة الإنترنت.

■ خامسا: العوامل السياسية:

كانت التحولات الديمقراطية وما تبعها من متغيرات اجتماعية وتطلعات شعبية أحد العوامل الدافعة لكثير من جهات الإدارة إلى تعميم تطبيقات التقنية على دوائرها، فقد ساهمت حركات التحرر العالمية التي تطالب بمزيد من الانفتاح والحرية والمشاركة واحترام حقوق الإنسان في توجيه أنظمة تلك الدول إلى إدخال تطبيقات التقنية إلى إدارتها بوصفها مطالب تحقيقها هذه الأنظمة لشعوبها لكسب الثقة ووالثاكيد من جراء انجاز هذا الحلم لكل شعب، مما دفع هذه الأنظمة إلى السعي لتحسين مستوى المشاركة الشعبية في القرار الحكومي، مما جعل من الإدارة الإلكترونية فرصة مميزة أمام تلك الأنظمة لتحقيق هذه الآمال لشعوبها.

■ سادسا: أزمت القطاع العام

إن اجتهد القطاع الخاص في الاعتماد على أساليب الإدارة الحديثة عمق من الهوة الكبيرة والفارق الشاسع في الأداء بينه وبين القطاع العام، فقد بدا أدائه نمطيًا تقليديًا ليس على مستوى طموح المواطن، بل حتى طموح إدارات القطاع العام نفسها، فكانت الخصخصة خطوة أولى على سبيل سعي القطاع العام إلى التخفيف من الأعباء الإدارية على الحكومات؛ وغرس ثقافة الترشيح والمسؤولية عند المواطن، وإن بدت الخصخصة في ظاهرها عملية ترشيح للجهود المهدرة والوقت الضائع والأموال الطائلة التي تتسرب في ظل عدم قدرة جهة الإدارة على السيطرة على مواردها، أو الحصول على تلك الموارد أصلاً، ولم يعد أمام الإدارات الحكومية بد من خوض تجربة التقنية وتعميم تطبيقاتها على دوائرها الإدارية لترشيح جهودها ونفقاتها، ولسد الثغرات أمام إهدار الموارد، وبخاصة أمام شح الموارد الحكومية وازدياد الطلب على الخدمات في ظل النمو السكاني المتزايد؛ مما يضاعف من أعباء الحكومات، ويضعها أمام ضغوط مالية متزايدة، تحتاج إلى صرامة في تقنين مواردها، الأمر الذي يستدعي دائماً أن يبقى العمل تحت سيطرة الإدارة الدائمة، مما لا يمكن تنفيذه على النحو المرجو إلا في ظل إدارات إلكترونية تتكامل فيما بينها لتشكل حكومة إلكترونية تساعد على تحديد مواضع الخلل، وتضع أيديها على الاحتياجات، وأيضاً فرص العمل التي يمكن إتاحتها، وما يمكن خصصته من مشروعات الدولة لزيادة مواردها واستغلالها في الجانب الخدمي، ولإتاحة مزيد من فرص العمل للعمالة الفائضة.

■ سابعا: ترابط المجتمعات الإنسانية في ظل توجهات العولمة

أسهمت التوجهات العالمية المتزايدة نحو الانفتاح والترابط والتكامل بين المجتمعات الإنسانية المختلفة بنشأة العولمة كظاهرة حديثة تحكم العلاقات الكونية من منطلق فلسفة جديدة ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية وقانونية وبيئية متكاملة. وتقدم الثورة لتكنولوجية أدوات معرفية وتقنية لخدمة متطلبات العولمة وتحقيق أغراضها وترجمتها إلى واقع عملي ملموس.

كما تعتبر القرية الكونية أحد البدائل لاصطلاح العولمة، والتي تشير إلى حالة من اختزال المسافة والزمن وسرعة تجاوز المعلومات والآراء وسهولة تبادلها عبر العالم، وكذلك عقد الاتفاقيات، وإنجاز الصفقات وإجراء الجراحات من خلال شبكة الانترنت في مختلف الدول.

من هنا بدأت تتأصل حزمة من الأفكار الجديدة التي أصبحت تمثل وعيا مغايرا للوعي القديم المحدود الذي طالما قعد بالمجتمعات دون اللحاق بظموحاتها، ومن تلك الأفكار: تحرر الأسواق والسلع والتجارة حول العالم وعبر الحدود، بل تحرر الأفكار نفسها وانتقالها، مما اتاح فرصة لتكامل الأفكار والآراء والثقافات والمقترحات وبرامج العمل، الأمر الذي استفادت منه الدول المتقدمة على النحو الأمثل، وبقيت دول العالم الثالث تحاول الاستفادة منه.

المطلب الثاني: سبل ومراحل الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية

مثلت جملة التغيرات والتطورات التي شهدتها العالم على جميع الأصعدة، وبما في ذلك الجانب الإداري وخاصة التوجه التكنولوجي والمعلوماتي منه سببا كافيا لفرض التحول نحو الإدارة الإلكترونية، وذلك انطلاقا من جملة أسباب وتداعيات التي ساهمت وبشكل كبير في تبني التحول الرقمي في معظم الإدارات الربحية والخدماتية على حد سواء، وذلك كله للوصول إلى تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، وتقريب الإدارة من المواطن وزيادة فعالية هذه الخدمات وكفاءتها، وما يجدر الإشارة إليه أن لكل دولة ولكل قطاع سبل ومراحل للتحول إلى الإدارة الإلكترونية وذلك مع ضرورة مراعاة الوضع السائد للنظام السياسي المتبنى للتغيير اقتصاديا.

أولا: سبل الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية

ان التحول إلى الإدارة الإلكترونية يمر عبر عدة خطوات ومراحل كي يتم العملية بشكل يحقق الاهداف المرجوة وحتى تتمكن كافة المنظمات والمؤسسات من الاستثمار الامثل في التقنية الحديثة وتحويل تلك المنظمات إلى منظمات رقمية تتعامل بكافة وسائل التقنية

الحديثة في انجاز معاملاتها، هناك عدة خطوات لإدخال أو حل الإدارة الإلكترونية محل الإدارة التقليدية.

1. إعداد الدراسة الأولية: لإعداد هذه الدراسة لابد من تشكيل فريق عمل يظم بعضويته

متخصصين في الإدارة والمعلوماتية لغرض معرفة حال الإدارة من تقنيات

المعلومات وتحديد البدائل المختلفة وجعل الإدارة على بيئة من كل النواحي المالية

والفنية والبشرية حتى يصل الفريق إلى واحد من القرارات التالية:

✓ تحتاج الإدارة إلى تطبيق الإدارة الإلكترونية.

✓ وجود تكنولوجيا المعلومات ولكن تحتاج إلى تطوير.

✓ ينسجم مع آخر التطورات الحديثة واستخدام تكنولوجيا معلومات متطورة

لغرض تطبيق الإدارة الإلكترونية.

✓ عدم الحاجة إلى تطبيق الإدارة الإلكترونية لأنها غير اقتصادية

2. وضع خطة التنفيذ: عند اقرار توصية الفريق من قبل الإدارة العليا في تطبيق الإدارة

الإلكترونية في الإدارة أو المؤسسة، لابد من إعداد خطة متكاملة ومفصلة لكل مرحلة

من مراحل التنفيذ.¹

3. تحديد المصادر: والتي تدعم الخطة بشكل محدد وواضح ومن هذه المصادر الكوادر

البشرية التي تحتاجها الخطة من لغرض التنفيذ والأجهزة والمعدات والبرمجيات

المطلوبة، يعني هذا تحديد البنية التحتية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في هذه الإدارة

أو المؤسسة.

4. تحديد المسؤولية: إن تنفيذ الخطة لابد من تحديد الجهات التي سوف تقوم بتنفيذها

وتمويلها بشكل واضح وضمن الوقت المحدد في الخطة.

¹ علاء عبد الله السالمي تق خالد ابراهيم السلطي، مرجع سابق الذكر، ص 64-65.

5. متابعة التقدم التقني: نظرا للتطور السريع في مجال تقنيات المعلومات الإدارية ولغرض مواكبة آخر الابتكارات في هذا المجال، فإن هناك مسؤولية مضافة عند تنفيذ الخطة وهو العمل على الحصول على آخر هذه الابتكارات في كافة عناصر الإدارة الإلكترونية من اتصالات وأجهزة وبرمجيات وغيرها من العناصر التي لها علاقة في تطبيق الإدارة الإلكترونية

ثانيا: مراحل الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية

إن عملية الانتقال من أسلوب العمل الإداري التقليدي إلى الاعتماد على تقنيات المعلومات والاتصالات في البناء التنظيمي واستخدام التقنية الحديثة بما فيها شبكات الحاسب الآلي لربط الوحدات الإدارية مع بعضها لتسهيل الحصول على البيانات والمعلومات لاتخاذ الإجراءات المناسبة وانجاز الأعمال وتقديم الخدمات لطالبيها بكفاءة وأقل تكلفة وأسرع وقت ممكن، هو تحول الإدارة من إدارة عادية إلى إدارة إلكترونية. والتحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية يتم عبر عدة مراحل كي تتم العملية بشكل يحقق الأهداف المرجوة منها، ويرى الدكتور علي حسين بكير في كتابه "المفهوم الشامل للإدارة الإلكترونية أن تطبيق نموذج الإدارة الإلكترونية قد مر بثلاث مراحل¹:

1. مرحلة الإدارة التقليدية: في هذه المرحلة يتم تفعيل الإدارة الإلكترونية ومحاولة تنميتها، وتطويرها بالتوازي مع الشروع في تنفيذ مشروع الإدارة الإلكترونية بحيث يستطيع المواطن بذلك تخليص معاملاته وإجراءاته بشكل سهل بدون أي روتين أو مماطلة في الوقت الذي يستطيع فيه كل فرد يملك حاسوب شخصي الاطلاع على نشرات المؤسسات والإدارات وأحدث البيانات والإعلانات عبر الشبكة الإلكترونية مع إمكانية طبع واستخراج الاستمارات اللازمة وتعبئتها لا نجاز أي معاملة.

¹ صدام الخماسية، الحكومة الإلكترونية الطريق نحو الإصلاح الإداري، الحكومة الإلكترونية دار جدارا للكتاب العامي للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 81.

2. مرحلة الفاكس والتلفون الفاعل: في هذه المرحلة هي المرحلة الوسطية التي يتم فيها تفعيل تكنولوجيا الهاتف والفاكس حيث يتمكن المتعامل أو المواطن من الاعتماد على الهاتف المتوفر ويمكنه الاستفسار في الإجراءات والأوراق اللازمة لإنجاز أي معاملة، واستخدامه للفاكس لإرسال واستقبال الأوراق والاستثمارات وغيرها، ما ميز هذه المرحلة عن المرحلة السابقة هو الانتقال من تلقى البيانات والاطلاع على المعلومات من طرف المواطن (مستقبلاً) إلى التفاعل وإعطاء رايه والاستفسار والرد عليها كما أن هذه المرحلة يكون عدد المستخدمين للإنترنت متوسطة والتعرفة تكون أكثر كلفة من الهاتف و الفاكس لذلك فإن الميسورين وما فوقهم هم الأقدر على استعمال هذه التكنولوجيا نظراً لعدم توسع نطاقها لأنها كتنقية لم تكن في متناول الجميع.

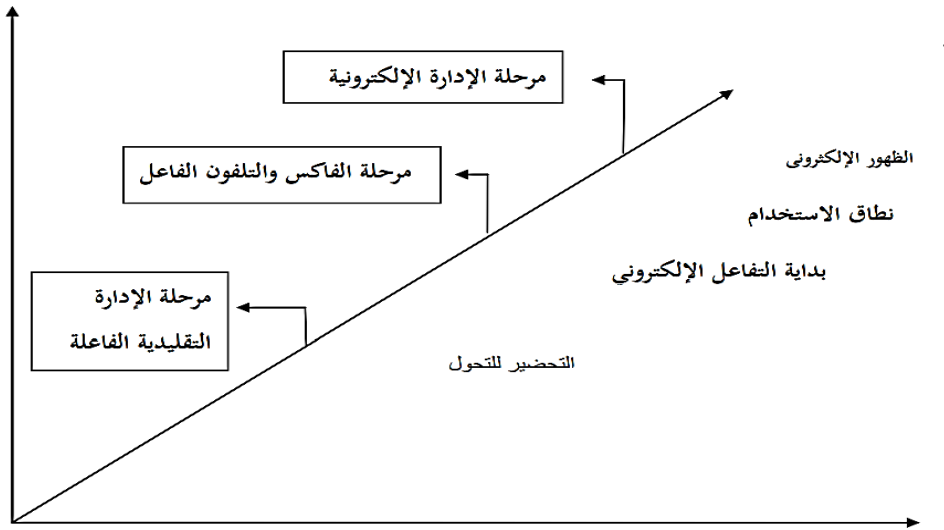
3. مرحلة الإدارة الإلكترونية الفاعلة: هذه المرحلة الأخيرة والتي يتم من خلالها التخلي عن الشيء التقليدي للإدارة بحيث يصبح عدد المستخدمين للشبكة الإلكترونية ما يقارب ثلاثون في المئة من المواطنين،¹ ويجب أن يصاحب ذلك توفر الحواسيب بشكل شخصي، أو عن طريق الأكشاك وتكون تكلفتها معقولة ومتاحة لكل مواطن لإنجاز أي معاملة إدارية بالشكل المطلوب وبأسرع وقت ممكن، وأقل جهد وأقل تكلفة وأكثر فعالية، وبذلك يكون الرأي العام قد تفهم الإدارة الإلكترونية تقبلها وتفاعل معها وتعلم طرق استخدامها.

إن المتتبع والمدقق للمراحل السالفة الذكر يخلص لنظرة أن هذا الاتجاه يركز على استراتيجية تتبلور حول كيفية هذا إقناع واقتناع المجتمع ككل بهذه التقنية والأسلوب الجديد، وذلك عن طريق محاولة إدماج أفراد تدريجياً مع مجريات الأسلوب عن طريق الاستخدام التدريجي لهذه التقنية والتخطيط المسبق لها وتهيئتهم لتقبلها والتعامل معها، ثم فرضها وتوسيع نطاق

¹ صدام الخماسية، مرجع سابق الذكر، ص 82.

استخدامها وذلك حتى تضمن الحكومات رد فعل ايجابي لأفرادها حول التعامل مع هذه التقنية، غير أن هذا الاتجاه قد أغفل نقطة مهمة وهي تهيئة الجوانب الداخلية للإدارة وكيفية تعاملهم واستجابتهم مع مجريات هذا الأسلوب الإداري المحدث في الإدارة، فبعد أن كانت تقليدية تعتمد على المكتب الورقي أساسها المعاملات الورقية لتنتقل لمرحلة أخرى من خلال الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات والاعتماد على الحاسب الآلي وتقنياته، والانتقال إلى المكتب الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية وبالتالي لابد من تهيئة جملة من الظروف.

الشكل رقم:02: يوضح مراحل الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية



المصدر: من إعداد الباحث

ثالثاً: أبعاد التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الرقمية

إن الإدارة الإلكترونية قد تبدو للبعض وكأنها جاءت مع الإنترنت، إلا أن الأمر قد لا يكون كذلك على الأقل في جوانب معينة. فأتمتة المكتب (Office Automation) قد وجدت منذ أكثر من عقدين من الزمن في الآلات (كالهاتف والفاكس والحفظ الآلي والميكرو فيلم وغيرها). كما أن الرقابة الرقمية بالحاسوب (CNC) والتصميم والتصنيع بمساعدة الحاسوب (CAD/CAM) والتصنيع المتكامل بالحاسوب (CIM) والمستودع المؤتمت وتطبيقات الذكاء الصناعي في الإنتاج والخدمات، كلها نماذج لإحلال الآلة والأنظمة الآلية والحاسوبية في الإدارة محل العاملين في الأنشطة التشغيلية وكذلك محل المديرين في

التوجيهات والتعليمات الآلية استنادا إلى برمجة مسبقة. وكل هذا حدث في العقود السابقة على الإنترنت¹.

من أجل فهم الإدارة الإلكترونية سنطرح أبعاد تطورها على مستويات متعددة كالتالي:

1. أن الإدارة الإلكترونية هي امتداد للمدارس الإدارية وتجاوز لها : إن دراسة تطور

الفكر الإداري والمدارس الإدارية يكشف أن المختصين في الإدارة قد حددوا مسارا تاريخيا متصاعدا لتطور الفكر الإداري ومدارسه على مدى أكثر من قرن من الزمن من المدرسة الكلاسيكية مبادئ الإدارة العلمية لتايلور، ووظائف الإدارة لفايول، البيروقراطية لماكس ويبر) التي اهتمت أساسا بالهيكل التنظيمي ككل، إلى المدرسة النيوكلاسيكية (المدرسة السلوكية-تجارب الهاوثورن - ركزت على المناخ الوظيفي والانسجام في العمل والتي لفتت إلى العلاقات غير الرسمية، ومدرسة العلاقات الإنسانية من روادها ماسلو، ماغر يغور والتي تجلت فكرتها بدعوة الرؤساء إلى امتلاك العلاقات الإنسانية)، إلى المدخل الكمي تهدف إلى استخدام المعايير الكمية في عملية اتخاذ القرارات الإدارية. ثم مدرسة النظم في الخمسينات، ثم الموقفية في الستينات، فمدخل منظمة التعلم في الثمانينات لتتوج مسيرة التطور في منتصف التسعينات بصعود الإدارة الإلكترونية في عدة أشكال.

2. أن الإدارة الإلكترونية هي امتداد للتطور التكنولوجي في الإدارة : إن التطور التكنولوجي

اتجه منذ البدء إلى إحلال الآلة محل العامل، فكان أولا في العمليات التشغيلية والأعمال اليدوية النمطية، ثم انتقل إلى أعمال التخطيط والرقابة القابلة للبرمجة كما في التصميم والتصنيع بمساعدة الحاسوب، لينتقل بعدها إلى العمليات الذهنية الأنظمة (الخبيزة...). والإنترنت وشبكات الأعمال وفرت الجو الأكثر ملاءمة لإنجاز الأعمال إلكترونيا وعن بعد.

¹ قويدر بورقبة ورحمة ماحجة حصابة، دوافع التحول نحو الإدارة الإلكترونية، ص ص 11 - 12

3. أن الإدارة الإلكترونية هي نتاج تطور تبادل البيانات الإلكتروني كمجال تخصص

ضيق إلى مجال الأعمال الإلكترونية الواسعة.

4. من التفاعل الإنساني إلى التفاعل الآلي: الإنترنت وشبكات الأعمال تجعل من

الاتصال ممكنا في كل مكان وزمان وبأقل تكلفة، وهذا ما خلق مشكلة كثافة التفاعل

وتنوع مجالاته واتساعها، والذي تم التعامل معه في ظل الإدارة الإلكترونية من خلال

البرمجيات وما يرتبط بها من تسهيلات لتحقيق الصلات المفردة (تفاعل آلي).

المبحث الثالث: متطلبات الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية

إن التحول إلى الإدارة الإلكترونية بات أكثر من ضروري وحتمي، ذلك أن هذا الأسلوب

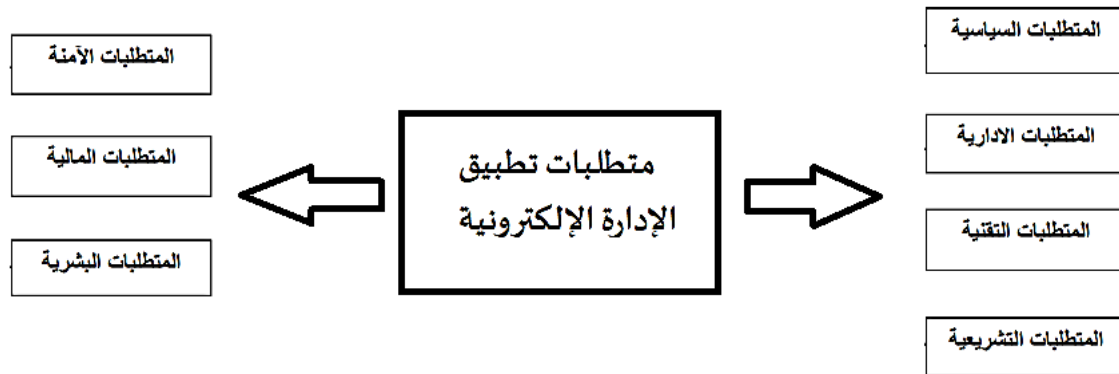
يرتقي بالخدمات التي تقدمها المرافق الإدارية ويحقق الرفاه ويدعم الشفافية، وهذا هو المرجو

والمطلوب. لذلك، ونظرا للضرورة الملحة والأهمية الكبرى لمشروع الإدارة الإلكترونية، فإنه

من المهم أن يتم توفير متطلبات تطبيقها، والشكل التالي يوضح متطلبات الإدارة الإلكترونية

التي سنتناولها في هذا الجزء من الدراسة:

الشكل رقم 03: يبين أهم متطلبات الإدارة الإلكترونية



المصدر: من إعداد الباحث

المطلب الأول: المتطلبات السياسية والإدارية

مع بروز مفهوم الإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها في المؤسسة فقد أدى هذا إلى تحول جذري

في الأساليب والإجراءات والهيكل والتشريعات التي تقوم بها، فهي تعتبر نظام متكامل من

المكونات المعلوماتية والمالية والتقنية، وبالتالي لابد من توفر متطلبات سياسية وإدارية لتطبيقها وهي كالتالي:

أولاً: المتطلبات السياسية:

يقصد بذلك وجود إرادة سياسية من طرف القيادة السياسية لدعم الهياكل الإدارية وإدخال التغييرات الجوهرية على أساليب العمل في الإدارة. إن التزام القيادة علنا بالجهود الرامية للتحويل إلى الحكومة الإلكترونية من خلال توفير المال والجهد والوقت والمتابعة المستمرة، هي العناصر الرئيسية لنجاح عملية التحويل إلى الإدارة الإلكترونية، وإذا انعدمت الإرادة السياسية فإن الدعوة إلى الإدارة الإلكترونية تبقى مجرد حبر على ورق، ويتطلب إلتزام القيادات السياسية لتبني مشروع الإدارة الإلكترونية ما يلي¹:

■ تفهم القيادات السياسية ودعمها للتغيرات الإدارية والفنية التي يجب اتخاذها للتحويل إلى الإدارة الإلكترونية.

■ تفهم ودعم ومشاركة رؤساء الأجهزة ومساعدتهم شخصيا في عملية التحويل والتأكد من أن موظفيهم والمتعاملين مع الجهاز بمختلف فئاتهم يدركون الالتزامات المسندة لهم لتنفيذ عملية التحويل.

■ أن يتبنى الجهاز الحكومي عملية التحويل إلى الإدارة الإلكترونية كهدف أساسي للجهاز ووجود مرجعية واحدة لتنسيق الجهود بين الجهات الحكومية مما يتيح لكافة الإدارات المشاركة في توحيد الجهود ورفع الفاعلية.

ثانياً: المتطلبات الإدارية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية:

تحتاج الإدارة الإلكترونية لكي تحقق مبتغاها إلى إدارة جيدة تساند في التطوير والتغيير وتدعمه، وتأخذ بكل جديد ومستحدث في الأساليب الإدارية، ويتوجب على كل الإدارات التخلص من الإجراءات الروتينية المملة والمعيقة لكل تطور، وتبسيط الإجراءات

¹ عيودة أسماء، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة المحلية الجزائرية - دراسة ميدانية لدراسة جيجل، أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع تخصص علم اجتماع تنظيم وعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة جيجل، 2022 - 2023، ص 148

وخطوات العمل مما يخفف من الأعباء الإدارية والربط بين كافة الخدمات والإجراءات الحكومية مما يكفل سهولة ومرونة التعامل بين الجهات والوزارات المختلفة، وتتمثل المتطلبات الإدارية فيما يلي¹:

- **وضع الإستراتيجيات وخطط التأسيس:** وذلك من خلال تشكيل إدارة أو هيئة لتخطيط ومتابعة تنفيذ ووضع الخطط لمشروع الإدارة الإلكترونية والإستعانة بالجهات الإستشارية والبحثية لدراسة ووضع المواصفات العامة ومقاييس الإدارة الإلكترونية والتكامل والتوافق بين المعلومات المرتبطة بأكثر من جهة. كما تستعين معظم التجارب ببيوت الخبرة العالمية وشركات الإستشارات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتزويد المكونات البرمجية وتسهيلات بناء القاعدة التقنية التحتية للإدارة الإلكترونية، وقد تعمل هذه الشركات مع فريق الإدارة أو جزء من فريق واحد يتولى مسؤولية تنفيذ مراحل المشروع بما في ذلك إعداد الدراسات التمهيديّة وإجراء المسوحات، وجمع البيانات وصياغة إستراتيجية تطوير وتطبيق الإدارة الإلكترونية، ويمثل هذا الأسلوب أفضل الأساليب المتاحة لإدارة وتنفيذ المشروع، لأنه جمع ما بين التوريد الخارجي المتمثل في أسلوب الإستعانة بالشركات وبيوت الخبرة العالمية، والتوريد الداخلي الذي ينطبق على فكرة استثمار الموارد الإنسانية والتقنية المتاحة في الداخل.
- **إعادة هندسة العمليات الإدارية:** إن وجود مظاهر التعقيد في تسير المعاملات الإدارية الداخلية والخارجية في بعض المنظمات، والذي يتطلب العديد من الإجراءات والتوقيع والأذن، بطريقة تستهلك وقت الإدارة والمستفيد من الخدمة، يستدعي عملية إعادة هندسة العمليات الإدارية كخطوة هامة في طريق تطبيق الإدارة الإلكترونية، لأنها تعمل على إعادة ترتيب وضع المنظمة ليتلاءم مع البيئة الإلكترونية، والتي تركز على إعادة التفكير الجذري بأساليب وطرق تنفيذ الأعمال، وإعادة تصميم العمليات الاستراتيجية

¹ عيودة أسماء مرجع سابق الذكر، ص ص 150 - 149

من خلال الاستخدام المبتكر لتكنولوجيا المعلومات ونظم الإدارة الإلكترونية للوصول إلى نتائج غير مسبقة، وتحسينات جوهرية، يجب أن تتم بصورة شاملة وتعالج المشاكل من خلال حلول كلية شاملة للوصول إلى أفضل النتائج بأسرع وقت ممكن.

■ **الهيكل التنظيمي:** أصبح النموذج الهرمي التقليدي للإدارة الذي واكب عصر الصناعة لم يعد ملائماً لنماذج الأعمال الجديدة في عصر تكنولوجيا المعلومات والأعمال الإلكترونية، إذ نجد إن الهياكل التنظيمية الملائمة للأعمال الإلكترونية هي المصفوفات والشبكات وتنظيمات الخلايا الحية المرتبة بنسيج الاتصالات، وهو ما يتطلب إجراء تغيير في الجوانب الهيكلية والتنظيمية والإجراءات وحتى الأساليب، أو دمج بعض الإدارات مع بعضها البعض، وإعادة النظر في الإجراءات والعمليات الداخلية بما يكفل توفير الظروف الملائمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية بشكل أسرع وأكثر كفاءة وفاعلية مع مراعاة إن يتم في إطار زمني متدرج.

■ **وجود نظام إداري مناسب لعمل الإدارة المحلية:** النظام الإداري يظهر في الإدارة على شكل دليل تنظيمي، والذي يتم استكمالها بعد الانتهاء من عملية إعادة هندسة الأعمال، حيث يتضمن أهداف الإدارة وسياساتها، ووحداتها التنظيمية وأهداف واختصاصات كل منها وعلاقتها الإدارية وخطوط الاتصال بينها، والوظائف المتوافرة وسلطاتها مسئولياتها، وأساليب العمل وإجراءاته الإدارية والمالية، وحجم القوى العاملة مقسماً على الوحدات التنظيمية المختلفة، وخرائط تسلسل خطوط العمل وتدفعه وخرائط تصميم مكان العمل، كما يشتمل على الخرائط التنظيمية الخاصة بالمنظمة، ويعتبر الدليل مصدر مهم في عملية إرشاد العاملين للقيام وظائفهم بالكفاءة المطلوبة.

ويمكن حصر المتطلبات الادارية والامنية الواجب مراعاتها عند تطبيق الادارة الالكترونية في العناصر التالية:¹

- وضع استراتيجية وخطط التأسيس، والتي يمكن أن تشمل ادارة، او هيئة على المستوى الوطني لها وظائف التخطيط، والمتابعة والتنفيذ لمشاريع الادارة الالكترونية، وفي هذه المرحلة لابد من توفير الدعم، والتأييد من طرف الادارة العليا في الهرم الاداري، مع توفير مخصصات مالية كافية لإجراء التحول المطلوب.
- توفير البنية التحتية للإدارة الالكترونية: إذ لابد من العمل على تطوير مختلف شبكات الاتصالات بما يتوافق مع بيئة التحول التي تستدعي شبكة واسعة، ومستوعبة للكم الهائل من الاتصالات، دون اهمال التجهيزات التقنية الأخرى من معدات، واجهزة وحاسبات الية، ومحاولة توفيره واتاحته للأفراد والمؤسسات.
- تطوير التنظيم الإداري والخدمات والمعاملات وفق تحول تدريجي وهذا بإعادة تنظيم الجوانب والمحددات الهيكلية، ومختلف الوظائف الحكومية، بما يجعلها تنسجم ومبادئ الادارة الالكترونية.
- وضع التشريعات القانونية اللازمة لتطبيق الادارة الالكترونية.

المطلب الثاني: متطلبات تقنية وبشرية

يشكل هذا المحور حجر الأساس لموضوع الإدارة الإلكترونية، حيث يمثل الأجهزة والتقنيات اللازمة لا نجاح المشروع و يتم من خلالها تمثيل المعلومات ونقلها الكترونيا مع ضمان سريتها ودقتها، حيث يؤوى "ياسن غالب" التأكيد على ضرورة ارتباط الإدارة الإلكترونية بجميع أنماط التكنولوجيا الرقمية من وسائط وشبكات وأدوات، فالتكنولوجيا الرقمية تتطور بسرعة عالية كما تتنوع أنماطها مما يضع خيارات دائما مفتوحة أمام الإدارة مثل ربط بعض أنشطة الاعمال بخدمات الاكشاك التفاعلية والتلفاز التفاعلي وخدمات الهاتف الخليوي،

¹ حجازي عبد الفتاح بيومي، النظام القانوني لحماية الحكومة الإلكترونية، شركة جلال للطباعة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص80.

واستخدام أدوات WAP والاتصال بالإنترنت SMS ونظم تكنولوجيا المعلومات وتقنيات شبكات الإنترنت و الإنترنت والأكسترنترنت¹. أما (غنيم) فأشار على ضرورة إعداد الكوادر البشرية والفنية المتخصصة ذات الارتباط بالبنية المعلوماتية نظم العمل على شبكات الاتصالات الإلكترونية، ويمكن تنفيذ ذلك من خلال تنفيذ مجموعة من البرامج التدريبية والتي تساعد في إعداد الكوادر البشرية الفنية المطلوبة، لتحقيق الكفاءة عند تنفيذ تطبيقات الإدارة الإلكترونية².

إن الحديث عن أمن شبكات الإدارة الإلكترونية، يقودنا إلى الحديث عن مختلف الوسائل التي يمكن أن تؤدي إلى حماية نظم المعلومات من كل الخسائر التي تصيب معلوماتها أو حتى أجهزتها المعلوماتية (الحواسيب والأجهزة المحيطة به)، وكذا حمايتها ضد الدخول غير الرخص بت للأشخاص الممنوعين من ذلك ومن جملة الوسائل التقنية نذكر ما يلي³:

• **البرمجيات المضادة للإعتداءات الإلكترونية:** وهي تلك البرمجيات التي تسمح

بحماية الحاسب والنظم المعلوماتية ضد الاعتداءات الإلكترونية وتختص بمراقبة وتحليل الملفات وتحطيم البرمجيات الخبيثة.

• **الجدران النارية :** وهي عبارة عن أدوات بسيطة تعمل كمنفذ للإنترنت، بكلمات

أخرى كحراس على طرف الشبكة، وعلى الرغم من أن جدار النار لا تعد علاج لجميع أمن المعلومات مع شبكة الإنترنت، إلا أنها ضرورية لأي استراتيجية متبعة، فهي حاجز بين شبكتين، إذ تقوم برمجيات جدران النار بفحص رزم البيانات القادمة والخارجة، اعتمادا على مجموعة القواعد التي يضعها المشرف على الشبكة، للسماح لهذه الرزم بالمرور، أو لحجبها ومنعها من الوصول إلى الشبكة الموثوقة الداخلية.

¹ سعد غالب ياسين، الإدارة الإلكترونية وافاق تطبيقاتها العربية، مرجع سابق الذكر، ص235.

² أحمد محمد غنيم، الإدارة الإلكترونية افاق الحاضر وتطلعات المستقبل، مرجع سابق الذكر، ص345

³ ص ص 178 - 179

- اعتماد مفاتيح التشفير: اعتماد تقنية التشفير يعد عملية لضمان سرية وأمن المعلومات التي تنتقل من أي شبكة الأنترنت، بحيث تظهر تلك المعلومات بصورة مبهمه وغير مفهومة تماما لكل طرف إلى طرف آخر عبر من يحاول التصنت عليها عبر الشبكة السلكية أو اللاسلكية، أو لكل من يحاول سرقتها أو تخريبها.
- الهدف من هذا الإجراء هو إخفاء المعنى الحقيقي للنصوص بحيث لا يمكن لأحد التلاعب بمحتوياتها أو الكشف معناها أو إجراء أي تعديل عليها، وتنقسم هذه المفاتيح إلى قسمين:
 - التشفير المتماثل: والذي هو عبارة عن إستخدام مفتاح سري واحد معروف لدى الطرفين (المرسل والمستقبل للبيانات)، ويجب عدم إطلاع الشخص الآخر عليه. حيث تتضمن كلمة المرور التي سيتم إستخدامها لفك التشفير على حروف كبيرة وصغيرة ورموز وتقوم بعد ذلك برمجيات التشفير بتحويل كلمة المرور إلى عدد ثنائي ويشكل العدد الثنائي الناتج مفتاح تشفير الرسالة وتقوم البرمجيات مرة أخرى بإعادة النص إلى أصله بترجمة المفتاح الثنائي.
 - التشفير الغير متماثل: والذي هو النوع الثاني من التشفير والذي يتم بإستخدام مفتاحين أحدهما عام معروف لدى المستخدمين والآخر خاص ويتم فيه فك تشفير البيانات، إذ يحقق هذا النوع من التشفير أمانا أكثر من التشفير المماثل، إذ إن في التشفير المتناظر يستطيع المخترق الوصول إلى المفتاح عن طريق الدليل العام أو عن طريق شخص آخر، أما التشفير الغير متماثل لا يستطيع فك الشفرة بالحصول على المفتاح العام إذ لابد من الحصول على المفتاح الخاص.
- التوقيع الإلكتروني: يعد التوقيع الإلكتروني من أهم العناصر في البنية التحتية للمفاتيح العمومية، والتي تجعل من تحويل المعاملات أكثر سرية وأمانا فهي بمثابة ختم الهوية التي تلازم الرسالة عبر الأنترنت، فكما هو الحال مع التوقيع اليدوي على الوثائق حيث توضح هوية الموقع، فإن التوقيع الإلكتروني يوضح هوية من

قام بالتوقيع، وبالتالي يسمح التوقيع الإلكتروني لمتلقي الرسالة بالتأكد من شخصية المرسل والتأكد من أن محتويات الرسالة لم تخضع لأي تعديل خلال رحلتها.

ثانيا: المتطلبات المالية والبشرية

يعد مشروع الإدارة الإلكترونية من المشاريع الضخمة التي تحتاج إلى أموال طائلة، لكي نضمن له الاستمرار النجاح وبلوغ الأهداف المنشودة، من تحسين مستوى البنية التحتية، وتوفير الأجهزة والأدوات اللازمة والبرامج الإلكترونية، وتحديثها من وقت لآخر، وتدريب العناصر البشرية باستمرار، كما يتطلب تطبيق الإدارة الإلكترونية إلى توفير الدعم المالي اللازم لشراء الأجهزة وإنشاء المواقع وتصميم وتطوير البرامج الإلكترونية اللازمة لتطبيقات الإدارة الإلكترونية، لصيانة الأجهزة والبرامج الإلكترونية وتحديث الأجهزة والبرمجيات.. الخ¹.

كما يعتبر العنصر البشري من أهم الموارد التي يمكن استثمارها لتحقيق نجاح أي مشروع، حيث له أهمية بالغة في تطبيق الإدارة الإلكترونية فهو المنشئ والمطور لها فهي تبدأ من العنصر البشري وإليه تنتهي، حيث تتمثل البنية التحتية للأعمال الإلكترونية في الملكات العلمية والفنية والمهارات المؤهلة لتقديم الخدمات المرتبطة بالأعمال الإلكترونية سواء تلك المرتبطة بالبنية التحتية الصلبة (تأسيسات، توصيلات، تشبيك تصليحات، تطويرات لاحقة) أو البنية التحتية الناعمة(تقديم خدمات، استشارات، نماذج أعمال جديدة برمجيات تطبيق...)².

إن تطبيق الإدارة الإلكترونية يتطلب تغيرات جذرية في نوعية العناصر البشرية الملائمة لها، هذا يعني ضرورة إعادة النظر في نظم التعليم والتدريب لمواكبة متطلبات التحول الجديد، بما في ذلك الخطط والبرامج والأساليب والمصادر التعليمية والتدريبية على كافة المستويات. إن برامج الإدارة الإلكترونية هي برامج جديدة على الموظف وتحتاج إلى خبرات

¹ محمد الصرفي، الإدارة الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، د س ن، ص 76.

² وهيبة حارش وسمير يوسف خوجة، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية ومعوقاتها في الإدارة الجزائرية، مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية، المجلد 7، العدد، 2، 2021، ص 173

ومهارات غير متوفرة في الأجهزة الإدارية والتحول إلى نظام الإدارة الإلكترونية يغير تركيبة العمل داخل الجهاز الإداري، حيث يظهر ويتزايد دور محترفي استخدام الكمبيوتر والإنترنت، ويتراجع دور الموظف التقليدي، كما تظهر وظائف جديدة ربما لم تكن معروفة قبلاً داخل بعض الأجهزة، وبالتالي فإن مكون التنمية البشرية وكفاءة العنصر البشري تلعب دوراً حاسماً في نجاح البرامج¹.

وتتطلب الإدارة الإلكترونية جملة من المتطلبات البشرية تتمثل فيما يلي²:

- تحديد الاحتياجات الحالية والمستقبلية من الأفراد المؤهلين في نظم المعلومات والبرمجيات والعمل على الإنترنت وذلك حتى تتلاءم وبيئة العمل الإلكترونية.
- استقطاب أفضل الأفراد المؤهلين في مجالات نظم المعلومات والبرمجيات خصوصاً عند إفتح أقسام خاصة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات لمتابعة التجهيزات الفنية لتطبيق الإدارة الإلكترونية ومتابعتها وتطويرها وصيانتها، لذلك لابد من استقطاب موظفين ذوي كفاءة عالية.
- التدريب وبناء القدرات، وهو يشمل تدريب كافة الموظفين على طرق استعمال أجهزة الكمبيوتر وإدارة الشبكات وقواعد المعلومات والبيانات وكافة المعلومات اللازمة للعمل على إدارة وتوجيه الإدارة الإلكترونية بشكل سليم، وذلك من خلال الاعتماد على معاهد ومراكز تدريبية متخصصة.

المطلب الثالث: المتطلبات القانونية والتشريعية

تحتاج الدول والمؤسسات المعاصرة التي ترغب في نجاح وتحقيق فعاليات تطبيق أعمال ومعاملات الإدارة الإلكترونية لديها إلى إعادة النظر في مناخها التشريعي والتحول نحو العمل بتشريعات جديدة تتلاءم مع طبيعة هذه الأعمال والمعاملات الإلكترونية وخصائصها

¹ المرجع نفسه، ص 173

² بشير عباس العلاق، الإدارة الرقمية المجالات والتطبيقات، ط1 مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستشارية، أبو ظبي، 2005، ص 217

وسماتها الأساسية وفي هذا الصدد فإن هذا الأمر يتطلب ضرورة إصدار التشريعات الضرورية أو تعديل التشريعات الحالية وتحديثها.

وحتى تضمن الجهات القائمة على وضع التشريعات والأنظمة والقوانين الخاصة بالإدارة الإلكترونية فعالية هذه التشريعات والأنظمة ودقتها في ضبط الأداء النظامي القانوني للتعاملات الإلكترونية، فإنه يجب عليها مراعاة الآتي¹:

- شمولية الأنظمة لجميع أنشطة عمل المؤسسة ومجالاتها، حتى لا تحتاج إلى وضع قوانين لكل نشاط، مما قد لا يفتح باباً للتعارض أو تضارب القوانين فيما بعد.
- استقرار هذه الأنظمة والقوانين ووضوحها، مما يعين على سهولة العمل بمقتضاها.
- على الجهة المشروعة ألا تتعجل، أمرها وأن تمحص النظر كثيراً في تلك التشريعات قبل إشهارها واعتمادها للعمل، للتأكد من عدم وجود خلل أو ثغرات بها والتأكد من ملاءمتها ومراعاتها لظروف الأنشطة الإلكترونية.
- أن تتحلى تلك التشريعات بالمرونة التي هي أصل الإدارة الإلكترونية وأهم ركائزها، مما يكون معينا على التحديث والتطوير دون تعقيد، فهذا مبدأ أصيل في الإدارة الإلكترونية.
- مشاركة المختصين في الشأن الفني في وضع هذه التشريعات إلى جانب هذه القوانين، فالمشروع في حاجة إلى المتخصص للاهتمام به في واقع التقنية الذي يزخر بكثير من التفاصيل لا التي قد لا ينتبه المشرع غير المتخصص إليها ولا تفوت التقنية.
- أن تكون تلك التشريعات والقوانين سهلة الفهم، ممكنة التطبيق سواء لمنفذها، أو للجهة المستهدفة في العمل وفق ضوابطها.

هذه القوانين والتشريعات المنظمة للعمل الإلكتروني يجب أن تسير مشروع الإدارة الإلكترونية منذ بداية فكرته وحتى تطبيقه، لذلك لا بد من تناسق وانسجام القوانين

¹ حسن محمد الحسن، مرجع سابق الذكر، ص 156

التشريعات المرتبطة بنظم المعلومات مع نظام الإدارة الإلكترونية، مثال ذلك تشريعات خاصة بحجية التوقيع الإلكتروني على الوثائق لإثبات شخصية الموقع، وحمايتها من التغيير في محتواها وتشريعات تنظم حماية المعلومات الخاصة وغيرها من التشريعات الجنائية الرادعة لجرائم السرقة المعلوماتية ولجرائم التخريب. ولكن هذه الخطوة لابد أن تمر بعدة مراحل¹:

- **المرحلة الأولى:** ويتم فيها إقرار الإطار القانوني والتنظيمي للهيئة أو الهيئات الرسمية التي ستتولى التحضير لتطبيقات الإدارة الإلكترونية.
- **المرحلة الثانية:** ويتم فيها تحضير مجموعة من القوانين والمراسيم التي من المفترض أن تسبق البدء بتطبيقات الإدارة الإلكترونية.
- **المرحلة الثالثة:** من خلال استكمال الأطر القانونية والتنظيمية التي تناسب التطبيقات وكذلك القضايا التي لها علاقة بالإدارة الإلكترونية بشكل غير مباشر. منه نستنتج من ذلك أن تطبيق الإدارة لأسلوب الإدارة الإلكترونية يستدعي منها تحولا وتطورا جذريا في فلسفة نظام الإدارة وأدواتها، ففعالية هذا الأسلوب المستحدث في الإدارة مرهون بتوفير مجموعة من المتطلبات التي من شأنها أن تطور من فكر وعمل الإدارة وتقديم الخدمة للمستفيدين أو المستخدمين بدقة وسرعة متناهية، فهي تهدف إلى تبسيط الإجراءات الإدارية وتيسير عمل الإدارة وتسهيل أدائها للخدمات من خلال إيصال الخدمات بشكل سريع، وهذا من خلال الاعتماد على تبادل المعلومات بسهولة وبأقل التكاليف عبر شبكة الأنترنت ومواقع الويب، والبوابات الإلكترونية مع ضمان أمن المعلومات المتبادل في أي وقت ومن أي مكان فهي تستخدم نظم تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصالات التقنية بغرض تقديم أفضل الخدمات وبالتالي فاعتماد الإدارة الإلكترونية يستدعي توفير بيئة إلكترونية تقنية مفترضة قوامها أجهزة الحاسوب وشبكات الاتصال وبرمجيات وتطبيقات

¹الوفاي رابح، محاولة إرساء الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية دراسة حالة دائرة سيدي عيسى، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أكلي محند أولحاج البويرة-، الجزائر، 2015. ص 76

لوظائف التقليدية مرتكزة في ذلك على قوى بشرية ذات خبرة تقنية، بدعم مالي للرفع المستوى مرحلة الإدارة الإلكترونية الفعلية مكفولة بقوانين تشريعية تضمن حمايتها ومشروعيتها.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تطرقنا له خلال الفصل الأول يتضح لنا ان التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية هو نتاج التفاعل المفروض على الواقع مع شبكة الانترنت، واستخدام الحاسوب وكافة التقنيات الحديثة وذلك في التعاملات الإلكترونية داخل الإدارة. وتعد موجة التغيير في مجال إيصال المعلومات بجميع الحكومات للتحول نحو الإدارة الإلكترونية، لذلك نجد عدة تطورات دفعة واحدة باتجاه اعتماد الإدارة الإلكترونية. لتحقيق الإدارة الإلكترونية لابد من توفير عدة عناصر ومتطلبات من أجل تحقيق التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية، وذلك أن التحول إلى الإدارة الإلكترونية بات أكثر من ضرورة، ذلك أن هذا الأسلوب يرتقي بالخدمات التي يقدمها وذلك وفقا للأهمية الكبرى لمشروع الإدارة الإلكترونية.

يتطلب أمر إدخال الإدارة الإلكترونية والحفاظ على ديمومتها واستمراريتها تفهم المنظمة والعاملين فيها لعملية انتقال المهام والعمليات في تسيير الأمور وفق منهج الإدارة التقليدية إلى منهج تسيير الأعمال وفق الإدارة الإلكترونية.



الانتقال من الإدارة التقليدية
إلى الإدارة الإلكترونية في
قطاع العدالة بين المقومات
والمقوضات.

تمهيد:

إن توجه قطاع العدالة للتحويل نحو الإدارة باعتمادها على الأنظمة المعلوماتية لتحسين عمل القضاء وذلك من أجل تحقيق الاهداف المرجوة، منها ما أهداف استراتيجية وتخطيطية ومنها ما أملتھا الظروف القاهرة الصحية والسياسية كمحنة كورونا التي اثرت بشكل أو باخر على كل القطاعات ومنها قطاع العدالة.

وتعتمد الإدارة الإلكترونية في قطاع العدالة على الأنظمة الآلية الحديثة المساعدة على اتخاذ القرار ورسم السياسات للاستراتيجيات المقبلة، فالإشكال هنا في الفصل الثاني كما يلي:

- هل الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية حتمية أملتھا الضرورة أم هو خيار استراتيجية؟

وتتضمن مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما هي أليات هذا الانتقال؟

- ما هي الأهداف والنتائج المحققة؟

- ما هي الطموحات والمعوقات التي أثرت في هذا التحول؟

كل هذا سوف نتناوله في دراستنا من خلال (المبحث الأول) أسباب الانتقال بين الحتمية والخيار ثم (المبحث الثاني) من خلال الأليات المختلفة التشريعية والتنظيمية التقنية والامنية لهذا الانتقال أما (المبحث الثالث) من خلال النتائج والأهداف المحققة للتحويل من خلال النتائج الأفاق والمعوقات.

المبحث الأول: أسباب الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية في قطاع العدالة حتمية أو خيار استراتيجية

اعتُبر إصلاح قطاع العدالة محورا أساسيا ضمن برنامج السيد رئيس الجمهورية آنذاك، وقد تم البدء في تجسيده إثر تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة سنة 1999، التي أنيطت بها مهمة أساسية تتمثل في إعداد وتشخيص دقيق وفعال للوضعية السائدة آنذاك واقتراح تدابير من شأنها تحقيق تطلعات القطاع بما في ذلك إرساء دولة القانون.

وعلى هذا الأساس، أدرجت اللجنة المذكورة مجموعة من الإصلاحات، من بينها عصرنة قطاع العدالة، عن طريق إدماج التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في المجال القضائي، للوصول إلى عدالة في متناول المواطن بأكثر نجاعة وأقل جهد ووقت ممكنين. سوف نتطرق من خلال هذا المبحث إلى الانتقال إلى الإدارة الإلكترونية في قطاع العدالة كخيار استراتيجي من خلال (المطلب الأول) ثم الانتقال إلى الإدارة الإلكترونية كحتمية من خلال (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الأسباب الاستراتيجية للانتقال إلى الإدارة الإلكترونية في قطاع العدالة.
في إطار توجه الجزائر نحو عصر المعلومات ومواكبة التطورات الحاصلة لترقية وظائف المؤسسات الحكومية ومنظمات الخدمة العمومية، تبنت إحداث سلسلة من التغييرات على وظائفها التقليدية في ظل التحول نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال ضمن أنشطتها الخدماتية بغية التحول الفعلي للتحول نحو مفهوم الحكومة الرقمية، سنحاول التطرق من خلال هذا المطلب إلى الأسباب الفعلية والاستراتيجية للتحول نحو الإدارة الإلكترونية في قطاع العدالة.

الفرع الأول: عصرنة* قطاع العدالة في الجزائر

تهدف الحكومة حاليا إلى تحسين أداء الإدارة العمومية وجعلها تتميز بالفعالية والشفافية لذلك قامت بتجسيد عدة مشاريع هامة في مجال عصرنة الإدارة العمومية باستعمال وسائل التكنولوجيا الحديثة والهدف هو تمكين المواطن من الاستفادة من خدمة عمومية ذات جودة عالمية.

ولا يفوتنا أن ننوه إلى أن عملية العصرنة الإدارية توافر مجموعة من العوامل المتداخلة والمتكاملة حيث يؤدي غياب أحدها بالضرورة الى فشل عملية العصرنة أو تأخرها وعليه فهي تتطلب معدات ومختلف الوسائل التكنولوجية والإعلام الحديثة بالإضافة الى الموارد البشرية المؤهلة طبعا لتركيب وتشغيل وصيانة هذه المعدات المختلفة، وعليه فإن عملية العصرنة الادارية ليست بالعملية السهلة والبسيطة فهي عملية معقدة ومركبة، لذلك يفترض تكثيف الجهود وتنمية الكفاءات في هذا المجال.

تشير عصرنة قطاع العدالة الى تلك المجهودات المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية من أجل تحويل العمل الإداري التقليدي الورقي الى عمل الكتروني، حيث تعرف عملية لعصرنة على مستوى قطاع العدالة على أنها تيسير سبل أداء الإدارات الحكومية لخدماتها العامة

* تعد العصرنة " la modernisation " مسعى متكامل ومتواصل يمتد ليشمل التنمية الاقتصادية، الإدارية والسياسية للعديد من الدول يرتكز في ذلك على مرجعيات الاستراتيجية والوسائل المتبناة عبر السنين غايته التحكم في توجيه التطور الاقتصادي وإعادة الاعتبار للمؤسسات وتعزيز التنمية الإدارية وصولاً إلى تحديد المسؤولية السياسية والقانونية للسلطات العمومية، والوقوف على قدرتها في التسيير بفعالية¹، ومنه نستنتج أن تعريف عصرنة الإدارة العمومية هي مواكبة التطور التكنولوجي والتعامل مع معطياته والتكيف مع شروطه، للحصول على إدارة ناجحة ونزيهة وشفافة تيسر على خطوات استراتيجية لتقديم الأحسن للمواطن في وقت وجيز.

وانجاز المعاملات الادارية والتواصل مع المواطنين بمزيد من الديمقراطية، بواسطة استثمارات التطورات العلمية المذهلة في مجال تكنولوجيايات الاتصال والمعلومات¹. كما تعبر من الناحية التقنية على عملية ربط جميع المؤسسات بشبكة داخلية من الألياف الضوئية التي تضمن النقل السلس والمؤمن للمعطيات بين المؤسسات العدلية كما تضمن نقل المحادثات بالصورة والصوت وهو ما تم العمل به فعلا، حيث مكنت المنظومة المعلوماتية من رقمنة كل الملفات سواء ما تعلق بملفات القضايا المطروحة أمام المحاكم أو ملفات القضاة والموظفين التابعين لسلك العدالة أو ملفات نزلاء المؤسسات العقابية أو ملفات المؤسسات القطاعية، بالإضافة الى مستخرجات القضاء كشهادات الجنسية والأحكام القضائية وغيرها من الوثائق التي يتاح اليوم للمواطنين استخراجها عبر الانترنت².

الفرع الثاني: الأسباب الاستراتيجية للتحويل إلى الإدارة الإلكترونية في قطاع العدالة.

إن عملية التحويل نحو تبني استراتيجية الإدارة الالكترونية داخل الهيئات الإدارية مهما كان نوع الخدمات التي تقدمها سواء كانت خدماتية ربحية أم خدماتية عمومية مجانية تهدف جميعا من خلال هذا التوجه الجديد إلى تحسين نوعية خدماتها وزيادة فعاليتها مما يحقق ثقة المواطن في الخدمات التي تقدمها وبالتالي تقريبه منها، وإذا كانت هذه العملية من نتائج تطور بعض الدول التي قطعت أشواطاً كبيرة في إدخال التكنولوجيا والمعلوماتية في إدارة مرافقها وخدماتها، فقد أصبحت محل أنظار الدول التي تتطلع إلى تجربة هذه الاستراتيجية الالكترونية الجديدة، فأصبحت تشكل حتمية بالنسبة إليها، ففكرة توظيف المعلومات أصبحت من أهم محددات النجاح في لأي إدارة مع الأخذ بعين الاعتبار عامل مهم في تبني هذه الاستراتيجية الجديدة وهو الإرادة السياسية للنظام السياسي السائد وتوجهاته في عصره بعض القطاعات أو جميعها بالنظر إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

¹ ياسر محمد عبد العالي، الإدارة الإلكترونية وتحديات المجتمع الرقمي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2016، ص72.

² العيداني محمد، زروق يوسف، رقمنة مرفق العدالة في الجزائر على ضوء القانون 03/15 المتعلق بعصرنة العدالة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، مجلد7، عدد1، 2020، ص505.

والثقافية، ويمكن ذكر أهم الأسباب التي دعت إلى تبني عملية التحول الإلكتروني في قطاع العدالة فيما يلي¹:

أولاً: أسباب تتعلق برفع كفاءة العمل الإداري لتحقيق ثقة المواطن بالإدارة.

- تسارع التقدم التكنولوجي والثورة المعرفية المرتبطة به.
- توجهات العولمة نحو تقوية الروابط الإنسانية.
- تزايد الضغط والمطالب الشعبية على الإدارات وكذا الحكومات ما سرع في تبني هذه العملية الحتمية.
- وجوب الوصول إلى الكفاءة والجودة في تقديم الخدمات العامة، بتقديم خدمات جديدة ومتطورة
- زيادة مساهمة المواطنين من خلال إعطائهم الشعور بالمشاركة في اتخاذ القرار.
- تدعيم ثقة المواطن بالإدارة بتعزيز مبدأ الشفافية من خلال القضاء أو التقليل من الفساد

- الإداري والمالي والرشوة التي تنخر بالاقتصاد الوطني.

ثانياً: أسباب تتعلق بزيادة القدرة التنافسية للإدارة أو المؤسسة وتتمثل فيما يلي:

- تعقيد الإجراءات وأثرها السلبي على زيادة تكلفة الأعمال المقدم.
- ضرورة توحيد البيانات على مستوى الإدارة وأقسامها.
- صعوبة الوقوف على قياس معدلات قياس الأداء.
- التوجه نحو توظيف استخدام التطور التكنولوجي والاعتماد على المعلومات في اتخاذ القرارات.

¹ بن مرسي رفيق، الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير والمعوقات، دراسة حالة الجزائر، 2001/2011، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة تيزي وزو، 2011، ص 127-228.

- ضرورة توفير البيانات المتداولة للعاملين في المؤسسة.
- حتمية تحقيق الاتصال المستمر بين العاملين على اتساع نطاق العمل

الفرع الثاني: استراتيجية الجزائر الإلكترونية:

يهدف مشروع -الجزائر الإلكترونية 2013 -إلى النهوض بالاقتصاد الوطني، وتحسين مكانة المواطن من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتطوير ودعم المؤسسات الإدارية الاقتصادية، وتحسين مستوى معيشة المواطنين عن طريق استعمالهم لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، إضافة إلى تسهيل عملية التسيير عبر توفير المعلومات والسرعة في العمل، وتوفير خدمات نوعية، للمؤسسات والمواطنين، وعليه فإن تجسيد المشروع يكتسي أهمية كبيرة¹.

ومن أهداف هذه الاستراتيجية أيضا إنشاء منشآت الاتصالات ذات التدفق السريع و فائقة السرعة المؤمنة و ذات نوعية عالية، و التحسيس بأهمية التكنولوجيا و دورها في تحسين معيشة المواطن في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، ووضع برنامج يمنح الأولوية للتكوين العالي و المهني في مجال تكنولوجيايات الإعلام والاتصال وتحديد مؤشرات المتابعة والتقييم وتحديد مصادر وأجهزة التمويل².

وبالرجوع إلى وثيقة المشروع نجد أنها تهدف إلى التنسيق بين مختلف الوزارات والهيئات الرسمية، وكذا تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين في مختلف المجالات والمساهمة في تجسيد مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة على أرض الواقع، وتحقيق السياسة الوطنية الحوارية بتقريب الإدارة من المواطن، كما تحارب البيروقراطية التي تمثل كبحا لتنمية البالد

1 زايد مراد، الاتجاهات الحديثة في إدارة المنظمات، مدخل تسيير المؤسسات، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص358

2 اعراب فوزية وسلامي افراح، مرجع سابق الذكر، ص 51.

وحماية المجتمع من آفة الجريمة المنظمة والعابرة للحدود وظاهرة الإرهاب التي تستعمل غالبا في تزوير وتنفيذ وثائق الهوية والسفر كوسيلة لنشرها.¹

اولا: اسباب تبني مشروع الجزائر الإلكترونية:

تتعدد أسباب تبني مشروع الجزائر الإلكترونية على المستوى الوطني و يمكن تصنيفها إلى مايلي:

- أسباب سياسية تتعلق ب:²
- ظهور العولمة
- حتمية توجه الإرادة السياسية للحكومة الجزائرية للانفتاح نحو الخارج مع بداية سنوات التسعينات بعد صدور دستور 1989 وتصديق الجزائر على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.
- تنافس رجال السياسة نتيجة تطبيق التعددية السياسية وسعى كل منهم لكسب رضى المواطنين بتقديم أفضل الخدمات.
- دعم البنك الدولي لمشاريع الحكومة الإلكترونية في الدول النامية و منها الجزائر.
- أسباب إدارية تتعلق ب:
- تفشي سلبيات البيروقراطية الإدارية و منه تقاوم الاوضاع الاجتماعية و استياء جمهور المواطنين من سوء الخدمات الإدارية المقدمة على جميع المستويات و في جميع المجالات تقريبا.

¹ خطاف ابتسام و غياظ شريف، توجه الجزائر نحو تطبيق الحكومة الإلكترونية عبر مشروع الجزائر الإلكترونية -الواقع والتحديات-مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، المجلد 11، العدد 2، 2008، ص347.

² غفصي توفيق، إقامة الحكومة الإلكترونية في الجزائر بين الواقع والمأمول بالاستعانة بنموذج الامم المتحدة في قياس تطور ومتطلبات الحكومة الإلكترونية، مجلة دفا تر اقتصادية، المجلد 10، العدد 1، سنة 2019، ص344.

- تفشي الفساد الإداري والمالي بكل أشكاله (الرشوة والمحسوبية، استغلال النفوذ، الوساطة...)
- أسباب اقتصادية تتلخص فيما يلي:
- تبني الجزائر لنظام الاقتصاد الحر وبداية الانفتاح نحو التجارة الخارجية.
- التبعية الاقتصادية للعالم الخارجي والنظام الدولي والمتمثل بالخصوص في المؤسسات المالية والدولية وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، (سياسة القروض المشروطة).
- توجه الجزائر نحو تبني سياسة الخصخصة وما تتطلبه من تواصل مع مختلف الفواعل الاقتصادية (مؤسسات وقطاعات)، الداخلية والخارجية.
- أسباب اجتماعية تتعلق ب:
- تزايد الضغط الشعبي على الحكومة وتطلعاته للحصول على خدمات أفضل ومطالبه المتكررة التي أخذت أشكال متعددة (احتجاجات، إضرابات ...) برفع مستوى الخدمات المقدمة.
- أسباب تكنولوجية تتعلق ب:
- ظهور شبكة الأنترنت وتطور أجهزة الحاسوب والبرامج الرقمية.
- انخفاض أسعار الوسائل التكنولوجية نسبيا.
- تطوير عملية التشفير أو الترميز ومنه زيادة الامن الإلكتروني والثقة بشبكة الانترنت.
- ابتكار تقنية التوقيع الإلكتروني.¹

¹ غفصي توفيق، مرجع سابق الذكر، ص 345.

ثانيا: محاور مشروع الجرائر الإلكترونية:

تتمحور خطة عمل مشروع الجرائر الإلكترونية ثلاثة عشر 13 محور رئيسي، حيث تم إعداد قائمة جرد للوضع بالنسبة لكل محور مع تحديد الأهداف الرئيسة والأهداف الخاصة المزمع تحقيقها على مدى السنوات الخمسة من 2008 إلى 2013 فما يلي:¹

1. تسريع وتيرة استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الإدارة العمومية: حيث

يحدث إدخالها في الإدارة قفزة نوعية مما يجعلها تعيد النظر في كيفية سيرها وتكييف الخدمة المقدمة للمواطنين في شكل أنسب، إذ تسمح تكنولوجيا الإعلام بإنشاء فضاء اتصال مستقل عن المتوقع المادي، وتتيح توفير المعلومات في كل وقت ومكان، إذ ترمي الجرائر في تحولها للحكومة الإلكترونية إلى إعطاء الأولوية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال وفي مقدمتها شبكة الانترنت.²

2. تسريع وتيرة استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المؤسسات: أي إدخالها

في القطاع الاقتصادي عن طريق دعم ولوج مؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكنولوجيا الإعلام والإيصال ودعم امتلاك تكنولوجيا الإعلام والاتصال من قبل الشركات، وتترتب عن ذلك أهداف:

- دعم تكنولوجيا الإعلام والاتصال من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تطوير التطبيقات من أجل تحسين أجل تحسين أداء الشركات.

- تطوير عرض خدمات إلكترونية من طرف الشركات.

¹فكير سامية وشيخي خديجة، تحديات وآفاق ترشيد خدمة الصحة العمومية في ظل الحكومة الإلكترونية في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول جودة الخدمة العمومية في ظل الحكومة الإلكترونية، حالة البلدان العربية يومي 29 و30 أكتوبر 2014، جامعة بومرداس، ص ص 8-9.

²أعراب فوزية وسلامي أفرح، انعكاس الإدارة الإلكترونية على أداء الإدارة المحلية في الجزائر، مذكرة مكملة لمقتضيات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص إدارة محلية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020/2019، ص48.

3. إطلاق أليات وتدابير تشريعية تمكن المواطن من استعمال تجهيزات وشبكات وتكنولوجيا الاتصال والإعلام:

وذلك بتوفير حواسيب شخصية وخطوط انترنت ذات تدفق عالي، إضافة إلى تكوين في هذا المجال وتشكل عملية تعميم الوصول إلى الانترنت هدف رئيسيا يتفرع بدوره إلى ثلاث أهداف خاصة تتمثل في:¹

-إعادة بعث مشروع "أسرتك"²

-الزيادة بشكل معتبر في عدد الفضاءات العمومية والجماعية والحظائر المعلوماتية.

-توسيع الخدمة العامة لتشمل النفاذ إلى الأنترنت

4. دفع تطوير الاقتصاد الرقمي: والذي يهدف إلى وضع مجموعة من الاهداف تخص الجوانب التالية:³

-مواصلة الحوار الوطني بين الحكومة والشركات.

-تهيئة الظروف المناسبة لتطوير صناعة تكنولوجيا الإعلام والاتصال تطويرا مكثفا.

-وضع كل الظروف الملائمة لتثمين الكفاءات العلمية التقنية في مجال إنتاج

البرمجيات وتوفير الخدمات.

-توجيه النشاط الاقتصادي في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال نحو التصدير.

¹ خالد فاشي وآخرون، استراتيجية الجزائر الالكترونية 2013، فجوة النظرية والتطبيق، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 04، ص 97.

² مشروع أسرتك يهدف إلى توفير حواسيب شخصية وخطوط ذات تدفق سريع مع توفير التكوين ومضامين متميزة لفائدة كل فئات المجتمع.

³ أعراب فوزية، سلامي أفراح، مرجع سابق الذكر ، ص 49.

5. تعزيز البنية التحتية للاتصالات ذات التدفق السريع: إن الهدف الرئيسي لهذا المحور يتمثل في إنجاز بنية تحتية للاتصالات ذات التدفق السريع و فائق السرعة ، تكون مؤمنة و ذات خدمات عالية الجودة عن طريق:¹
- تأهيل البنية التحتية الوطنية للاتصالات.
 - تأمين الشبكات.
 - التسيير الفعال لاسم النطاق DZ.
6. تطوير الكفاءات البشرية: بإعادة صياغة برامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم العالي والتدريب المهني، وتعليم تكنولوجيا الإعلام والاتصال لكل الفئات ويتجه المشروع الإلكتروني الجزائري لتحقيق تطوير في مجل الكفاءات البشرية نحو هدفين أساسيين هما: ²
- إعادة النظر في برامج التعليم العالي والتكوين المهني في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
 - تلقين تكنولوجيا الإعلام والاتصال لجميع الفئات الاجتماعية و في هذا الصدد اقترح بريد الجزائر عملية التكوين عن بعد المسماة "ترابونبوست"، والتي أشرف عليها الاتحاد البريدي العالمي وهدفها تحسين معلومات و معارف أعوان البريد حسب ما ورد في تعليمة الاتحاد ويشمل التكوين عدة تخصصات منها الإصلاح و الضبط الإداري، الموارد البشرية، التكنولوجيات البريدية.³
7. تعزيز البحث والتطوير والابتكار: إي تطوير الخدمات والمنتجات ذات القيمة المضافة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق تعزيز نشاط البحث

¹خاد فاشي و آخرون، مرجع سابق الذكر ، ص83.

²فكير سامية، شيخي خديجة، مرجع سابق الذكر ، ص08.

³ خالد فاشي وآخرون ، مرجع سابق الذكر ، ص97.

والتحسيس بدور التكنولوجيا والإعلام والاتصال في تحسين معيشة المواطن التنمية الاجتماعية والاقتصادية للجزائر.¹

8. ضبط مستوى الإطار القانوني الوطني: إن التشريعات القائمة لا تغطي كل المسائل القانونية المترتبة عن استخدام و تطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتشديد مجتمع المعلومات وعليه لابد من ضبط مستوى الإطار القانوني تماشياً مع المهارات الدولية والمتطلبات المجتمع وعليه فالهدف الأساسي من هذا المحور هو تهيئة المناخ من الثقة يشجع على إقامة الإدارة الإلكترونية، لذا يتطلب تحديد الإطار التشريعي والتنظيمي المناسب.

9. الإعلام والاتصال: يهدف إلى التحسيس بدور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين معيشة المواطن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للجزائر وذلك عن طريق:²
-إعداد وتنفيذ مخطط اتصال حول مجتمع المعلومات.
-إقامة نسيج جمعي كامتداد للمجهود الحكومي.

10. تثمين التعاون الدولي: وذلك بهدف تراكم المعارف الذي يضمن استمرارية المشاريع وانتشارها وكذا المشاركة الفعالة في الحوار و المبادرات الدولية وإقامة شراكة استراتيجية بهدف امتلاك التكنولوجيات و المهارات.

11. التقييم و المتابعة الإلكترونية: بتحديد نظام مؤشرات للمتابعة و التقييم يسمح بقياس مدى تأثير تكنولوجيات المعلومات و الاتصال على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من جهة و إجراء تقييم دوري لتنفيذ المخطط الاستراتيجي من جهة أخرى ، وذلك اعتماداً على الإطار التصوري لنظام مؤشرات نوعية و إعداد مؤشرا ملائمة³

¹سامية عزيز و أم الخير قوراح، الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين الواقع و التحديات، المجلة العربية للتربية النوعية، العدد 10، أكتوبر 2019، ص10.

²خالد فاشي و آخرون، مرجع سابق الذكر ، ص98.

³ أعراب فوزية وسلامي أفراح، مرجع سابق الذكر ، ص50.

12. **إجراءات تنظيمية :** بوضع منظومة مؤسساتية متماسكة تهدف على دعم التماسك و التنسيق على المستوى الوطني والوزاري حيث تم تشكيل لجنة وزارية تسمى **Ecommission** برئاسة رئيس الحكومة و تضم الوزراء المعنيين بهذا المجال ، و أيضا تم تشكيل لجنة تقنية لتوفير الدعم التقني لهذه اللجنة الإلكترونية.

13. **الموارد المالية و التخطيط:** فلا بد من استغلال جميع مصادر التمويل المتاحة استغلالا جيدا كما يجب أن تقترن الإجراءات التنظيمية أو المالية بتقييم مالي دقيق إلى أبعد حد ممكن ، وكذا ضرورة ترتيب هذه الإجراءات و تحديد برنامج ميزانية استراتيجية "الجزائر الإلكترونية 2013" وعرضه سنويا إلى غاية استكماله.¹

قانون عصرنة قطاع العدالة 15/22

لم يظهر أي قانون قبل هذا يمثل الإطار العام في مجال عصرنة العدالة حتى صدور قانون رقم 03/15 المؤرخ في 01 فبراير 2015 المتعلق بعصرنة العدالة ويعتبر هذا القانون الإطار العام والمرجع التشريعي الأساسي لعصرنة العدالة في الجزائر إذ تضمن 19 مادة مقسمة على خمسة فصول.²

أهدافه:

من الأهداف الرئيسية المقررة لهذا القانون في مجال عصرنة العدالة ما جاء في

المادة الأولى من الفصل الأول المعنون بأحكام عامة وهي:

- وضع منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل.
- إرسال الوثائق والمحركات القضائية بطريقة الكترونية.
- استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية.

¹ سامية عزيز وأم الخير قوراح، مرجع سابق الذكر ، ص51.

² القانون رقم 03/15 المؤرخ في 01 فبراير 2015، المتعلق بعصرنة العدالة، الجريدة الرسمية، العدد 06 الصادرة بتاريخ 10 فبراير 2015.

• وتظهر هذه الأهداف من خلال الفصول الأربعة المتبقية من هذا القانون والتي سمحت

• بسماع الشهود وإجراء المحاكمات عبر المحادثة المرئية عن بعد وكذا إمكانية تبليغ الوثائق والمحركات القضائية بالطرق المرئية... والأحكام المختلفة¹.

وصاحب صدور القانون السابق الذكر أعلاه صدور القانون 15/04 ، 01 فبراير 2015، و الذي يحدد القواعد العامة و المتعلقة بالتوقيع و التصديق الإلكتروني و الذي وضع الغموض الذي يكشف كيفية صدور المحركات و الوثائق الإلكترونية الصادرة عن الأجهزة التابعة لقطاع العدالة و كيفية معرفة مصدرها و جميع الأحكام الخاصة بالتصديق.²

المطلب الثاني: الأسباب الحتمية للانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية في قطاع العدالة :

يعتبر إضفاء الطابع الرقمي على قطاع العدالة مسعى العديد من الدول التي أصبحت تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مستوى جميع القطاعات الحكومية، إذ لم يعد يقتصر ذلك على المعاملات الاقتصادية والتجارية فقط. هذا ما دفع المشرع إلى مواكبة تلك الدول من خلال إصلاح هذا القطاع بغية الدفع بعجلة التنمية، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال توفير الأساس القانوني اللازم، وجسد المشرع ذلك سنة 2015 عندما أصدر الأمر رقم 15/03 المتعلق بعصرنة قطاع العدالة، والذي تلتته قوانين أخرى توطر نفس المنحى وتضفي الطابع الرقمي على السياسة العقابية.¹

كما ساهمت الظروف الوبائية التي عانى منها العالم بأكمله، والجزائر على وجه الخصوص من حتمية تفعيل رقمنة قطاع العدالة، نظرا لما يتسم به هذا القطاع من حيوية، وأقبال من

¹ المواد من 02-18 من نفس القانون.

² القانون رقم 04/09، المؤرخ في 05 غشت 2009 يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها، الجريدة الرسمية، العدد 47 الصادرة بتاريخ 16 غشت 2009.

طرف المرتفقين والمتدخلين في جهاز القضاء. واستفادت المؤسسات القضائية من وسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال من خلال تسخير الثورة الرقمية لخدمة العدالة والقانون.

الفرع الاول: مظاهر عصنة مرفق العدالة ما بعد جائحة كورونا - كوفيد 19-

بعد عرضنا لأهم الخدمات الرقمية التي تم تأسيسها قفي قطاع العدالة منذ ما قبل أزمة الجائحة العالمية الصحية المتمثلة في وباء كوفيد- 21 والتي لها دور طبعاً في عملية مواكبة القطاع لمستجدات العملية الإدارية التي تتطلب التعامل مع قيود الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي المطبق على عموم التراب الوطني مع بدء الوباء، سنتطرق في الجزء الثاني من بحثنا هذا على أهم مستجدات الرقمنة في القطاع والتي جاءت كوسيلة لمواجهة تداعيات الجائحة على العدالة.

- تفعيل النيابة العامة الإلكترونية:

رغبة في تقريب الإدارة من المواطن وضمان استمرارية الخدمة العامة في كل الظروف أطلقت هذه الخدمة أثناء أزمة كوفيد 19* وما صاحبها من قرارات تمنع التنقل والحجر التي تمكن كل شخص طبيعي أو معنوي من تقديم شكوى أو عارضة أمام النيابة العامة إلكترونياً دون الحضور الجسدي، باتباع جملة من خطوات تبدأ بالولوج إلى أرضية النيابة الإلكترونية المتاحة عبر البوابة الالكترونية لوزارة العدل، وبعدها يتم النقر على خانة تسجيل شكوى أو عارضة لتفتح نافذة مخصصة لملء استمارة تسجيل شكوى أو عارضة عن بعد ويتم ذلك بإدخال البيانات المطلوبة وبعدها يتم ضغط على الزر التالي ثم - OK- ليتم بعدها تأكيد

* الفيروس التاجي (COVID 19)، اسم إنجليزي للمرض مشتق كالتالي CO :هما أول حرفين من كلمة كورونا (corona) ، و VI هما أول حرفين من كلمة فيروس (virus) ، وأما الحرف الأخير D هو أول حرف من كلمة مرض بالإنجليزية (disease)، والتي تعني المرض وبذلك فإن مصطلح COVID يعني "مرض كورونا الفيروسي"، في حين يرمز العدد 19 إلى سنة ظهوره وهي 2019 م. أين تم الإعلان أول مرة عن ظهور هذا الفيروس في مدينة ووهان بالصين لينتشر بعدها في ظرف قصير في عدد كبير من دول العالم، لتعلن على إثر ذلك منظمة الصحة العالمية بتاريخ 2020/01/30 لتفصيل أكثر ا رجع موقع منظمة اليونيسيف، مرض الفيروس التاجي فيروس كورونا (كوفيد-19) <https://www.unicef.org/ar>

ارسال الرمز عبر الهاتف أو الايميل وفور تلقيك الرمز التأكيد يمكنك إدراج البيانات المتعلقة بالشكوى وبعد إتمام هذه العملية يمكنك الحصول على وصل التسجيل والاطلاع على مآل الشكوى أو العريضة، الذي يمكنه الدخول إلى الموقع وتتبع مآل قضيته أو المتابعة عبر رسائل نصية قصيرة SMS أو عبر البريد الإلكتروني.

- تحديث نظام المحادثة المرئية عن بعد:

أقر الامر رقم 04/20 المؤرخ في 30 أوت 2020 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم استعمال هذه الخدمة من طرف السلطات القضائية عبر كل مرحلة نذكر إجراءات استعمالها كما يلي:

أولاً: استعمال المحادثة المرئية عن بعد في مرحلة التحقيق القضائي

تم ضبط اجراءات استخدام هذه الخدمة من قبل جهات التحقيق المتمثلة في قاضي التحقيق وغرفة الاتهام وذلك عند استجواب أو سماع شخص وفي إجراء المواجهة بين الأشخاص وفي التبليغات التي تستوجب ذلك، فإذا كان الشخص غير موقوف مآل رد سماعه أو استجوابه أو تبليغه أو إجراء المواجهة معه مقيماً بدائرة اختصاص محكمة أخرى توجه جهة التحقيق المختصة طلباً لوكيل الجمهورية للمحكمة الأقرب لمحل إقامته قصد استدعائه للتاريخ المحدد للقيام بإجراءات، أما إذا تعذر استخراج أو تحويل شخص محبوس لأحد الأسباب المذكورة في مواد القانون يمكن لجهة التحقيق بعد إخطار مدير المؤسسة العقابية سماعه عن طريق المحادثة المرئية عن بعد بحضور أمين ضبط المؤسسة العقابية مع التمكين من حقوق الدفاع الذي يسمح له بالحضور في هذه العملية

مع توقيعه عن بعد ويمكن أن يأمر قاضي التحقيق وضع المتهم المسموع عن بعد رهن الحبس المؤقت، ويقوم عن طريق نفس التقنية بتبليغه شفاهاً ويحيطه علماً بحقوقه، وترسل نسخة من الأمر بإيداع التنفيذ عن طريق إحدى وسائل الاتصال حسب الحالة إلى وكيل الجمهورية أو مدير المؤسسة العقابية.

ثانيا: استعمال المحادثة المرئية عن بعد في مرحلة المحاكمة

أتاح قانون الإجراءات الجزائية أمر رقم 104/20¹ لجهات الحكم كذلك إمكانية اللجوء لاستعمال خدمة المحادثة المرئية عن بعد سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة العامة أو أحد الخصوم أو دفاعهم، عند استجواب أو سماع شخص أو في إجراء المواجهة بين الأشخاص، فإذا لجأت الى هذا الإجراء من تلقاء نفسها فإنها تستطلع رأي النيابة العامة وتحيط باقي الخصوم علما بذلك مع دفاعهم، فإذا اعترض أحد هؤلاء وقدموا دفوعا لتبرير رفض الامتثال لهذا الإجراءات جهة الحكم عدم جدية هذا الاعتراض أو هذه الدفوع فإنها تصدر قرار غير قابل لأي طعن باستمرار المحاكمة وفق لهذا الإجراءات ويحرر أمين الضبط محاضر عن استعمال هذه الخدمة.

أما في حالة طلب أحد الأطراف أو دفاعه من الجهة القضائية استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد تبت هذه الجهة في طلب القبول أو الرفض بعد استطلاع رأي باقي الأطراف أو دفاعهم والنيابة العامة، غير أنها يمكنها مراجعة قرارها إذا ظهرت ظروف جديدة بعد تقديم الطلب، كما يمكن استعمال هذه الخدمة عند النطق بالحكم ويكون الحكم في هذه الحالة حضوريا.

المبحث الثاني: آليات الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية في قطاع

العدالة

للإدارة الإلكترونية مجموعة من الآليات أو الأساليب يجب توفرها من أجل ضمان تطبيق ناجح إلا أن هذه الآليات لا تكمل من إلا من خلال وضع خطوات كفيلة بضمان عملية التحول ونجاحها و التي يجب أن تكون بدورها مدروسة بعناية، و هذا بالإضافة إلى بيان

1 أمر رقم 04/20 المؤرخ في 11 محرم عام 1442 الموافق ل30 غشت 2020، ليعدل و يتم الامر رقم 155/66 المؤرخ في 08 يوليو 1966 و المتضمن قانون الإجراءات الجزائية ج.ر.ج.ج، عدد 51، الصادرة بتاريخ 12 محرم 1442 هـ الموافق ل31 غشت 2020.

التقنيات والأنظمة اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية و تتمثل هذه الآليات التشريعية والتنظيمية (المطلب الأول)، والآليات التنظيمية، (المطلب الثاني)، المطلب الثالث (الآليات التقنية والأمنية).

المطلب الأول: الآليات التشريعية (الأساس القانوني) :

تعد هذه الآلية بمثابة إطار تشريعي جديد خاص بعصرنة قطاع العدالة وبمثابة سند قانوني لتحسين الخدمات في مجال القضاء لتحقيق السرعة في تقديم الخدمة العمومية وتعزيز ثقة المواطن في العدالة وتخفيف العبء عليه من خلال عصرنة أساليب التسيير تحديث الإجراءات القضائية باستعمال أمثل للمعلوماتية والتكنولوجيا الرقمية الحديثة في استخراج كل الوثائق وإدراج خدمات أخرى بطرق الكترونية.

وكذلك مواصلة الإصلاح العميق لقطاع العدالة شرعت وزارة العدل في وضع إطار تشريعي جديد خاص بعصرنة قطاع العدالة ودعم هذا البرنامج بقانون رقم 15/03 المؤرخ في 11 ثاني ربيع الثاني عام 1436 الموافق للأول من فبراير سنة 2015 يتعلق بعصرنة العدالة وهو قانون يسمح باستعمال تكنولوجيا الاعلام والاتصال في مجال القضاء، حيث يضمن هذا القانون 19 مادة موزعة على 6 فصول ومن الأهداف الرئيسية المقررة لهذا القانون في مجال عصرنة العدالة ما جاء في المادة 01 من الفصل الأول المعنون " بأحكام عامة" ¹ وهي ²:

- وضع منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل.
- ارسال الوثائق والمحركات القضائية بطريقة الكترونية.
- استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية.

¹ امال قادري - المحكمة الالكترونية كآلية لإرساء وتطوير خدمات مرفق القضاء في الجزائر - حوليات جامعة قالملة للعلوم الاجتماعية والإنسانية. المجلد 17/العدد 01(جوان 2023) ص 116.

² القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة المؤرخ في 01 فيفري 2015، ج ر الصادرة بتاريخ 10 فيفري 2015، العدد 06، متوفر على الموقع الإلكتروني <http://droit.mjjustice.dz>.

الفصل الثاني: الإنتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية في قطاع العدالة بين المقومات والمقوضات

- ارسال الوثائق والإجراءات القضائية بالطريق الالكتروني " تبليغ وارسال الوثائق والمحركات القضائية والمستندات بطريقة الكترونية والاستغناء التدريجي عن الدعائم الورقية وصاحب صدور القانون المذكور أعلاه صدور 04-15 الصادر في 10 فيفري 2015 المتعلق بالتوقيع والتصديق الالكتروني.¹
- كما ان قانون 03-15 قد نص كذلك على التوقيع والتصديق الالكتروني في المواد من 04 إلى 08.
- تمكين المواطن من استخراج القسيمة رقم 03 لصحيفة السوابق القضائية وشهادة الجنسية ممضيتان الكترونيا عبر الانترنت.
- تمكين الجالية الجزائرية بالخارج من الحصول على شهادة الجنسية ممضاة الكترونيا وذلك عبر الممثلات الدبلوماسية او القنصلية الخارجية.
- توفير خدمة التصحيح الالكتروني للأخطاء الواردة بسجلات الحالة المدنية لتمكين المواطنين من تقديم طلبات التصحيح والوثائق المرفقة بها بالانترنت أو على مستوى أقرب محكمة أو بلدية وكذا على مستوى الممثلات الدبلوماسية او القنصليات بالخارج مواصلة رقمه الملف القضائي في جميع مراحله بما في ذلك التبادل الالكتروني للعرائض خارج الجلسات.
- توفير إمكانية تتبع مال القضايا والاطلاع على منطوق الحكم عبر البوابة الالكترونية لوزارة العدل.
- استحداث مصلحة مركزية للبصمات الوراثية يديرها قاض وتساعده خلية تقنية تشرف على عملية انشاء وإدارة قاعدة المعطيات الوطنية للبصمات الوراثية وفقا لأحكام القانون رقم 03-16 المؤرخ في 19 جوان 2016 المتعلق باستعمال الصفة الوراثية في الإجراءات

¹ القانون رقم 04-15، المتعلق بالتوقيع و التصديق الإلكتروني، الصادر في: 2015/02/10.

القضائية والتعرف على الأشخاص ذلك لضمان الحماية القانونية للمعطيات الوراثية المحفوظة على مستواها.¹

المطلب الثاني: الآليات التنظيمية.

تتمثل في المديرية العامة لعصرنة العدالة تهدف للتكفل بإنجاز برنامج الإصلاح والوصول إلى عدالة في متناول المواطن بأكثر فعالية وسرعة وتمنح للقاضي ومختلف الشركاء محامين محضرين وإدارات عمومية إضافة الى كل الوسائل التقنية لإتمام مهامهم على أحسن وجه²

وكما تعكس هذه المديرية الإدارة الحقيقية لقيادة برنامج اصلاح عصرنة قطاع العدالة وقد تمكنت المديرية من تحقيق جملة من النتائج التي تحسب لصالحها، حيث اخذت على عاتقه عصرنة النظام القضائي من حيث تنظيمه وسيره الداخلي وعلاقاته مع المحيط الوطني والدولي³.

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للمديرية العامة لعصرنة العدالة بالجزائر

تتضمن المديرية العامة المكلفة بعصرنة قطاع العدالة من مديرية الإشراف والتنظيم والتي تنقسم بدورها الى مديرية فرعية للاستشراف والمديرية الفرعية للتنظيم ثم مديرية الإعلام الالي وتكنولوجيا الاعلام والاتصال التي تنقسم بدورها الى مديرية فرعية لأنظمة الاعلام الالي والمديرية الفرعية لتطبيقات الاعلام الالي.

¹ القانون رقم 03-16، المتعلق باستعمال الصفة الوراثية في الإجراءات القضائية ، المؤرخ في 2016/06/19.

² قادي أمال ،جودة الخدمة القضائية و دوها في ارتقاء قطاع العدالة ، مجلة الدراسات الحقوقية ،مجلد 3، العدد 1، سنة 2020، ص 15.

³ بواشري امينة ، بركاهم سالم، الإصلاح الإداري في الجزائر، عرض تجربة مرفق العدالة، (1999-2017)، المجلة العلمية، جامعة الجزائر 3، مجلد 7، العدد 11 جانفي 2018 ،ص06.

الشكل رقم 4: الهيكل التنظيمي للمديرية العامة لعصرنة العدالة



المصدر: موقع وزارة العدل، الهيكل التنظيمي للمديرية العامة لعصرنة العدالة

www.mjjustice.dz

المراكز التابعة للمديرية العامة للعصرنة ومهامها.

فان المديرية العامة لعصرنة ارتأت تدعيم وتوسيع مجال ونطاق عملها وذلك تماشيا ومتطلبات أهدافها وأفاقها في عصرنة العدالة والوصول إلى إدارة عدلية الكترونية فقد قامت بتدشين ثلاث مراكز أساسية تابعة لها تتمثل في الآتي¹:

1. مركز شخصنة شريحة الإمضاء الإلكتروني: والذي دخل الخدمة بداية من 13

سبتمبر 2014، حيث قام بإصدار وتزويد القضاة والنواب العاملون وأمناء الضبط عبر كامل التراب الوطني شرائح إلكترونية مخصصة للتخزين امضاء الالكتروني الشخصي لكل واحد فيهم والذي يسمح بتوقيع وتسليم كل الوثائق التي يمكن ارسالها عن طريق الوسائط الالكترونية كما يسمح بتبادل الوثائق الكترونيا بين الجهات القضائية وكل الجهات الأخرى ذات العلاقة وفي مجال التصديق الالكتروني تم

¹ بوضياف اسمهان. عصرنة قطاع العدالة في الجزائر، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد السادس العدد الثاني (2022) صفحة 272 .

استحداث سلطة التصديق الالكتروني الخاصة بوزارة العدل والتي مهمتها اصدار مشادات التصديق لإعطاء التوقيع الالكتروني فعاليتها الكاملة من اجل تعزيز قوته الثبوتية وحجيته القانونية¹.

2. مركز النداء لوزارة العدل:

بهدف القضاء على البيروقراطية وتقريب الخدمة العمومية من المواطن استحدثت وزارة العدل مركز للنداء ويتعلق الامر بمركز وطني على مستوى وزارة العدل ومراكز على مستوى. المجالس القضائية النموذجية: يستخدم تقنية نقل الصور عبر بروتوكول الانترنت IP وذلك من خلال استخدام شبكة الانترنت الخاصة بوزارة العدل، وهذا يسمح للمركز بتقديم العديد من الخدمات لمختلف الجهات القضائية والإدارات العمومية وكذا المواطنين عبر الاتصال بالرقم الأخضر المجاني 1078 حيث يتكفل فريق متخصص ومدرب ومؤهل بالرد.

عن انشغالات المواطنين واستفساراته حول مستجدات قضائية معينة واستشارات قانونية، دون الحاجة الى التنقل للجهة المعنية ويعكس المركز الديمقراطية التشاركية التي تخدم مصلحة المواطن بالدرجة الأولى وتعزز مشاركته في الحياة العمومية ز ذلك من خلال تقديم الاقتراحات والأفكار حتى العرائض والتظلمات اذ يقوم النظام المعلوماتي بصفة الية عقب كل مكالمة هاتفية بأنشاء بطاقة تحتوي على المعلومات الأساسية المتعلقة بالمكالمة، (رقم المتصل و شريط المكالمات حيث يتم تسجيلها و أرشفتها و بذلك تسمح هذه المعالجة الالية للمعلومات بإثراء قاعدة المعلومات بصورة مباشرة و تسمح باستغلالها من طرف متخذي القرار على الصعيدين المحلي و الوطني حيث بإمكانهم الاطلاع بصفة دورية على إحصائيات دقيقة حول انشغالات المواطنين و اهتماماتهم الأمر الذي يهل عملية اتخاذ القرار.²

¹ بوضياف اسمهان. مرجع سابق الذكر ، ص273.

² بواشري أمينة وسالم بركاهم، مرجع سابق الذكر ، ص226.

3.المقر الاحتياطي لأنظمة الإعلام الآلي بالقلية:

إن حماية النظام تعد ضرورة استراتيجية ملحة و التي تتم من خلال انشاء الموقع الاحتياطي من خلال إنشاء الموقع الاحتياطي لحماية مركز البيانات الاساسي ، ووضعه حيز الخدمة بتاريخ 2015/05/03، فبعد سلسلة الإنجازات التي حققتها وزارة العدل من خلال تحسين خدماتها و اعتماد التوقيع الإلكتروني و تسهيل إجراءات استخراج الوثائق الإدارية بعد إقامة شبكة معلوماتية و قاعدة بيانات مركزية ، قامت بتدشين هذا المقرر¹ ، و الذي يعد بمثابة الصورة المطابقة للمركز الرئيسي لشخصنة الشريحة للإمضاء الإلكتروني، و الذي يهدف و تعميق مسار عصرنه الخدمة العمومية لقطاع العدالة بصفة مستقلة عن المركز الأساسي بالأبيار إضافة للاستغناء التدريجي على المعاملات الورقية في مجال عقود و الإجراءات القضائية و استبدالها بالوسائل الإلكترونية (الغير ورقية)، وقد تمت هيكلته و تصميمه وفق للمعايير الدولية للتصدي لمختلف الإشكالات التي قد تتسبب في توقيف الموقع المركزي حيث في حالة حدوث أي عطل يسهر الموقع الاحتياطي يسهر الموقع الاحتياطي على ضمان سير الشبكة المعلوماتية لوزارة العدل ، و يتم تحويل العمليات والمعطيات إليه بصفة آلية فلا يشعر المستخدم بأي انقطاع على مستوى الخدمات.²

وفي هذا الخصوص يركز التخطيط الإلكتروني على قواعد جديدة في أسلوب و نماذج التخطيط الإداري في مجال الإدارة الحديثة ، ويميل التخطيط الإداري الإلكتروني إلى أن يكون التخطيط أفقيا في إطاره العام أو متاخلا و متشابكا بشكل كبير و يتعامل مع

¹ وحشي عفاف ، أثر التسيير العمومي الحديث على كفاءة الإدارة العدلية، دراسة مدنية بوزارة العدل الجزائرية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د في علوم التسيير ، شعبة تسيير المنظمات كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة باتنة ، 2017/2018، ص273.

² طاهري حسين ، التنظيم القضائي الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ومن وحدة القضاء إلى ازواجهيته مع تعديلات الأخيرة المدخلة عليه ، دار هومة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2007، ص53.

مستويات الإدارة و العاملين بشكل اسرع و دقيق ، كما يتعامل مع المتغيرات المتلاحقة على المستوى الداخلي و الخارجي للمنظمة لضمان نمو الإدارة الإلكترونية القائمة على هيكل تنظيم شبكي حيث لابد من قواعد جديدة في أسلوب و نماذج التخطيط الإداري في مجال الإدارة الحديثة و يميل التخطيط الإداري الإلكتروني إلى أن يكون التخطيط أفقيا في إطاره العام و متاخلا و متشابكا بشكل كبير و يتعامل مع مستويات الإدارة و العاملين بشكل أسرع و دقيق ، كما يتعامل مع المتغيرات المتلاحقة على المستوى الداخلي و الخارجي للمنظمة لضمان نمو الإدارة الإلكترونية القائمة على هيكل التنظيم الشبكي.¹

المطلب الثالث: الاليات التقنية والأمنية:

ان استعمال وسائل تقنية حديثة يكفل أكبر قدر من امن المعلومات واعلى مستوى من الاتقان من خلال ادخال أنظمة معلوماتية على درجة عالية من الدقة تضمن امن المعلومات بهدف التكثيف مع المستجدات وتسيير اللجوء الى القانون والقضاء.²

ان ادخال التكنولوجيا الحديثة واستعمالها في قطاع العدالة تم بمراعاة خصوصية وحساسية بعض المعطيات والمعلومات التي يتحكم مرفق العدالة في صلاحية حفظها أو تسليمها أو إصدارها وهو ما تم الحرص عليه باستعمال وسائل تقنية حديثة تعمل أكبر قدر من امن المعلومات.

أولا: الشبكة القطاعية لوزارة العدل

قامت وزارة العدل بإنشاء شبكة قطاعية مكونة من شبكات محلية داخلية على مستوى كل الجهات القضائية تضمن الاتصال الإلكتروني التبادل الفوري والمؤمن للمعطيات بين

¹ عمر أحمد ، أبو هاشم الشريف و آخرون ، الإدارة الإلكترونية ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، ط1، 2013، ص349.

² امال قادري. المحكمة الالكترونية كآلية لإرساء وتطوير خدمات مرفق القضاء في الجزائر، مرجع سابق الذكر ، ص116

مختلف مصالح القطاع وفق نظام الانترنت وقد شرع في وضع الشبكات المحلية على مستوى موقعين تجريبيين هما مجلس قضاء الجزائر وهران سنة 2004 وفي إطار التعاون مع اللجنة الأوروبية تم الربط بشبكة موازية تسمى شبكة النجدة وتعمل بالأقمار الصناعية بتقنية VSAT موازة مع الشبكة الخطية وتسمح بالاتصال بأي شخص أي موقع للألاء بشهادته وانتهى المشروع سنة 2009.¹

في إطار التحسين المستمر لمرافق القضاء وتجسيدها لأحكام القانون رقم 15/03 المؤرخ في فيفري 2015 المتعلق بعصرنة العدالة تم إعادة هيئة شبكة الاتصال القطاعية وذلك من خلال الاعتماد وإرساء قواعد معطيات وطنية مركزية مع تعزيز الحماية لهذه القواعد وذلك بهدف تطوير الأنظمة المعلوماتية ولتعميم الاستفادة من خدمات قضائية نوعية عن بعد لفائدة المواطنين والمتقاضين ومختلف الشركاء (محامين -محضرين قضائية - إدارات عمومية.....الخ) ومن بين هذه القواعد المركزية.

- إرساء قاعدة معطيات مركزية خاصة بشهادة الجنسية وضعت حيز الخدمة في 20 جانفي 2014

- إرساء قاعدة معطيات مركزية خاصة بصفحة السوابق القضائية وضعت حيز الخدمة في 25 فيفري 2014.²

ثانيا: انجاز أرضية خدمات الانترنت³

تم تزويد قطاع العدالة منذ سنة 2003 بممول ذو نوعية رفيعة للدخول الى الانترنت من أجل تلبية الأهداف الخاصة بالإدارة والهيئات القضائية وكل المؤسسات المعنية:

¹بواشري أمينة، مرجع سابق الذكر ، ص09.

²بواشري امينة، المرجع نفسه، ص10.

³ آمال قادري ، جودة الخدمة القضائية و دورها في ارتقاء قطاع العدالة، مجلة الدراسات الحقوقية، مجلد 7، العدد 03، 2020، ص13.

- استحداث موقع الكتروني لوزارة العدل تم إنشاؤه نوفمبر 2003 المطلع عليه عبر الانترنت عبر العنوان التالي:¹ [http:// www.mjustice.dz](http://www.mjustice.dz)
- كذلك انشاء بوابة القانون الجزائري، وهي تعتبر وسيلة عمل لمحترفي القانون تحتوي على معلومات شاملة ودقيقة حول القانون الجزائري وقد تم انشاؤها في أواخر نوفمبر 2003.²
- استحداث النظام الآلي لتسيير الملف القضائي sgdj، (التطبيقية القضائي): يقوم هذا النظام بتسيير و متابعة مسار الملف القضائي منذ وروده للمحكمة وتسجيله في سجل البريد العام الوارد في المواد الجزائية أو برفع دعوى قضائية امام مصلحة رفع الدعاوي في المواد المدنية و الإدارية إلى غاية الفصل و البث فيه نهائيا و تنفيذ العقوبة حيث يتم تحيين أي إجراء يتم اتخاذه فيه و هذا ما يسمح للمواطنين و المحامين و مساعدي القضاء بالاطلاع على مال ملفاتهم على مستوى الشباك الموحد دون عناء التنقل بين مكاتب أمناء الضبط.³
- النظام الآلي لتسيير الأوامر بالقبض والإخطارات بالكف عن البحث: تم استحداث قاعدة معطيات مركزية للأوامر بالقبض والإخطاران بالكف عن البحث الصادرة عن السلطات القضائية مع ربطها بتطبيقية خاصة تحت تصرف مصالح الضبطية القضائية للاطلاع على هذه الأوامر والإخطاران الموقعة إلكترونيا من أجل سرعة نشرها وتوزيعها عبر كامل التراب الوطني.

¹بواشري أمينة، بركاهم سالم، مرجع سابق الذكر ، ص10.

²بوضياف اسمهان ، عصرنة قطاع العدالة في الجزائر ،مرجع سابق الذكر، ص274

³بوبكر صبرينة ، خماسية حفيضة ، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل أداء الخدمة العمومية ، قطاع العدالة نموذجا ، مجلة الباحث في العلوم القانونية و السياسية ، العدد 02، 2019، ص223.

- النظام الآلي لتسيير موظفي وزارة العدل باعتماد البطاقة المهنية البيومترية في مجال تسيير الموارد البشرية: يشكل هذا النظام أداة في خدمة تطويرية وعصرنة تسيير المسار المهني للقضاة وسائر موظفي قطاع العدالة، حيث يسمح هذا النظام بما يلي:

-انتقال وظيفة تسيير الموارد البشرية من تسيير كلاسيكي يعتمد على التوثيق والتسيير العملي للقضاة على مستوى كافة الجهات القضائية يضمن التسيير الحسن للملفات ويساعد على اتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير المسار المهني للقضاة وباقي موظفي العدالة.¹

- خدمة سحب شهادة الجنسية ممضاة إلكترونيا عبر الأنترنت: تسمح هذه القاعدة لشهادة الجنسية للمواطنين المسجلين بها على الحصول على شهادة الجنسية على مستوى أي جهة قضائية على المستوى الوطني بمجرد تقديم بطاقة التعريف الوطنية بعد ان يتم استخراجها للمرة الاولى بإحضار جميع الوثائق اللازمة ثم تحيينها في قاعدة معطيات.

- النظام الآلي لتسيير أوامر المنع من مغادرة التراب الوطني: استحدثت قاعدة معطيات مركزية خاصة لأوامر المنع من مغادرة التراب الوطني، حيث يتم استحداث نافذة على مستوى تطبيقه تسيير الملف القضائي تسمح بالتوقيع الإلكتروني لأوامر منع من مغادرة التراب الوطني أو التجريد أو الرفع وإرسالها للمصالح المختصة للضبطية القضائية بصفة إلكترونية ن إذ تهدف هذه العملية إلى ضمان النشر

¹بوبكر صبرينة ن خماسية حفيضة ، مرجع نفسه، ص 223.

الواسع لأوامر المنع من مغادرة التراب الوطني على مستوى الضبطية القضائية و

المطارات و الحدود من أجل تمكينهم من الاطلاع عليها أليا.¹

- إن استعمال وسائل تقنية حديثة يكفل أكبر قدر من أمن المعلومات وأعلى مستوى من الإتقان من خلال، إدخال أنظمة معلوماتية على درجة عالية من الدقة تضمن أمن المعلومات، بهدف التكيف مع المستجدات وتسيير اللجوء على القانون والقضاء.²

المبحث الثالث: تقييم متطلبات وتحديات الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية في قطاع العدالة.

أولا انطلاقا من فكرة تجسيد الإدارة الالكترونية كسبيل للإصلاح الإداري وتحسين الخدمات العمومية والتكفل الجيد بمتطلبات وحاجيات المواطن، سعت السلطات العمومية للبلاد إلى رفع التحدي لا حداث جملة من التغييرات في علاقاتها بالمواطن، وعليه سنستعرض في هذا المبحث الانجازات والمكاسب التي تحققت في قطاع العدالة الجزائرية في مجال رقمنة وعصرنة المصالح الإدارية والتقنية لهذا القطاع كمؤشر على فعاليتها (المطلب الأول)، ثم نخرج إلى أهم السلبات والمعوقات أو التحديات التي تقف حائلا دون تحقيق الفعالية المطلوبة من تطبيق الإدارة الالكترونية وسبل تجاوزها (المطلب الثاني).

المطلب الأول: النتائج المحققة في مجال التحول الالكتروني في قطاع العدالة

يعد مشروع إصلاح قطاع العدالة أحد أهم مشاريع الإصلاح الأساسية في أجندة الحكومة الجزائرية، إذ يعتبر قطاع العدالة من أولى القطاعات التي تبنت مشروع الإدارة الالكترونية،

¹مراقبة وسيلة ، قبائلي يحي ، الإدارة الإلكترونية في الجزائر عصرنة قطاع العدالة ، مذكرة مقدمة لاستكمال نيل شهادة الماستر الأكاديمي في الحقوق ، تخصص إعلام ألي و أنترنت ، جامعة البشير الإبراهيمي برج بوعرييج ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2023/2022، ص58.

²الطيب بلعيز، إصلاح العدالة في الجزائر الإنجاز و التحدي، دار القصة للنشر ، الجزائر ، 2008، ص173.

ويدخل ذلك في إطار الخطة الوطنية لإصلاح العدالة والتي أقرها رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة سنة 2003، والتي تهدف إلى تحقيق مبدأ العدالة في متناول المواطن وإقرار العدالة وتحقيق النزاهة، و تدخل كل هذه الأهداف في إطار تعميق مفهوم دولة الحق والقانون كمتطلبات هامة في ظل الحكم الراشد، فأدخلت عديد التغييرات الجديدة المتعلقة بالتسيير والتنظيم في مختلف المصالح الإدارية والقضائية التابعة لقطاع العدالة، ويمكن استعراض هذه التغييرات التي تعد بمثابة إنجازات ملموسة ساهمت في تطوير وجودة الخدمة الإدارية والقضائية المقدمة في هذا القطاع، وتتمثل في الأنظمة المعلوماتية، وهي التي أسست لخدمة كل من له مصلحة من مرفق القضاء، المواطن أو المتقاضي وذلك لتحسين الخدمات التي يقدمها مرفق القضاء على جميع الأصعدة والمستويات، وتتمثل في :

أولاً: النظام الآلي لتسيير الملف القضائي

أ. إنشاء أرضية للأنترنيت واستحداث موقع الكتروني وبوابة للقانون:

في نوفمبر 2003 تم إنجاز أرضية للأنترنيت لقطاع العدالة ذو نوعية رفيعة، وإطلاق موقع الكتروني، والذي يرمي إلى إعطاء معلومات قانونية لعامة الناس، أما محتوى الموقع فهو يتضمن معلومات حول تنظيم القطاع ومهامه وبرامجه ونشاطاته¹ ، كما تم إنشاء بوابة للقانون في العام نفسه تضع تحت تصرف المتخصصين في القانون كل الوثائق المتعلقة بالتشريع، والتنظيم، والاجتهاد القضائي، والاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وتم دخوله حيز التطبيق فعليا سنة 2006 .

ب. النظام الآلي لتسيير الملف القضائي:² والذي يسمح بما يلي:

¹ بن مرسللي رافيق، الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير و معوقاته، دراسة حالة الجزائر (2001-2011)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو ، 2011، ص127-ص128 .

² عبان عبد القادر، تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر، أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، قسم علم الاجتماع، تخصص إدارة و أعمال، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة بسكرة ن 2016، ص99.

الفصل الثاني: الإنتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية في قطاع العدالة بين المقومات والمقوضات

- تسيير الملف القضائي آليا منذ تسجيل القضية بمصلحة تسجيل الدعاوى إلى غاية صدور الحكم أو القرار القضائي
- يمكّن المواطن من الاطلاع على القضية التي تهمه من خلال الشباك الالكتروني، والحصول على المعلومة الخاصة به في الحين، دون التنقل شخصيا لمكاتب أمناء الضبط.
- يسمح بإضفاء الشفافية على العمل القضائي والمعالجة السريعة للقضايا التي تطرح على جهاز العدالة.

ت. المركز الوطني لصحيفة السوابق العدلية في 2004¹:

والهدف الرئيسي من هذا النظام هو إعداد ومنح بطاقة رقم 03 لصحيفة السوابق العدلية بسرعة وفعالية، كما يرمي إلى تحقيق عدة أهداف:

- **بالنسبة للمواطن:** حيث يسهل عملية الطلب وسحب صحيفة السوابق العدلية في بضع ساعات وفي أي مكان من الوطن.
- **بالنسبة للجهات المتعاونة:** خاصة المؤسسات المعنية، حيث يمكنها الحصول على معلومات مباشرة من المحكمة.
- **للجهات القضائية نفسها:** حيث يساعد على المعالجة السريعة والفعالة لملفات المساجين من طرف قاضي التحقيق أو وكيل الجمهورية، كما أصبح بإمكان أفراد الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج الحصول على شهادة صحيفة السوابق العدلية في أقل من عشر دقائق على مستوى قنصلية الجزائر بالبلد الذي يتواجد به.
- ث. **نظام متابعة وتسيير المساجين:** حيث يعطي مكانة لإعادة التوجيه والتربية والإدماج الاجتماعي، بالإضافة إلى أنه يحدد مسار كل سجين من بداية دخوله، أي أسباب دخوله للسجن، وسلوكه أثناء فترة تواجده فيه.

¹ بن مرسلتي رافيق، مرجع سابق الذكر، ص22

ثانيا: الأنظمة المساعدة على اتخاذ القرار ورسم السياسات المستقبلية

أ. الخريطة القضائية: تمثل نظام تسمح بالتعرف على ما تحتاجه الوزارة على المدى القريب والبعيد للقضاة وأمناء الضبط، ومختلف الموظفين، إضافة للهيكل مثل المؤسسات العقابية.

ب. الجدول التحليلي: تم الشروع في إعداده في 2003، فهو يعتبر بالنسبة للمسيرين وسيلة لتنظيم القطاع، حيث يوفر في نفس الوقت قراءة حقيقية شاملة حول توزيع الهيئات القضائية والموارد البشرية والمادية.

ت. نظام تسيير المسار المهني للقضاة والموظفين: يهدف للوصول إلى تجسيد التسيير العملي للموارد البشرية.

ث. نظام تسيير ملفات مساعدي القضاء: يمكّن من الحصول على قاعدة معطيات خاصة بكل المعلومات المتعلقة بمساعي القضاء بمختلف أصنافهم الخبراء، الموثقين، المحامين، المترجمين، محافظي البيع بالمزايدة، وذلك للتعرف على حركة تعييناتهم، وحركة تنقلهم، وأماكن ممارسة النشاط، ومختلف ما يتعرضون له من عقوبات تأديبية.

ثالثا: خدمة الشباك الالكتروني عبر الانترنت

والذي يهدف إلى تكملة نظام المعلوماتية السابق، إذ جاء إطلاق خدمة الشباك الالكتروني لتطوير قطاع العدالة وتقريبه من المواطن وقد تجسد هذا في شكل بوابة لتوجيه الرسائل الالكترونية التي تمكّن المواطن من الحصول على إجابات مباشرة عن طريق بريده الالكتروني.

كما يقوم هذا الشباك الالكتروني كجهاز خدمة عمومية بتوجيه المواطن فيما يخص استفساراته أو بحثه لأي مسألة قانونية من خلال إرشاده إلى الأماكن المتخصصة لذلك على مستوى نفس الموقع.

رابعا: استحداث السوار الالكتروني في قانون الإجراءات الجزائية

يعتبر السوار الالكتروني كبديل عن الحبس المؤقت آخر الإصلاحات الحالية التي مست قطاع العدالة في الجزائر، في إطار إصلاح قانون الإجراءات الجزائية، وخطوة من خطوات عصرنة العدالة، كما أنه يستعمل كإجراء تحفظي لتفادي الحبس المؤقت، وقد شهدت المحكمة الابتدائية لولاية تيبازة في 25/12/2016 أول استعمال للسوار الالكتروني، وقد أكد السيد وزير العدل حافظ الأختام على أنه سيتم تعميم استخدام هذا الإجراء على عموم محاكم الوطن، الشيء الذي من شأنه يعزز احترام حقوق الإنسان من خلال الحد من اللجوء إلى الحبس الاحتياطي¹.

شرعت وزارة العدل في وضع الية المراقبة الإلكترونية حيز الخدمة كإجراء جديد يدخل في إطار الالتزامات الرقابة القضائية، وفقا لأحكام المادة 125 مكرر 1 من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم بالأمر رقم 02/15، المؤرخ في 23/07/2015، كذلك القانون رقم 01/18، المؤرخ في 12 جمادى الاولى عام 1439هـ الموافق ل: 30 يناير 2005 المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين.²

خامسا: النظام الآلي للإنذار عن الاختطاف:

في إطار محاربة ظاهرة اختطاف الأطفال عبر كامل القطر الوطني ، تم استحداث نظام آلي يسمح بالإعلان عن إنذار بحالة اختطاف عبر وسائل الإعلام (إذاعة ، صحافة مكتوبة ، دعائم إعلانية أخرى)، و بالتالي المساهمة في النشر الواسع للمعلومة بصفة أنية عن بعد و المساعدة في إجراءات البحث و التحري من طرف كافة شرائح المجتمع، و يضم هذا النظام الآلي قاعدة معطيات و تطبيقه تم وضعها في متناول السادة و كلاء الجمهورية على مستوى الجهات القضائية يتم من خلالها تسجيل كافة المعلومات المتوصل إليها بخصوص حالة الاختطاف و تحويلها بصفة أنية إلى قاعدة المعطيات المركزية لوزارة

¹أنظر الموقع الإلكتروني <http://www.radioalgerie.dz>، تاريخ الاطلاع، 2024/05/30 الساعة 13:44.

² القانون رقم 01/18 المؤرخ في 30/01/2018، المتضمن قانون تنظيم السجون و إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين ج رج ج العدد 15 ص10.

العدل، ليتم نشرها و تعميمها على مختلف وسائل الإعلام السمعي البصري و الصحافة المكتوبة.¹

المطلب الثاني: فعالية الإدارة الالكترونية في قطاع العدالة بين التحديات والمعوقات
إن تطبيق نظام الإدارة الالكترونية ليس معناه أنه سوف تزول كل المصاعب والمشاكل الإدارية والتنظيمية والتقنية، لكن الواقع يشير إلى أمر مختلف، بمعنى أن تطبيق الإدارة الالكترونية يحتاج إلى تدقيق مستمر ومتواصل لتأمين تقديم خدمات بأفضل شكل ممكن مع الاستخدام الأمثل للوقت والجهد والمال آخذين بعين الاعتبار وجود خطط بديلة واستعجاله في حال ما إذا طرأ ما يعثر ويعيق الإدارة الالكترونية في عملها لسبب من الأسباب أو لسلبية من السلبيات المحتملة، هذا من جهة، والتحديات الكبيرة التي تواجهها في سبيل تجاوز كل تلك الصعوبات والحواجز.

الفرع الأول: عراقيل تطبيق الإدارة الالكترونية في قطاع العدالة

لقد تم إطلاق مشروع الإدارة الالكترونية في قطاع العدالة وعصرنة مصالحها وهيكلها القضائية على المستوى المركزي والمحلي، لكن التجسيد الفعلي والكلي لهذا المشروع الضخم لم يتم بالصورة التي كانت تصبو لها الحكومة الجزائرية كغيره من القطاعات الأخرى، إذ لا تخلو عملية مثل هذا النوع من صعوبات ومصاعب تحد من عملها وتنفيذها، ويمكن تصنيف أهم العراقيل التي تقف أمام التطبيق السليم والشامل والفعال للإدارة الالكترونية إلى عراقيل إدارية، وتشريعية ومالية.

أولاً: العراقيل الإدارية:

¹ رابح الوافي ، أثر استخدام الإدارة الإلكترونية على جودة الخدمات في المؤسسات العمومية الجزائرية ، قطاع العدالة نموذجاً ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية ، علوم التسيير ، قسم علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2018/2019، ص194.

وتتمثل فيما يلي¹:

- ضعف التخطيط والتنسيق على مستوى الهيئات المركزية لبرامج الإدارة الالكترونية.
- ضعف الدعم السياسي الذي ينجم عنه تخبطا إداريا، الذي من شأنه أن يؤدي إلى مقاطعة تعميم مبادرة الإدارة الالكترونية أو تبديل وجهتها، إذ يشكل هذا العنصر عنصرا خطيرا على مشروع الإدارة الالكترونية.
- المقاومة الهائلة من قبل فئة واسعة من الموظفين الحكوميين في القطاع الذين يخشون على عملهم المستقبلي بعد تبسيط الإجراءات وتنظيم العمليات الحكومية.
- عدم القيام بالتغييرات التنظيمية المطلوبة لإدخال الإدارة الالكترونية من إضافة أو دمج بعض الإدارات والهيئات
- اختلاف نظم وأساليب الإدارة وغياب التنسيق حتى داخل القطاع الواحد.
- ضعف اهتمام السلطات العليا لتقييم ومتابعة تطبيق الإدارة الالكترونية².

ثانيا: العراقيل التشريعية

وتتمثل فيما يلي :

- التأخير في وضع الإطار القانوني والتنظيمي المطلوب والذي يشكل أساسا لأي عملية تطبيق للإدارة الالكترونية.
- عدم ملائمة القوانين والأنظمة المعمول بها لتطبيق الإدارة الالكترونية.
- صعوبة إيجاد بيئة تشريعية وقانونية تناسب تطبيقات العمل الإلكتروني لما يتطلبه ذلك من وقت وجهد كبيرين.

¹ فارس كريم، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الإلكترونية في دولة قطر، جامعة قطر، 2008، ص35.

² فارس كريم، المرجع نفسه، ص، 36

- غياب التشريعات التي تنظم وتعاقب على عمليات تخريب واختراق برامج الإدارة الإلكترونية

ثالثا: العراقيل المالية

وتتمثل فيما يلي¹:

- عدم وجود الموارد اللازمة لتغطية وتمويل نفقات عملية الإدارة الإلكترونية لاسيما في حال تدني العائدات المالية للدولة، ووجود ميزانيات ثابتة ترصد لهذه العمليات يتم فيها تحديد أوجه الإنفاق.
- محدودية الاعتمادات المالية المخصصة لبرامج التكوين لفائدة المعنيين بتطبيق وتنفيذ العمليات الإلكترونية.
- ارتفاع تكاليف توفير البنية التحتية من شراء الأجهزة والبرامج التطبيقية، وإنشاء المواقع وربط الشبكات.
- تكلفة استخدام الشبكة العالمية للإنترنت.
- ارتفاع تكاليف خدمة الصيانة للحواسيب الآلية.

رابعا: العراقيل التقنية

وتتمثل فيما يلي²:

- نقص القدرات على صعيد قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- سرعة تقادم أجهزة وبرامج الحاسب الآلي نظرا للتطور السريع في هذا المجال.

¹ سعيد ملا العمري، المنظمات الإدارية و الأمنية لتطبيق الإدارة الإلكترونية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للدراسات الأمنية، 2003، ص24.

² جمانة عبد الوهاب شلبي، واقع الإدارة الإلكترونية في الجامعة الإسلامية و أثرها على التطوير التنظيمي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة الجامعة الإسلامية، غزة، 2011، ص22.

- عدم الجاهزية لاعتماد هذا النوع من العمليات الالكترونية على صعيد توفر البنية التحتية كالشبكات وأمن المعلومات على شبكة الانترنت.
- ضعف البنية التحتية للاتصالات، إذ تتطلب تطبيقات الإدارة الالكترونية توفر وسائل الاتصال المختلفة بالشكل الكافي وقدرتها الاستيعابية الكبيرة.
- **خامسا: العراقيل الامنية:**¹ وتتمثل في:
- مخاوف كبيرة لدى المتعاملين مع الإدارات من نجاح إحدى محاولات اختراق للإدارة التي يتعاملون معها، وأن يمس ذلك الاختراق البيانات الخاصة بهم بالحذف أو التدمير، أو استغلالها في اعمال غير مشروعة.
- عدم توافر برمجيات تحكم الرقابة على الاختراقات المتعمدة تتفق عليها كل الأطراف المعنية.
- تشمل تحديات أمن المعلومات نطاقا واسعا من العناصر بعضها فني يرتبط بالأنظمة التقنية والبرامج والأجهزة المستخدمة وبعضها الآخر يرتبط بالأفراد و الهيئات الإدارية القائمة على الإدارات الإلكترونية حول العالم.

الفرع الثاني: أفاق وتحديات تطبيق الإدارة الالكترونية في قطاع العدالة

تواجه الحكومة الجزائرية جملة من التحديات التي يجب أن تأخذها بعين الاعتبار لتحقيق مشروع الإدارة الالكترونية على جميع الإدارات والمرافق العامة _ بما فيها مرفق القضاء _ بأكثر مرونة وفعالية، وذلك لتسهيل وانتشار التحول الالكتروني مما يخدم المجتمع الجزائري إدارة ومواطن على حد سواء، إذ تبذل الحكومة الجزائرية جهودا كبيرة لرفع التحدي لتجاوز كل الصعوبات التي تعترض التحول الالكتروني، ولتجاوز الصعوبات التي سبق استعراضها لا بد من معرفة وترتيب الأولويات فيما يتعلق بتحديد التحديات التي تقف حاجزا أمام تطبيق

¹صدام خميسة، الحكومة الإلكترونية، الطرق نحو الإصلاح الإداري، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2013، ص99.

الإدارة الالكترونية، حتى تستطيع أن تسرّع من وتيرة العصرية وتعميمها والاستفادة منها، ومن أبرز هذه التحديات:

أولاً: التحديات:

• المالية والتقنية:

وتمثل فيما يلي¹:

- توفير بنية تحتية قوية وبمستوى عال للمعلومات والاتصالات
- وجوب إعداد استراتيجية مسبقة للإصلاح الإداري والتحول الرقمي تأخذ بعين الاعتبار أسوأ الاحتمالات بما فيها الفشل والأزمات التي يمكن أن تشكل عائقاً في التغيير والتطوير.
- تجديد الوسائل والأجهزة الضرورية للتحويل الإلكتروني، والتخلص من الوسائل التي أصبحت لا تتكيف مع ما استجد من تغييرات في مجال الاتصالات والبرمجيات
- ضرورة تأمين المعلومات والشبكات من أي اختراق أو عبث أو تخريب يأتي عليها.
- توحيد الأجهزة المستخدمة ومواصفاتها في الإدارة الواحدة وفي المكتب الواحد لتسهيل الربط والتواصل فيما بينها.
- تخصيص مبالغ مالية تتناسب وأهمية التحول إلى عالم التكنولوجيا والاتصالات الحديثة.

❖ التحديات الإدارية والبشرية:

- ضرورة وجود مرونة إدارية تستوعب كل التغييرات والمستجدات.

¹ المكي دراجي و راشدة موساوي، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير الخدمة العمومية و المرفق العام في الجزائر، دراسة لنموذجين قطاعيين، العدالة، الداخلية و الجماعات المحلية، مجلة العلوم القانونية و السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة الوادي ، العدد17، 2018، ص35.

- الاستيعاب الجيد للتطور التكنولوجي وأهمية استخدامه من طرف العديد من الإداريين.
 - تطوير المنظومة القانونية بخلق إطار تشريعي يحتضن بيئة التحول إلى تطبيق الإدارة الإلكترونية، وتعديل ما هو موجود بما يتماشى وهذه البيئة لضمان حقوق المستفيدين من الخدمة الإلكترونية.
 - توفير مراكز التدريب والتكوين للموظفين مما يوقر مورد بشري مؤهل.
 - غرس الوعي المعلوماتي والحاسوبي لدى المواطنين لتسهيل التجاوب مع التحول الإلكتروني.
- من خلال ما تقدم ذكره من تحديات على اختلافها يتضح أنها تمثل الأساس لأي عملية تطويرية، إذ أن مواجهة هذه التحديات أو التقليل من وطئتها يكون من خلال الحاجة إلى الدعم المادي والمعنوي الذي تقدمه السلطات العليا في الدولة مع توافر رغبة وقوة القائمين على تنظيماتها لإحداث هذا التحول الإلكتروني المنشود¹.
- على الرغم من المجهودات الكبيرة التي بذلت في الجزائر ، من أجل التوجه نحو الإدارة الإلكترونية إلا ان النتائج المحققة لحد الان تعد ضعيفة و دون المستوى و هذا ما تبرزه كل مؤشرات الامم المتحدة حول جاهزية دول العالم للإدارة الإلكترونية، و ذلك ان الجزائر تحتل مراكز متأخرة في كل تقارير الأمم المتحدة وعلى الرغم من اعتماد الجزائر بما يعرف (بوثيقة الجزائر الإلكترونية 2013)، وهي بمثابة مخطط طويل المدى لتطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر إلا أن هذا المشروع أو هذه الوثيقة فشلت في تحقيق أهدافها باعتراف القائمين عليها و يرجع السبب في ذلك إلى عدة عوامل يمكن ذكرها كالآتي:²

¹ المكي الدراجي و راشدة موساوي، المرجع نفسه، ص35.

² الدكتور هدي العيد، واقع و تحديات تطبيق الغدارة الإلكترونية في الجزائر قطاع العدالة، ص10.

- ضعف البنية التحتية للإدارة الإلكترونية.
- التخطيط العشوائي للإدارة الإلكترونية.
- ضعف البرامج الرامية تعميم واستخدام تكنولوجيا المعلومات.
- عدم وجود إرادة سياسية قوية وسابقة تتبنى هذا المشروع وتهام في انجازه.
- الإدارة في الجزائر إدارة بيروقراطية وهذا ما يعرقل الإصلاح الإداري عميق وشامل.
- انتشار الأمية وقلة الاهتمام بالجانب التكنولوجي.
- غياب و ضعف الإطار التشريعي و بالرجوع إلى السنوات الأولى لاهتمام الجزائر بقطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصال، فإننا نجد تأخر واضح في هذا المجال إذ يشكل تاريخ مارس 1994، التاريخ الذي تم فيه ربط الجزائر بالإنترنت عن طريق مركز البحث في الإعلام العلمي و التقني C.E.R.I.S.T ، المتواجد مقره حاليا ببن عكنون الجزائر العاصمة و ذلك في إطار التعاون مع اليونيسكو، في إطار المسعى الإفريقي الذي يهدف إلى بناء شبكة إفريقية خاصة بالمعلومات (RINAF)، غير ان واقع قطاع التكنولوجيا المعلومات و الاتصالات لم يرى النور بالرغم من ربط الجزائر بأروبا و بالضبط بفرنسا باستخدام الألياف البصرية و ربطها أيضا بواشنطن الأمريكية بالقمر الاصطناعي الأمريكي لترتفع طاقة الميغابايت تدريجيا و تصل سنة سنة 1999 إلى 2 ميغابايت في الثانية بعدما تعد فقط بالكيلوبايت في الثانية، وقد حققت الجزائر مؤخرا قفزة نوعية في هذا المجال بإطلاقها القمر الصناعي ألكوم سات 01 ، وهي العملية التي تسمح بربط العديد من المؤسسات بمختلف القطاعات عبر هذا القمر و ذلك في إطار التزام الجزائر في تنفيذ الأهداف السبعة عشر التي

حددتها الامم المتحدة في جدول أعماله في عام 2030، أو ما يعرف بأهداف التنمية المستدامة¹.

ثانيا: الأفاق:²

➤ تسهر وزارة العدل على حسن تطبيق القانون حماية للجميع و ضمانا لحقوق الأفراد و حرياتهم ، ولكي تقوم بهذا الدور على الوجه الكامل و المطلوب ، وبما يتسق مع الاحكام الدستورية و القانونية، فإنه يتعين أن يتركز عملها على مبادئ الشرعية و المساواة و الحياد ، وأن يتحلى القضاء بهذه المبادئ و احترامها بالرغم من الخطوات التي قطعتها وزارة العدل حماية الحريات الفردية و الجماعية و مكافحة الجريمة بكافة اشكالها لاسيما الجريمة المنظمة العابرة للأوطان و في مسار بسط قواعد و مبادئ المحاكمة العادلة وفقا للمعايير الدولية ، وحماية حقوق الدفاع من خلال ممارسة دور فاعل في مجال حقوق الإنسان و تحديث مراجعة التشريعات و المساهمة في نشر الوعي و الثقافة القانونية و تعزيز استقلالية القضاء إلا أنها مازالت تتطلع إلى مراحل أخرى من العمل الجاد و الدؤوب و المسؤول في إطار مسار إصلاح العدالة ،

➤ إن الشروع في مسار إصلاح العدالة يعود تاريخه إلى شهر أكتوبر 1999، حيث قام السيد الرئيس الجمهورية بتتصيب اللجنة الوطني لإصلاح العدالة و التي تمثلت مهمتها في إعداد تشخيص دقيق للوضع و اقتراح تدابير و

¹ اهدفي العيد، المرجع نفسه ، ص11.

² وزارة العدل ، قطاع العدالة /الوزارة الإنجازات و الأفاق <http://www.mjjustice.dz/ar/re>،أطلع يوم :2024/05/15 الساعة :13.45.

أعمال مناسبة لإرساء قواعد نظام قضائي صلب و فعال قادر على الاستجابة لتطلعات المواطن و على المساهمة في بناء دولة القانون و الهدف من وراء ذلك تصالح المواطن مع مؤسسات بلاده و خاصة استرجاع ثقته في العدالة ، وعليه فإنه مباشرة بعد تقديم النتائج و التوصيات اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة ، أي بعد سبعة أشهر من تنصيبها تم إعداد و إدراج مشروع طموح لإصلاح العدالة في برنامج الحكومة و بناء على ما ورد في تقرير اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة فقد تم اعتماد طريقة تدريجية في اتخاذ مجموعة من التدابير الاستعجالية ، و برمجة سلسلة أخرى من المشاريع على المديين المتوسط و الطويل.

➤ إن التدابير الاستعجالية قد اقترحت إما بغرض الاستجابة للمتطلبات الملحة للمجتمع أو بسبب خصوصيتها وهي بهذا المعنى قد سهلت الشروع في انجاز مشاريع هامة و مندرجة في سياق الإصلاح، وهكذا فقط تمت تهيئة المواد البشرية للتكفل بالتحويلات التي يقتضيها الإصلاح.¹

¹ وزارة العدل ، المرجع نفسه، ص 114

خلاصة الفصل الثاني:

يعتبر قطاع العدالة من المرافق السبّاقة التي قامت بالانتقال من النمط الإداري التقليدي إلى النمط الإداري الإلكتروني، الشيء الذي دفع الدولة الجزائرية إلى السعي إلى تطويرها وذلك تماشياً مع متطلبات العصرية التي انتقلت إليه كل دول العالم وذلك من خلال استحداث نوع جديد من الخدمة على مستواها ألا وهي الخدمة الإلكترونية من مظاهرها، استحداث خدمة الشباك الإلكتروني الموحد الذي يضمن الخدمة للمواطن دون عناء التنقل إلى المرافق القانونية.

لقد وجدت الدولة الجزائرية نفسها بين مطرقة التحول الحتمي وسندان التحول الاستراتيجي المخطط له، فقد لعبت جائحة كورونا نصيب هام في قطع أشواط متسارعة في تحول المؤسسة القانونية إلى مؤسسة رقمية، بعد أن حتمت الظروف الوبائية من شروط الحضر والتباعد لضمات استمرارية القطاعات الحياتية وتحقيق العدل بين المواطنين.



خاتمة

خاتمة:

في ختام هذه الورقة البحثية يمكن القول أن تعميم وتفعيل تطبيق الإدارة الالكترونية في العمل الإداري في الجزائر أصبح أكثر من ضرورة، وتبين لنا من خلال هذه الدراسة أن التحول الالكتروني وإن كان لا يزال في مهده ويسير بوتيرة بطيئة بالمقارنة مع ما هي عليه بعض الدول العربية لا يبرر أبدا الرجوع إلى عهد الإدارة التقليدية الورقية، إذ يبقى البطء في التطبيق والانتشار للتحول الالكتروني في الإدارة الجزائرية عاملين تتحكم فيهما عوائق عديدة تستلزم تجاوزها لتحقيق رضا وقبول المتعاملين مع المؤسسات الإدارية في جميع القطاعات، وانطلاقا من ذلك فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات كالآتي:

النتائج:

1_حققت الجزائر قفزة نوعية في مجال التحول إلى تطبيق الإدارة الالكترونية في عديد القطاعات وأبرزها قطاع العدالة، كما شهدت الخدمة العمومية المقدمة تطورا ملحوظا من خلال القضاء على جزء كبير من الإجراءات البيروقراطية المكرسة سابقا في عهد الإدارة التقليدية والورقية مما يساهم في تقريب الإدارة من المواطن.

2_إن خيار التحول إلى عصنة العمل الإداري داخل الإدارات الجزائرية لا رجوع فيه، وهو ما يؤكد عزم الحكومة الجزائرية في توسيع وتعميم سياسة العصنة في جميع

القطاعات، وقد رأينا أن قطاع العدالة قد نال حظه منها، وكان آخر مظاهرها اعتماد إجراء السوار الإلكتروني كبديل للحبس المؤقت.

3_إن اللحاق بما تشهده بعض الدول العربية ومعظم الدول الغربية في مجال الإدارة الإلكترونية يتطلب بنيات وقواعد متينة في جميع المجالات بشرية ومالية وتقنية وتشريعية وتكييفها مع التطورات التكنولوجية الحديثة لنقول بعدها أن الجزائر جاهزة لتكون في مصاف تجارب تلك الدول .

المقترحات:

يتطلب للحكومة الجزائرية في مسار مساعيها للتحويل الإلكتروني الذي يساهم في تحسين وتطوير الخدمة العمومية بطريقة فعالة ومرنة وذات جودة عالية أن تراعي العديد من النقاط وتعمل عليها نورها كآلاتي :

1. توفير البنية التحتية للاتصالات والبرمجيات لولوج العالم الإلكتروني بمعناه الحقيقي وتطبيقه بالنجاعة المنتظرة منه.

2. العمل على تدعيم منظومة التدريب والتكوين للموظفين في مجال تقنيات وأساليب الإدارة الإلكترونية بإشراف ومتابعة مختصين وخبراء في هذا المجال

3. الإحاطة بكل الجوانب القانونية المنظمة لهذا التحول الإلكتروني مما يخلق بيئة الكترونية منظمة ومحمية من أي شكل من أشكال المساس بها.

4. العمل أكثر على تطوير وعصرنة قطاع العدالة لما له من أهمية كبيرة في تعزيز دولة القانون، وذلك بمواكبة تجارب الدول السبابة في ولوج هذا التحول الإلكتروني لتقديم خدمة عمومية ذات جودة تحظى بقبول وثقة المواطن.

5. يجب تعميق فكرة التعامل بالتكنولوجيا المتطورة في مجال الاتصال بالنسبة للمواطنين، والتدرج السريع في تجاوز الوضع الإداري التقليدي للعمل الإداري.



قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

• قائمة المراسيم والقوانين:

1. القانون رقم 03/15 المؤرخ في 01 فبراير 2015، المتعلق بعصنة العدالة، الجريدة الرسمية، العدد 06 الصادرة بتاريخ 10 فبراير 2015.
2. القانون رقم 01/18 المؤرخ في 30/01/2018، المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين ج ر ج ج العدد 15 ص 10.
3. أمر رقم 04/20 المؤرخ في 11 محرم عام 1442 الموافق ل 30 غشت 2020، ليعدل ويتمم الامر رقم 155/66 المؤرخ في 08 يوليو 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية ج.ر.ج.ج، عدد 51، الصادرة بتاريخ 12 محرم 1442 هـ الموافق ل 31 غشت 2020.
4. المواد من 02-18 من نفس القانون.
5. القانون رقم 03-15 المؤرخ في 01 فيفري 2015، ج ر الصادرة بتاريخ 10 فيفري 2015، العدد 06، متوفر على الموقع الإلكتروني <http://droit.mjjustice.dz>.
6. القانون رقم 03-16، المتعلق باستعمال الصفة الوراثية في الإجراءات القضائية، المؤرخ في 19/06/2016.

7. القانون رقم 04/09، المؤرخ في 05 غشت 2009 يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها، الجريدة الرسمية، العدد 47 الصادرة بتاريخ 16 غشت 2009.
8. القانون رقم 04-15، المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكتروني، الصادر في: 2015/02/10.

• قائمة الكتب:

1. بسام عبد العزيز الحمادي وليد بن سلمان الحمضي، الحكومة الإلكترونية، الواقع والمعوقات وسبل التطبيق بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، معهد الإدارة العامة، الرياض، 2003.
2. بشير عباس العلاق، الإدارة الرقمية المجالات والتطبيق، مركز الدراسات والبحوث الاستشارية، أبو ظبي، 2005.
3. حجازي عبد الفتاح بيومي، النظام القانوني لحماية الحكومة الإلكترونية، شركة جلال للطباعة، الإسكندرية، مصر، 2003
4. حسين محمد الحسن، الإدارة الإلكترونية المفاهيم الخصائص المتطلبات، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011.
5. زايد مراد، الاتجاهات الحديثة في ادارة المنظمات، مدخل تسيير المؤسسات، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012
6. سعد غاب ياسين، الإدارة الإلكترونية وأفاق تطبيقاتها العربية، معهد الإدارة العامة، الرياض، 2005.
7. صدام الخماسية، الحكومة الإلكترونية الطريق نحو الإصلاح الإداري، الحكومة الإلكترونية دار جدارا للكتاب العامي للنشر والتوزيع، الأردن، 2013

8. صدام خميسة، الحكومة الإلكترونية، الطرق نحو الإصلاح الإداري، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن ، 2013
9. طاهري حسين، التنظيم القضائي الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ومن وحدة القضاء إلى ازدواجيته مع تعديلات الأخيرة المدخلة عليه، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
10. الطيب بلعيز، إصلاح العدالة في الجزائر الإنجاز والتحدي، دار القصة للنشر، الجزائر، 2008
11. عامر ابراهيم القندليجي، الحكومة الإلكترونية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، عمان، ط1، 2015
12. عبد الرزاق السلمي، خالد ابراهيم سليطي، الإدارة الإلكترونية، دار وائل، 2008.
13. عبد الفتاح بيومي حجازي، الحكومة الإلكترونية بين الواقع والطموح، دراسة متأصلة في شأن الإدارة الإلكترونية التنظيم البناء، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008.
14. علاء عبد الرزاق السالمي، الإدارة الإلكترونية، دار وائل للنشر عمان، الأردن، 2008.
15. علاء عبد الله السالمي تق خالد ابراهيم السلطي، ص64-65.
16. علي السلمي، الإدارة المعاصرة، دار غريب للطباعة، القاهرة، ص16.
17. عمار بوحوش، نظريات الإدارة الحديثة في القرن 21، دار الغرب الإسلامي: بيروت، 2006،
18. عمر أحمد، أبو هاشم الشريف وآخرون، الإدارة الإلكترونية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2013.

19. فارس كريم، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الإلكترونية في دولة قطر، جامعة قطر، 2008.
20. فريد كورتل، اسيا تيش سليمان، الإدارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، زمزم ناشرون وموزعون، الجزائر، 2015.
21. قويدر بورقبة ورحمة ماحجة حصباية، دوافع التحول نحو الإدارة الإلكترونية.
22. محمد الصرفي، الإدارة الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، د س ن.
23. محمد مصيرفي، إدارة الأعمال الحكومية، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع: الإسكندرية، 2005.
24. مزهر شعبان العاني، شوقي ناجي جواد، الإدارة الإلكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2014.
25. نجم عبود نجم، الإدارة الإلكترونية، الاستراتيجية، الوظائف، والمشكلات، دار المريخ للنشر، الرياض، 2004.
26. نجم عبود نجم، الإدارة والمعرفة الإلكترونية، الاستراتيجية، الوظائف، المجالات، دار اليازدي العلمية للنشر والتوزيع: عمان.
27. هدي العيد، واقع وتحديات تطبيق الغدارة الإلكترونية في الجزائر قطاع العدالة.
28. ياسر محمد عبد العالي، الإدارة الإلكترونية وتحديات المجتمع الرقمي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2016.
29. ياسين سعد غالب، الإدارة الإلكترونية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010.

• قائمة الملتقيات

1. رأفت رضوان، الإدارة الإلكترونية، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الثاني للجمعية السعودية للإدارة، مركز المعلومات واتخاذ القرار، القاهرة، مصر 2004.
2. فكير سامية وشيخي خديجة، تحديات وآفاق ترشيد خدمة الصحة العمومية في ظل الحكومة الإلكترونية في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول جودة الخدمة العمومية في ظل الحكومة الإلكترونية، حالة البلدان العربية يومي 29 و30 أكتوبر 2014، جامعة بومرداس.

• قائمة المجلات:

1. أمال قادري - المحكمة الإلكترونية كآلية لإرساء وتطوير خدمات مرفق القضاء في الجزائر - حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية. المجلد 17/العدد 01(جوان 2023).
2. أمال قادري، جودة الخدمة القضائية ودورها في ارتقاء قطاع العدالة، مجلة الدراسات الحقوقية، مجلد 7، العدد 2020، 03.
3. بواشري امينة، بركاهم سالم، الإصلاح الإداري في الجزائر، عرض تجربة مرفق العدالة، (1999-2017)، المجلة العلمية، جامعة الجزائر 3، مجلد 7، العدد 11 جانفي 2018.
4. بوبكر صبرينة ، خماسية حفيضة ، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل أداء الخدمة العمومية، قطاع العدالة نموذجا، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، العدد 02، 2019.
5. بوضياف اسمهان. عصرنة قطاع العدالة في الجزائر، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد السادس العدد الثاني (2022).
6. خالد فاشي وآخرون، استراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013، فجوة النظرية والتطبيق، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 04.

7. خطاف ابتسام وغيظ شريف، توجه الجزائر نحو تطبيق الحكومة الإلكترونية عبر مشروع الجزائر الإلكترونية -الواقع والتحديات-مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، المجلد 11، العدد 2، 2008.
8. رأفت رضوان، الحكومة الإلكترونية، مجلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية، العدد 9 ، ماي 2009
9. سامية عزيز وأم الخير قوراح، الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين الواقع والتحديات، المجلة العربية للتربية النوعية، العدد 10، أكتوبر 2019.
10. سليمة بن حسين، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين أداء الخدمات الإدارية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة 1، العدد 07، 2014.
11. العيداني محمد، زروق يوسف، رقمنة مرفق العدالة في الجزائر على ضوء القانون 03/15 المتعلق بعصرنة العدالة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، مجلد 7، عدد 1، 2020
12. غفصي توفيق، إقامة الحكومة الإلكترونية في الجزائر بين الواقع والمأمول بالاستعانة بنموذج الأمم المتحدة في قياس تطور ومتطلبات الحكومة الإلكترونية، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 1، سنة 2019.
13. قادري أمال ،جودة الخدمة القضائية و دوها في ارتقاء قطاع العدالة ، مجلة الدراسات الحقوقية ،مجلد 3، العدد 1، سنة 2020.
14. المكي دراجي و راشدة موساوي، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير الخدمة العمومية و المرفق العام في الجزائر، دراسة لنموذجين قطاعيين، العدالة ، الداخلية و الجماعات المحلية، مجلة العلوم القانونية و السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة الوادي ، العدد 17، 2018.

15. نادية ابراهيمي السيد هنيدي، الإدارة الإلكترونية وإشكالية التداخل بينها وبين الحكومة الإلكترونية، كلية الدراسات السياسية والاقتصادية، الإسكندرية، 2017.

16. وهيبة حارش وسمير يوسف خوجة، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية ومعوقاتها في الإدارة الجزائرية، مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية، المجلد 7، العدد، 2، 2021.

• قائمة المذكرات والرسائل الجامعية:

1. أعراب فوزية وسلامي أفراح، انعكاس الإدارة الإلكترونية على أداء الإدارة المحلية في الجزائر، مذكرة مكملة لمقتضيات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص إدارة محلية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020/2019.

2. بن فرحات مولاي، إدارة الكفاءات ودورها في عصرنة قطاع الوظيفة العامة في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2012/2011.

3. بن مرسل رافيق، الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقاته، دراسة حالة الجزائر (2001-2011)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة لماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2011.

4. بن مرسي رفيق، الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير والمعوقات، دراسة حالة الجزائر، 2011/2001، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة تيزي وزو، 2011.

5. جمانة عبد الوهاب شلبي، واقع الإدارة الإلكترونية في الجامعة الإسلامية وأثرها على التطوير التنظيمي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2011.
6. جمانة عبد الوهاب شلبي، واقع الإدارة الإلكترونية في الجامعة الإسلامية وأثرها على التطوير التنظيمي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة الجامعة الإسلامية، غزة، 2011.
7. رابح الوافي، أثر استخدام الإدارة الإلكترونية على جودة الخدمات في المؤسسات العمومية الجزائرية، قطاع العدالة نموذجاً، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، علوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018/2019.
8. سعيد بن معلا العمري، "متطلبات الإدارية والأمنية لتطبيق الإدارة الإلكترونية، دراسة مسحية على المؤسسة العامة للموانئ، رسالة ماجستير جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2003.
9. سعيد ملا العمري، المنظمات الإدارية والأمنية لتطبيق الإدارة الإلكترونية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإدارية، قسم العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للدراسات الأمنية، 2003.
10. عبان عبد القادر، تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر، أطروحة مكتملة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في علم الاجتماع، قسم علم الاجتماع، تخصص إدارة و عمل ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة بسكرة 2016.
11. عيودة أسماء، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة المحلية الجزائرية - دراسة ميدانية لدراسة جيجل، مذكرة مكتملة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع

تخصص علم اجتماع تنظيم وعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة جيجل، 2022 – 2023.

12. مرازقة وسيلة، قبايلي يحي، الإدارة الإلكترونية في الجزائر عصرنة قطاع العدالة ، مذكرة مقدمة لاستكمال نيل شهادة الماستر الأكاديمي في الحقوق ، تخصص إعلام ألي و أنترنت، جامعة البشير الإبراهيمي برج بوعرييج ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2022/2023.

13. نعيم حسن حماد الفراء، الاتصال الإداري لمديري المدارس الثانوية بمحافظة غزة في ضوء الإدارة الإلكترونية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في أصول التربية ، قسم أصول التربية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008.

14. الوافي رابح، محاولة إرساء الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية دراسة حالة دائرة سيدي عيسى، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أكلي محند أولحاج البويرة-، الجزائر، 2015.

15. وحشي عفاف، أثر التسيير العمومي الحديث على كفاءة الإدارة العدلية، دراسة مدنية بوزارة العدل الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د في علوم التسيير، شعبة تسيير المنظمات كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2017/2018.

قائمة المواقع الإلكترونية:

1. <http://www.mjustice.dz/ar/re>
2. <http://www.radioalgerie.dz>



فهرس المحتويات

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الفرق بين التحول الرقمي والرقمنة	29

فهرس الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
01	المفاهيم المشابهة للإدارة الإلكترونية	26
02	مراحل الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية	39
03	متطلبات الإدارة الإلكترونية	41
04	عصرنة قطاع العدالة	75

فهرس المحتويات:

الصفحة	العنوان
/	شكر وتقدير
/	إهداء
1	مقدمة
الفصل الأول: الإطار الإيمولوجي والأساس القانوني لمفهوم الإدارة الإلكترونية	
12	تمهيد
12	المبحث الأول: الإدارة الإلكترونية ضبط مفاهيمي
12	المطلب الأول: مفهوم الإدارة الإلكترونية
17	المطلب الثاني: الإدارة الإلكترونية بين الخصائص والأهداف
25	المطلب الثالث: علاقة مفهوم الإدارة الإلكترونية بالمفاهيم المشابهة لها
30	المبحث الثاني: أسباب وسبل الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية
30	المطلب الأول: أسباب التحول إلى الإدارة الإلكترونية
35	المطلب الثاني: سبل ومراحل الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الرقمية
41	المبحث الثالث: متطلبات الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية
41	المطلب الأول: المتطلبات السياسية والإدارية
45	المطلب الثاني: متطلبات تقنية وبشرية
49	المطلب الثالث: المتطلبات القانونية والتشريعية
53	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية في قطاع العدالة بين المقومات والمقوضات	
55	تمهيد

56	المبحث الأول: أسباب الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية في قطاع العدالة حتمية أو خيار استراتيجية
56	المطلب الأول: الأسباب الاستراتيجية للانتقال إلى الإدارة الإلكترونية في قطاع العدالة
68	المطلب الثاني: الأسباب الحتمية للانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية في قطاع العدالة
71	المبحث الثاني: آليات الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية في قطاع العدالة
72	المطلب الأول: الآليات التشريعية (الأساس القانوني)
74	المطلب الثاني: الآليات التنظيمية
78	المطلب الثالث: الآليات التقنية والأمنية
82	المبحث الثالث: تقييم الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية في قطاع العدالة. بين المعوقات والتحديات
82	المطلب الأول: النتائج المحققة في مجال التحول الإلكتروني في قطاع العدالة
87	المطلب الثاني: العراقيل التي تحد من فعالية الإدارة الإلكترونية في قطاع العدالة وتحدياتها
96	خلاصة الفصل الثاني
98	خاتمة
101	قائمة المصادر والمراجع

الملخص:

سعت الدولة الجزائرية إلى تحسين و تطوير الخدمة العمومية من خلال الانتقال من الانظمة الإدارية التقليدية التي تعتمد بالأساس على التعقيد البيروقراطي و النظام الورقي الكلاسيكي إلى الإدارة الإلكترونية الرقمي فكان الاهتمام كبير من طرف الحكومة من خلال اطلاق استراتيجية الجزائر الإلكترونية 2009-2013، وذلك كمخطط سياسي استراتيجي للتحويل إلى الإدارة الرقمية راصدة بذلك أغلفة مالية خاصة، معتمدة بذلك على التكنولوجيات الحديثة في المجال الإداري وتأطير وتكوين الكفاءات البشرية على الخدمات الرقمية، ما أسفر على تحقيق مكاسب ثمينة في مجال التحويل إلى الإدارة الإلكترونية ، رغم بطئ العملية التي تسير بوتيرة بطيئة نوعا ما إلا أنها حققت مكاسب لا بأس بها من تحول نوعي في الخدمات المقدمة في مجال العدالة نذكر منها :المحاكم عن بعد، الإيمضاء الإلكتروني، استخراج المواطنين والمحامين الوثائق والعرائض إلكترونيا، الشباك الإلكترونية الموحد...وبالتالي بناء إدارة إلكترونية فعالة قادرة على تحقيق المساواة و تقريب الإدارة من المواطن وتخفيف العبء والقضاء على الممارسات السلبية للإدارة التقليدية.

الكلمات المفتاحية:

الإدارة الإلكترونية، الإدارة الرقمية، الرقمنة، التحويل الإلكتروني.

Abstract :

The Algerian government has sought to improve and develop public services by transitioning from traditional administrative systems that rely heavily on bureaucratic complexity and classical paper-based systems to electronic administration. This effort was marked by significant government interest through the launch of the Algerian Electronic Strategy from 2009 to 2013, which served as a strategic plan for transforming into digital administration. This strategy was supported by substantial financial allocations and relied on modern technologies in the administrative field, as well as the training and development of human resources in digital services. Despite the slow pace of this process, it has achieved significant gains in the transition to electronic administration, including notable changes in the services provided in the field of justice, such as remote courts, electronic signatures, electronic document extraction for citizens and lawyers, and a unified electronic portal. This has led to the establishment of an effective electronic administration capable of achieving equality and bringing administration closer to citizens, reducing burdens, and eliminating negative practices of traditional administration.

Key words :

Electronic Management, Digital Management, Digitalization, Electronic Transformation.

